جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعةُ كربلاء/ كليةُ العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

تعدّدُ المعنى النحوي

في حاشيةِ الطِّيبيّ على الكشّافِ للزمخشري

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في لغة القرآن وآدابها

كتبت من قبل الطالب
هاشم علي كريم حسين الصفار
بإشراف
أ. م. د رافد ناجي وادي الجليحاوي

صفر/ ١٤٤٥هـ ايلول /٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾

سورة الإسراء: (٩)

ترشيح الرسالة للطبع

نظرًا لإنجاز فصول الرسالة ومباحثها الموسومة بـ(تعدّد المعنى النحوي في حاشية الطيبي على الكشاف للزمخشري)، لطالب الماجستير (هاشم علي كريم حسين الصفار)، فإني أرشحها للطبع.

التوقيع:

المشرف: أ. م. د. رافد ناجي وادي

مكان العمل: جامعة كربلاء/

كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١١ /٦/ ٢٠٢٣م

إقرار المشرف

أشهدُ أنّ الرسالة الموسومة بـ(تعدّد المعنى النحوي في حاشية الطيبي على الكشاف للزمخشري)، التي قدّمها الطالب (هاشم علي كريم حسين الصفار)، قد أُعدّت تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية، وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية/ لغة القرآن وآدابها.

المشرف:

التوقيع:

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

الاسم: أ. م. د. رافد ناجي وادي

مكان العمل: جامعة كربلاء/

كلية التربية للعلوم الإنسانية

التاريخ: ١١/٦/ ٢٠٢٣م

بناءً على توصية المشرف والمقوّم العلمي، أرشحُ هذه الرسالة للمناقشة:

رئيس القسم: اللغة العربية

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. حامد شهاب أحمد

التاريخ: ١٠/٧/ ٢٠٢٣م

إقرار لجنة المناقشة

نشهدُ نحنُ رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(تعدّد المعنى النحوي في حاشية الطيبي على الكشّاف للزمخشري)، التي قدّمها الطالب (هاشم علي كريم حسين الصفار)، في محتواها، وفي ما له علاقة بها، ونعتقدُ أنها جديرة بالقبول بتقدير (جيّد جدًّا عالٍ)؛ لنيل درجة الماجستير في لغة القرآن وآدابها.

أ. د. رفاه عبد الحسين مهدي

رئيسًا

٤/ ٩ / ٢٠٢٣م

أ. م. د. أحمد مدلول علي

عضوًا

١/ ٩ / ٢٠٢٣م

أ. م. د. فلاح رسول حسين

عضوًا

١٧ / ٩ / ٢٠٢٣م

أ. م. د. رافد ناجي وادي

عضوًا ومشرفًا

١/ ٩ / ٢٠٢٣م

صُدّقت في عمادة كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء

عميد الكلية: أ. د. ضرغام كريم كاظم الموسوي

التوقيع:

التأريخ: ٤/ ٩ / ٢٠٢٣م

الإهداء

إلى/ قمر بني هاشم

العبّاس بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام

و إلى/ حبيبتي كربلاء

و إلى/ سَندي:

أمّي وأبي وعائلتي

و إلى/ كلّ رفيق درب

شاطرني الحياة

فكان عوناً

أهدي هذا الجهد

المزدهي بنور القرآن الكريم

شكر وعرفان

خالص الامتنان والشكر والعرفان إلى كلّ من آزرني في دراستي، وعشت معه لحظات البحث العلمي، إلى أساتيذي الكرام في كلية العلوم الإسلامية، ولا سيما قسم اللغة العربية، وإلى استاذي رئيس القسم الدكتور صفاء حسين لطيف الذي لم يدّخر وسعا في تذليل الصعوبات التي تواجه طالب الدراسات العليا، ومعالجته كثيراً من قضايا البحث العلمي، وإلى أستاذي السيد المشرف الدكتور رافد ناجي وادي الجليحاوي الذي أشرف على الرسالة، فكان نعم الأستاذ والصديق والمحاور الذكي الذي يأخذ بيدك إلى مواطن الشغف والتطلع نحو الحقيقة العلمية، ويبعث في قلبك الهمّة والنشاط، فأسال الله تعالى أن يحفظه ويسدّده في كلّ مشاريعه العلمية المستقبلية، إنه سميع مجيب.

الباحث

الخلاصة

تبحث هذه الدراسة في تعدّد المعنى النحوي في حاشيةِ الطيبيّ على الكشّافِ للزمخشري، وبيان أهمية المعنى وأثره في تعدّد وجوه الإعراب، وما يترتب عليه هذا التعدّد من استنباط المعاني المهمة عن طريق تحليل النصوص القرآنية، ومحاولة فهمها من زوايا متعدّدة من شأنها توسيع دائرة المعنى، ثم العروج إلى أفضل الاحتمالات وأقربها وأظهرها، وهو ما يخدم لزومًا لغة القرآن العظيم، والمقاصد التي جاء بها بأساليب أبهرت القلوب، وأخذت بمجامع الألباب. وقد تميّزت المباحث النحوية التي تناولها الباحث بالتعدّد والتنوع النحوي الوظيفي والدلالي، في محاولة لاستجلاء الاحتمالات النحوية في النصّ القرآني، ومن ثمّ ما تضفيه تلك الاحتمالات والوجوه من معانٍ متعدّدة المقاصد اللغوية، فضلا عن التفسيرية والبيانية، ثمّ محاولة تضييق دائرة التعدّد النحوي، وتلك الاحتمالات النحوية التي تعمل على ضبابية المعنى، ومن ثمّ الوقوف على المعاني الأقرب للصواب عبر تحليل القرائن النحوية، وموافقة السياق والمقام، والبحث عن تلك الإفاضات الطيبة لجملة من النحويين والمفسّرين؛ توضيحًا وتحليلًا لما ورد في حاشية الطيبي من تعدّد في المعنى النحوي، في محاولة للوصول للفهم الأقرب للنصّ ومقاصده، ليس على سبيل الجزم والتوكيد بأنّ هذا المعنى هو الذي أراده (عزّ وجل) بقدر ما هي محاولة للتدبّر والتفكّر في هذا السفر الإلهي المعجز في بلاغته وأساليبه اللغوية ولمساته الأدبية؛ فهي محاولة توافقية لفهم يستحسنه العقل، وترتضيه الأدلة؛ أملًا في إضافة شيء ذي قيمة إلى المجال العلمي عبر دراسة التعدّد النحوي، والوقوف على نسق منطقي في معالجتها، ولعل هذه الدراسات تكون مدخلًا إلى حسم كثير من الخلاف حول تعدّد هذه الاحتمالات النحوية، ومحاولة تحجيمها، فضلًا عن تكوين فكرة موحّدة مقاربة للمقاصد الأقرب للحقيقة، لا على سبيل الجزم باليقين، بل على نية القربى له سبحانه. وقد قُسّم البحث على ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتمهيد، فأمّا التمهيد؛ فضمّ المطالب الآتية: التعريف بالطّيبي، وأسباب تعدّد المعنى النحوي. وجاء الفصل الأول موسوما بـ: **(تعدّد المعنى النحوي في المرفوعات)**،

واختصّ الفصل الثاني بدراسة **(تعدّد المعنى النحوي في المنصوبات)**، وتناول الفصل الثالث **(تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية وفي دلالة الحروف)**، وألحقت هذه الفصول بخاتمة، وفيها استعراض لأهمّ نتائج البحث، وضمّ البحث مصادر ومراجع متنوعة، منها: كتب النحو والتفسير، وعلوم القرآن، واللغة والمعاجم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الباحث

هاشم علي كريم الصفار

المحتويات

الآية الكريمة	**أ**
الإهداء	**ب**
شكر وعرفان	**ج**
الخلاصة	**د- هـ**
المقدمة	**١-٥**
التمهيد	**٦-٢٨**
أولًا: التعريف بالطّيبي:	**٧-١٢**
ثانيًا: التعريف بحاشية الطيبي	**١٢-٢٠**
ثالثاً: أسباب تعدّد المعنى النحوي:	**٢٠-٢٨**
الفصل الأول تعدّد المعنى النحوي في المرفوعات	**٢٩-٧٠**
توطئة	**٣٠**
١. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:	**٣١-٤٢**
١. أ- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:	**٣١-٣٤**
١. ب- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:	**٣٤-٣٩**
١. ج- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:	**٣٩-٤٢**

٢. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر وخبر (إنّ) والنعت:	٤٢-٤٥
٣. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل المرفوع:	٤٦-٤٩
٤. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل:	٤٩-٥٢
٥. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل لاسم الفاعل:	٥٢-٥٧
٥. أ- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل لاسم الفاعل:	٥٢-٥٤
٥. ب - تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل لاسم الفاعل:	٥٤-٥٧
٦. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والاسم المعطوف على الظاهر المرفوع:	٥٧ - ٦٠
٧. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والاسم المعطوف على المضمر المرفوع:	٦٠-٦٣
٨. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والبدل المرفوع:	٦٣-٦٥
٩. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر ونائب الفاعل والنداء:	٦٥-٦٧
١٠. تعدّد المعنى النحوي في تعيين الفاعل:	٦٧-٧٠
الفصل الثاني تعدّد المعنى النحوي في المنصوبات	٧١-١٠٤
توطئة	٧٢
١. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق:	٧٢-٧٣
٢. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمصدر والصفة لمصدر محذوف:	٧٣-٧٥

٣. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والصفة والنداء:	٧٥-٧٧
٤. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والصفة والبدل النصوب:	٧٧-٧٩
٥. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والبدل والحال:	٧٩-٨١
٦. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والبدل المنصوب:	٨٢-٨٦
٧. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والحال:	٨٦-٨٨
٨. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال:	٨٨-٨٩
٩. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول له:	٨٩-٩١
١٠. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والظرف والحال:	٩١-٩٣
١١. أ- تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والحال:	٩٣-٩٥
١١. ب - تعدد المعنى النحوي بين المفعول به والحال:	٩٥-٩٧
١٢. تعدد المعنى النحوي بين المفعول به الثاني والحال:	٩٧-٩٩
١٣. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول المطلق والمفعول له والحال:	٩٩-١٠٠
١٤. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول المطلق والمفعول له والحال والبدل المنصوب:	١٠٠-١٠٢
١٥. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول المطلق والنعت والحال:	١٠٢-١٠٤

الفصل الثالث تعدد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية وفي دلالة الحروف	١٠٥-١٤٨
أولا: تعدد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية	١٠٦-١٣٧
١. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل المنصوب:	١٠٦-١٠٨
٢. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل رفعًا أو نصبًا والمفعول به:	١٠٨-١١٢
٣. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والمفعول به والبدل المجرور:	١١٢-١١٥
٤. تعدّد المعنى النحوي بين الابتداء والعطف:	١١٥-١١٦
٥. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر وخبر إنّ والمفعول المطلق والتمييز والحال:	١١٦-١١٨
٦. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر وخبر (إن) والبدل المجرور وتأويل حذف المضاف:	١١٩-١٢١
٧. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل رفعًا وجرًّا والمفعول به على الاختصاص والحال:	١٢١-١٢٤
٨. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والبدل المرفوع والمفعول المطلق والحال:	١٢٤-١٢٦
٩. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والحال:	١٢٦-١٢٨
١٠. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والعطف رفعا وجرا والمفعول المطلق والمفعول لأجله:	١٣٠-١٣١
١١. تعدّد المعنى النحوي بين النصب على المصدر والبناء على الفعل الماضي:	١٣١-١٣٣

١٢. تعدّد المعنى النحوي في محل الجملة الاسمية بين الاستئناف رفعًا والصفة نصبًا وجرًا وتوجيه الموصوف:	١٣٣-١٣٤
١٣. تعدّد المعنى النحوي في محل الجملة الأسمية بين الاستئناف والرفع خبرًا لـ«إنّ» والنصب على الحال:	١٣٥-١٣٧
ثانياً: دلالة الحروف	١٣٧-١٤٨
١. تعدّد المعنى النحوي في (إلى) بين انتهاء الغاية أو معنى الإضافة أو الحال، ومعنى (مع):	١٣٧-١٤٠
٢. تعدّد المعنى النحوي في (الواو) بين العطف والحال:	١٤٠-١٤٢
٣. تعدّد المعنى النحوي في «الواو» بين العطف نصبا وجرّا أو الاستئناف:	١٤٣-١٤٥
٤. تعدّد المعنى النحوي في توجيه (لا) بين النهي والنفي:	١٤٥-١٤٨
الخاتمة	١٤٣-١٤٥
المصادر والمراجع	١٤٧-١٦٣
القرآن الكريم	١٥٤
الكتب المطبوعة:	١٥٤-١٦٩
الرسائل والأطاريح:	١٦٩-١٧٠
الدوريات:	١٧٠-١٧١
Abstract	A-B

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله على تعدّد مننه وإحسانه، وتمام نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على حبيبه وأشرف الوجود من خلقه أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فلا يخفى ما لتعدّد وجوه الإعراب من أثر في المعنى؛ فالمعنى أصل، والإعراب فرعه، ولا يتأتى ذلك التعدّد إلا بتقليبنا لوجوه النصّ، وفهمه من زوايا متعددة من شأنها توسيع دائرة المعنى، ثم العروج إلى أفضل وجه في تعدد المعنى وأقربه وأظهره، وهو ما يخدم لزوما لغتنا الحبيبة، وعلى رأسها لغة القرآن العظيم، بما يشتمل عليه من نحو وصرف ودلالة وأساليب وغيرها مما أبهر القلوب، وأخذ بمجامع الألباب.

وفي هذه الرسالة كان المحور هو تعدّد الوجوه النحوية، وترجيح الأظهر منها، وتوجيه المعنى النحوي الذي أرادته الآية الكريمة، فاقترح عليَّ استاذي المشرف الدكتور رافد ناجي وادي دراسة حاشية الطيبي الموسومة بـ(فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) على تفسير الكشّاف للزمخشري، بدراسة المعنى المتحصّل من التعدّد الوظيفي للكلمة داخل الجملة، والحالات الإعرابية التي توصّل إليها النحويون والمفسّرون، والمعاني المترتبة على كلّ حالة، وما أخذ به الباحث منها، أو عارض غيرها باتحاد عوامل عدة، يؤخذ بها لهذا الترجيح أو ذاك.

وقد حاول الباحث أن يضيّق من دائرة التعدّد النحوي، وتلك الاحتمالات النحوية التي تعمل على ضبابية المعنى، ومن ثمّ الوقوف على المعاني الأقرب بتحليل القرائن النحوية، وموافقة السياق والمقام، على نحو لا يبعدنا كثيرا عن أصول الصنعة النحوية المتعارفة، كما

لا يذهب بنا إلى تقدير وتكلّف خارج عن نطاق المتعارف في كتب النحويين والمفسّرين، وإنما هي محاولة توافقية لفهم يستحسنه العقل، وترتضيه الأدلة، فكانت الرسالة موسومة بـ(تعدّدُ المعنى النحوي في حاشيةِ الطيبيّ على الكشّافِ للزمخشري)؛ أملًا في إضافة شيء ذي قيمة إلى المجال العلمي بدراسة التعدّد النحوي، والوقوف على نسق منطقي في معالجتها، وهي ليست الدراسة الأولى في جانب تفصيل التعدّد النحوي، وما يؤول إليه من معانٍ عدة، لكن ما يميّز هذه الدراسة أنها حاولت الوقوف على موضوع التعدّد النحوي في حاشية الطيبي تحديدا، وتوجيه الآراء المذكورة فيها، ومدى مطابقتها أو تعارضها مع الآراء النحوية في كتب النحو والتفسير وعلوم القرآن، ومن ثمّ الاقتراب من المعنى الأظهر؛ توافقا مع آليات الإجماع، وأصول الصنعة النحوية، وترجيح المعنى على وفق أصول التقدير والتأويل، والقرائن المتوافرة، والسياق؛ لفهم المعنى المراد، وقد اختيرت هذه الحاشية لقيمتها من محورين: الأول: أهمية تفسير الكشّاف، وعلو مقامه بين التفاسير، وخوض كثير من المفسّرين والباحثين والدارسين في مسائله واعتمادهم عليه؛ فقد قال عنه الإمام تاج الدين السبكي: «الكشّاف كتابٌ عظيمٌ في بابه، ومُصنّفه إمامٌ في فنّه»[1]، وهذه الأهمية تستدعي على الدوام الكشف عن مكنوناته وكنوزه والخوض فيها. أمّا المحور الآخر، فقيمة حاشية الطيبي على الكشاف؛ فقد قال عنها القاضي الشوكانيّ: «حاشية الطيبي على الكشّاف هي أنفسُ حواشيه على الإطلاق، مع ما فيها من الكلام على الأحاديث في بعض الحالات إذا اقتضى الحالُ ذلك على طريقة المحدِّثين، ممّا يدلّ على ارتفاع طبقته في علمَي المعقول والمنقول»[2]، فضلاً عن كونها نسخة معتبرة محققة تحقيقا علميًا، ونالت جائزة الشيخ زايد للبحث العلمي، وهو ما يضعها في مصاف الحواشي ذات الأهمية في كونها لا تُتعب الدارسين في الوصول إلى مقاصدها، بعد امتلاء الهوامش بما ييسر الأمر على الباحثين، فضلًا عن ذلك التعريف بالجهد النحوي عند الطيبي، معتمدًا على المنهج التحليلي في معالجة تعدد المعنى النحوي في حاشية الطيبي، وشرح ما ورد فيها من احتمالات نحوية بالإيجاز والتسلسل المنطقي للآراء.

وقد تناولت الطيبيَّ وحاشيتَه كثيرٌ من الدراسات، منها:

---

(١) معيد النعم ومبيد النقم: ٨٠، ويُنظر: التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي: ١/ ٣١١.

(٢) البدر الطالع: ١/ ٢٢٩-٢٣٠، ويُنظر: فتوح الغيب: ١/ ١٥٤.

١- الطيبي ومنهجه في فتوح الغيب، لبشرى بنت رشيد الرويلي، جامعة القصيم، كلية الشريعة.

٢- مسائل علم المعاني في كتاب فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب المعروف بحاشية الطيبي على الكشاف عرضًا ودراسة، للباحث: محمد بن راشد حمد الصبحي.

٣- أثر المعنى في وجوه الإعراب في حاشية الطيبي على الكشاف، دراسة وصفية، د. أحمد جاسم محمد، الجامعة العراقية، كلية الآداب.

٤- من مسائل العقيدة في حاشية الطيبي على تفسير الزمخشري، بحث منشور، للدكتور حازم شعبان، والدكتور محمد عطا الله يوسف.

٥- إضاءات على الكناية في حاشية الطيبي على الكشاف للزمخشري، مصطفى أحمد اليوسف الضايع، أ.د. سمير معلوف.

٦- منهج الطيبي في التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية في كتاب (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) حاشية على الكشاف، أ.د. عبد الحكيم بن راشد الشبرمي، رسالة دكتوراه.

وقُسّمت الرسالة على ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة، وتمهيد، فأمّا التمهيد؛ فضمّ المطالب الآتية: التعريف بالطّيبي، وحاشيته، وأسباب تعدّد المعنى النحوي. وجاء الفصل الأول موسوما بـ: (تعدّد المعنى النحوي في المرفوعات)؛ ليعالج تعدّد المعنى النحوي في المرفوعات في حاشية الطيبي في ضوء الاحتمالات المطروحة، ونقاط الاتفاق والخلاف حولها، من وجهة نظر الزمخشري في كشّافه، فضلا عن النحويين والمفسرين، ومحاكمة الطيبي في دعمه لهذا الترجيح، ورفضه لآخر، أو حتى عدم حسمه للوجه الأقرب لذلك التعّدد، فضمّ هذا الفصل: تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر، وتعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل، وتعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والبدل، وغير ذلك.

واختصّ الفصل الثاني بدراسة (تعدّد المعنى النحوي في المنصوبات)، ليعالج تعدّد المعنى النحوي في المنصوبات في حاشية الطيبي في ضوء الاحتمالات المطروحة، وصولًا للمعنى الأظهر، والتصويب الأقرب لمقاصد النصوص المختارة، فضمّ: تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق، وتعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والمفعول

لأجله والحال، وغير ذلك.

وتناول الفصل الثالث (تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية وفي دلالة الحروف)، ليعالج تعدّد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية وفي دلالة الحروف في حاشية الطيبي في ضوء المسائل التي لم تختصّ بالرفع والنصب فحسب، بل احتملت أكثر من محل أو علامة إعرابية، فضلا عن دلالة الحروف، فضمَّ: تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل، وتعدّد المعنى النحوي بين الخبر ونائب الفاعل والنصب على النداء، وتعدّد المعنى النحوي في (إلى) بين انتهاء الغاية ومعنى (مع)، وتعدّد المعنى النحوي في (الواو) بين العطف والحال، وغيرها من مسائل التعدّد بين ما يحتمل أكثر من علامة إعرابية وفي دلالة الحروف.

وألحقت هذه الفصول بخاتمة، وفيها استعراض لأهمّ نتائج البحث، وضمّ البحث مصادر ومراجع متنوعة، منها: كتب النحو والتفسير، وعلوم القرآن، واللغة والمعاجم.

وأقول: هذه الدراسة هي باب من ابواب التدبّر في آيات الله سبحانه، وما أمر به من لزوم التفكّر والتبصر؛ لتبيان معانيه، وألتمس من الله سبحانه العذر والتوبة والمغفرة إن شططنا أو ذهبنا بعيدا عن الغاية والمقصد من كلّ آية كريمة تناولها البحث، فمحبة الله سبحانه وكتابه الكريم هي من دفعتنا لولوج هذه الدراسة، علّها تكون فاتحة خير لنا للقادم من البحوث والدراسات، والوقوف على مفاصل أُخَر تستحقّ الدراسة والتحليل.

وأخيرا أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الحبيب الدكتور رافد ناجي وادي الجليحاوي الذي نهلت من نمير علمه وفضائله، وشجّعني على البحث والاستقصاء وطرح المعلومة بطريقة علمية سهلة منمّقة بعيدا عن التعقيد وتشتيت القارئ، فكانت لترجيحاته وتصويباته وتسديداته لي الأثر الكبير في إنجاز هذه الرسالة على هذا النحو، فأسأل الله تعالى أن يحفظه ويسدّد خطاه لما يحبّ ويرضى، إنه سميع مجيب.

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الباحث

التمهيد

أولًا: التعريف بالطّيبي:

ثانيًا: التعريف بحاشية الطيبي:

ثالثًا: أسباب تعدّد المعنى النحوي:

التمهيد

أولًا: التعريف بالطّيبي:

اسمه ونسبه:

هو الإمام الحسين بن عبدالله بن محمد، شرف الدين الطيبي، وقد صرّح هو نفسه بذلك عقِبَ فراغه من تفسير سورة الناس، حيث قال: «تمّت السورة بقول العبد الفقير إلى عفو ربّه سبحانه الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبيّ»[١]، وهو من علماء التفسير والحديث والبيان، ويعدّ أحد أعلام عصره علمًا وعملًا، وقد نُشِر أولُ كتاب للطّيبيّ سنة ١٩٧١م، يحمل اسمه بهذه الصورة[٢]، وحُقّقَ كتابه (التبيان) للطيبي سنة ١٩٧٧م[٣]، وعليه اسمه بهذا الشكل[٤]، ويُنسب الطيبي إلى الطِّيب، وقيل: هو من أهل تبريز، وقد ذكر طاش كبرى زاده[٥] من أنه (طِيبِيُّ الأصل)، وذكر ابن خلدون أنه من أهل توريز من عراق العجم[٦].

---

(١) يُنظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر: ٢/ ٦٨-٦٩، وبغية الوعاة للسيوطي: ١/ ٥٢٢-٥٢٣، وطبقات المفسّرين، للداوودي: ١/ ١٤٦، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: ٢/ ١٢٤٠، وهدية العارفين للبغدادي: ١/ ٢٨٥، ومفتاح السعادة، لطاش كبرى زادة: ٢/ ١٠١، والبدر الطالع، للشوكاني: ١/ ٢٢٩-٢٣٠، والتاج المكلّل، لأبي الطيب القنّوجي:٣٦٥، والكُنى والألقاب، لعبّاس القمّي: ٢/ ٤٤٢، وتاريخ علوم البلاغة للمراغي: ١٣٦-١٣٧، وتراث العرب العلمي، لقدري طُوقان، ٣٧٨-٣٨٠، والأعلام، للزركلي: ٢/ ٢٨٠، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: ٤/ ٥٣، وفتوح الغيب(مقدمة المحقق): ١/ ١٠٨-١٣٠.

(٢) هو: كتاب الخلاصة في أصول الحديث، أصدرته رئاسة ديوان الأوقاف في العراق، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، يُنظر: فتوح الغيب: ١/١١١.

(٣) كان موضوع رسالة دكتوراه تقدّم بها الباحث عبد الستار زموط إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة، يُنظر: فتوح الغيب: ١/١١١.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: الجزء الثالث، القسم الثاني، الورقة (٢٠٢)، ١٦/ ٦٥٧، والنسخة الأزهرية من المخطوط، ورقة رقم ٣٣٨.

(٥) يُنظر: مفتاح السعادة ومصباح الزيادة: ٢/ ١٠١.

(٦) يُنظر: تاريخ ابن خلدون: ٢/ ٧٨٩.

لقبه:

اشتُهر الطيبي أيضاً بلقب (شرف الدين) كما تذكرُ مصادر ترجمته جميعها. وقد خلع عليه بعض من ترجم له ألقابًا هي صفات له، مثل: الإمام الهمام[١]، والعلاّمة[٢]، والحافظ[٣]، والفاضل المحدّث المفسّر[٤]، وشارح الكشّاف[٥]، وغير ذلك كثير[٦].

ولادته:

ولادة الطيبيّ يكتنفها الغموضُ التامّ، ولكن لمّا كانت وفاة الطيبي سنة ٧٤٣هـ، باتّفاق كلّ من ترجموا له، ولمّا ذُكر أنّه قد ضعُف بصره في أخريات حياته، مما يوحي ببلوغه سنّ الشيخوخة، فإنّه يمكن تخمين ولادته في أحد عقود النصف الثاني من القرن السابع الهجري[٧].

صفاته وأخلاقه:

كان الطيبي ذا ثروة من الإرث والتجارة، فلم يزل يُنفقُ في وجوه الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيرا، وكان كريما، متواضعا، كثير الحياء، ملازما للجماعة: ليلا ونهارا، شتاء وصيفا، مع ضعف بصره، ملازما لأشغال الطلبة في العلوم الإسلامية بغير طمع، بل يعطيهم، ويعينهم، ويُعير الكتبَ النفيسة، لأهل بلده، وغيرهم من أهل البلدان، من يعرف ومن لا يعرف، محبّا لمن عرف منه تعظيم الشريعة، مُقبلا على نشر العلم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة[٨].

---

(١) يُنظر: طبقات الشافعية للسبكي: ١٠/ ٧٦.

(٢) يُنظر: كشف الظنون: ١/ ٣٤١.

(٣) يُنظر: هدية العارفين، للبغدادي: ١/ ٢٨٥.

(٤) يُنظر: الكُنى والألقاب: ٤٤٢/٢.

(٥) يُنظر: شذرات الذهب، لابن العماد: ٨/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٦) يُنظر: فتوح الغيب (مقدمة المحقق): ١/ ١١١-١١٢.

(٧) المصدر نفسه: ١/ ١٠٩.

(٨) يُنظر: الدرر الكامنة: ٢/ ٦٨-٦٩، وفتوح الغيب (مقدمة المحقق): ١/ ١١٦.

علمه وثقافته:

شرح الطيبي تفسير الكشّاف شرحا كبيرا، وأجاب عمّا خالف مذهب أهل السنة أحسنَ جوابٍ، وصنّف في المعاني والبيان: (التبيان) وشرحه، وأمر بعض تلامذته باختصاره على طريقة نهجَها له، وشرح (مشكاة المصابيح) شرحا حافلا، ثم شرعَ في جمع كتاب في التفسير، وعقدَ مجلسا عظيما لقراءة كتاب البخاري[١]. أمّا الإمام السيوطي فقد وصف الطيبي بأنه: «العلاّمة في المعقول، والعربية، والمعاني والبيان»[٢]. وعدّه بعضُ المحدَثين في علماء الرياضيات[٣]، وترجمَ له بينهم، كما وصفَه آخر بأنه «عالم مشاركٌ في أنواع من العلوم»[٤]. وعلى الرغم من كون الطيبي بهذه المنزلة العلمية، لكنه لم يُشتَهر اشتهارَ غيره من علماء عصره، لكن هذا لم يمنع من إضفاء الصفات عليه يظهر ذلك جليًا في قول من وصفه بأنه «سلطانُ المفسّرين وإمام المحقّقين»[٥]، وقول من جعلَه «كالشمس: لا يخفى بكل زمان»[٦]. كما أن الطيبي «كان بعيدا عن ذوي الجاه والسلطان فيما يبدو، فلم يُؤثَر عنه اتصالُه بأحد منهم، بل إنه نعى على علماء السوء تهالكَهم على الدنيا، ووقف نفسه على خدمة العلم وطلبته حتى مات في المسجد حيث كان يعلّم ويعبد»[٧].

مؤلفات الطيبي[٨]:

للطيبي عشرة كتب في مجالات مختلفة، وهي على النحو الآتي:

١- حاشية على الكشاف: اسمها (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب)، وهو الكتاب موضع الدرس.

---

(١)يُنظر: الدرر الكامنة: ٦٩/٢، وفتوح الغيب: ١/ ١١٧.

(٢) بغية الوعاة: ١/ ٥٢٢، ويُنظر: فتوح الغيب: ١/ ١١٧.

(٣) يُنظر: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك: ٣٧٨-٣٨٠، وفتوح الغيب: ١/ ١١٧.

(٤) معجم المؤلفين: ٤/ ٥٣.

(٥) هو الخطيب التبريزي: الإكمال في أسماء الرجال، بذيل مشكاة المصابيح: ٣/ ٨٠٩.

(٦) هو إبراهيم الجاربردي: يُنظر: طبقات الشافعية: ١٠/ ٧٦، وفتوح الغيب: ١/ ١١٨.

(٧) فتوح الغيب (مقدمة المحقق): ١/ ١١٩.

(٨) المصدر نفسه: ١/ ١٢٥-١٢٩.

٢- كتاب في التفسير: لا يُعرفُ اسمه، وهو مفقود، إلا أنه مذكور عند معظم الذين ترجموا للطيبي، إلى جانب ذكرهم لحاشيته السابقة[١]، مما يدلّ على أن للطيبي كتابا في التفسير فعلا، وصف بأنّه «مِن لطائف التفاسير»[٢].

٣- الكاشف عن حقائق السنن[٣]: وهو كتاب في الحديث، شرحَ فيه الطيبيُّ (مشكاة المصابيح) للخطيب التبريزي، وقد أطراه بعضُ الذين اطّلعوا عليه[٤]؛ لأهميته في بابه، بل لقد ذكر بعضهم الطيبي موصوفا بـ(صاحب شرح المشكاة)، كأنه لقب له، أو علم عليه[٥].

٤- أسماء رجال (المشكاة): وقد انفرد بروكلمان[٦] بذكر هذا الكتاب للطيبي، وذكر عمر كحالة[٧] أيضا للطيبي كتابا اسمه (أسماء الرجال)، ولعله هو ما ذكره بروكلمان نفسه.

٥- الخلاصة في أصول الحديث: وهو كتاب في علوم الحديث ومصطلحاته، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، وأصدرتْه رئاسةُ ديوان الأوقاف في الجمهورية العراقية، ضمن سلسلة (إحياء التراث الإسلامي)، وطبعته أول مرة مطبعة الإرشاد ببغداد سنة (١٣٩١ - ١٩٧١م)، وهو أوّلُ كتب الطيبي ظهورًا.

---

(١) مثل: ابن حجر في الدرر الكامنة: ٢/ ٦٨-٦٩، وللسيوطي في بغية الوعاة: ١/ ٥٢٢، والداوودي في طبقات المفسّرين: ١/ ١٤٦، والحنبلي في شذرات الذهب: ٦/ ١٣٨، والشوكاني في البدر الطالع: ١/ ٢٣٠، والقنوجي في التاج المكلل: ٣٦٥، وينظر: فتوح الغيب: ١/١٢٦.

(٢) مفتاح السعادة، طاش كبري زادة: ٢/ ١٠١، وينظر: فتوح الغيب: ١/١٢٦.

(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية، ٣٠ حديث، وينظر: فتوح الغيب: ١/١٢٦.

(٤) مثل صبحي السامرائي في مقدمته لتحقيق كتاب الطيبي (الخلاصة في أصول الحديث): ٢١، وينظر: فتوح الغيب: ١/١٢٦.

(٥) مثل ابن حجر في الدرر الكامنة: ٢/ ٦٨-٦٩، والشوكاني في البدر الطالع: ١/ ٢٢٩، والقنوجي في التاج المكلّل: ٣٦٥، وينظر: فتوح الغيب: ١/١٢٦.

(٦) تاريخ الأدب العربي (مترجم): ٦/ ٢٣٩، وقد ذكر أن كتاب الطيبي موجود في مكتبة نور عثمانية برقم (٦٥٦)، والظاهرية، بدمشق، برقم (٢١٣)، وينظر: فتوح الغيب: ١/١٢٧.

(٧) يُنظر: معجم المؤلفين: ٤/ ٥٣، وفتوح الغيب: ١/١٢٧.

٦- شرح أسماء الله الحسنى[١]: ذكره الخوانساري[٢]، الذي قال: إنه جاء ضمن كتاب الطيبي (الكاشف عن حقائق السنن)، ثم جمعه في كتاب مستقل.

٧- التبيان في البيان: وهو كتاب مطبوع في علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، جمعَ فيه - كما يذكرُ في مقدمته[٣] - بين محاسن (مفتاح) السكاكي، و(كشاف) الزمخشري، و(مصباح) ابن مالك، و(إيضاح) الخطيب، و(نهاية الإيجاز) للرازي، و(المثل السائر) لابن الأثير. وقد شرحَه عليُّ بن عيسى في كتاب (حدائق البيان)[٤].

٨- شرح التبيان[٥]: ذكره ابن حجر بقوله وهو يذكر مصنفات الطيبي: «وصنّف في المعاني والبيان: (التبيان)، وشرحه»[٦]، كما أشار إلى ذلك علي بن عيسى بقوله: «التبيان كالمفتاح لـ(الفتوح)... فلابدّ للطالب أن يقدِّم بين يدي (الفتوح) كتابَ (التبيان) وشرحه»[٧].

٩- لطائف التبيان في المعاني والبيان[٨]: وهو كتاب مطبوع في علوم البلاغة أيضا، لكنه غير كتاب (التبيان)، كما يتضح من مقدّمتَي الكتابين وموضوعاتهما.

١٠- مقدّمات في علم الحساب: وهي رسالة صغيرة في الرياضيات، (قوامها ٣٤ صفحة)[٩].

---

(١) يُنظر: الأوراق من (١٤٨) إلى (٢٠٢)، مخطوط رقم (١٦٦)، مجاميع، دار الكتب المصرية، وفتوح الغيب: ١٢٨/١.

(٢) يُنظر: روضات الجنات: ٣/ ١٠٠، وفتوح الغيب: ١٢٨/١.

(٣) يُنظر: التبيان في البيان، ميكروفيلم رقم (٢٥) بلاغة، معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، وفتوح الغيب: ١٢٨/١.

(٤) حدائق البيان في شرح التبيان، للشيخ علي بن عيسى، تلميذ الامام شرف الدين الطيبي(ت٧٤٣هـ)

(٥) موجود في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ميكروفيلم نسخة رقم (١٠) قائمة رقم (٤)، ينظر: فتوح الغيب: ١٢٨/١.

(٦) الدرر الكامنة: ٢/ ٦٩، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٢٩/١.

(٧) حدائق البيان، ميكروفيلم ٣٤، بلاغة: المقدمة، اللوحة الثانية، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٢٩/١.

(٨) مخطوط بدار الكتب المصرية، ٢٦/ بلاغة، م، وينظر: فتوح الغيب: ١٢٩/١.

(٩) يُنظر: تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ٣٧٩، وفتوح الغيب: ١٢٩/١.

اهتمامه باللغة:

اهتمّ الطيبي في حاشيته بالناحية اللغوية اهتماما كبيرا، ولما كانت الكلمة المفردة لَبِنة التركيب، ثم الموضوع، فقد عني بها عناية خاصة، فشرح معناها اللغوي، و المجازي، و الاصطلاحي، يستوي في ذلك المفردات التي توقف عندها في كلام الزمخشري...، أو غيرها، موجزا القول أحيانا، ومستقصيا أحيانا أخرى(١).

وفاته:

ذكر ابن حجر أن الطيبي «كان يشتغل في التفسير من بكرة إلى الظهر، ومن ثَمّ إلى العصر لإسماع البخاري، إلى أن كان يومُ مات، فإنه فرغ من وظيفة التفسير، وتوجّه إلى مجلس الحديث، فدخل مسجدا عند بيته، فصلّى النافلة قاعدا، وجلس ينتظر الإقامة للفريضة، فقضَى نحبه متوجها إلى القبلة، وذلك يوم الثلاثاء ثالث عشري شعبان سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة»(٢).

ثانياً: التعريف بحاشية الطيبي

بعد تبيان سبب اختيار الدراسة لحاشية الطيبي في مقدمة الرسالة، كان لا بدّ من الوقوف على شذرات من هذه الحاشية من حيث سبب تسميتها وتأليفها إلى مصادرها ومنهج الطيبي فيها، وغيرها من التفصيلات، وعلى النحو الآتي:

١- سبب التسمية: والتأليف:

امتاز الإمام شرف الدين الطيبيّ بالورع والزهد وتفرغه للعبادة والتأليف، ولم تشغله الدنيا بغرورها، وربما يعود سبب تسمية الحاشية بـ(فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب) لنزعته الصوفية، وشفافية روحه، تعليل لتلك التسمية، وبيان لمعناها(٣). أمّا سبب تأليفه لهذه الحاشية فهو «شرح الكشّاف لفهمه، وبالنتيجة فهو فهم لكتاب الله العزيز المعجزة، وكأنّ الكشّاف أداة

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب (مقدمة المحقق): ١/ ١٩٠.

(٢) الدرر الكامنة: ٢/ ٦٩، ويُنظر: فتوح الغيب: ١/ ١٢٩.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب(مقدّمة المحقق): ١/ ١٣٣.

فهم القرآن»[١].

٢- أقوال العلماء في الحاشية:

كثُرت أقوال العلماء في هذه الحاشية النفسية، منها ما ذُكر في المقدمة بوصفها أسبابًا لاختيار الحاشية، ومنها أيضًا:

أ- يقول الحافظ شمس الدين الداوودي: «شرحَ الكشاف شرحًا حسنًا كبيرًا، وأجابَ عمّا خالفَ فيه الزمخشري أهل السنة بأحسن جواب»[٢].

ب- يقول حاجي خليفة عنها بعد ذكره لحواشي الكشّاف: «هي أجلُّ حواشيه، في ستة مجلدات ضخمة»[٣].

ج- يقول الشيخ أحمد مصطفى المراغي: «ولكن شرحه للكشاف، وما فيه من جودة التصنيف، وحسن الترتيب والتبويب، يدلّنا على ما نهجه المؤلّف في كتابه، وهو عمدة المتأخرين من بعده، كأبي السعود العمادي[٤]، والآلوسي[٥]»[٦].

٣- منهجه:

لم تكن للطيبي منهجية متفردة تختلف عن سائر المنهجيات المتبعة في كتب تفسير القرآن وحواشيها، بل اتّبعَ الطرائق المعروف سواء في شرحه للكشّاف، أم منهجه في التفسير والقراءات والآيات، وعلى النحو الآتي:

أ- منهجه في شرح الكشّاف:

كانت طريقة القول هي السائدة في شروحات المصنّفين المتقدمين من المفسرين، فقد «سلك الطيبيّ طريقة القول في شرح الكشّاف، وهي طريقة معروفة لدى شرّاح الكتب قبل الطيبيّ

(١) يُنظر: فتوح الغيب(مقدّمة المحقق): ١/ ١٣٨.

(٢) طبقات المفسّرين: ١/ ١٤٧، ويُنظر: فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ١٥٢.

(٣) كشف الظنون: ٢/ ١٤٧٨، ويُنظر: فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ١٥٢.

(٤) هو صاحب التفسير المشهور باسم تفسير أبي السعود، توفي سنة ٩٨٢ هـ.

(٥) هو الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي، صاحب التفسير المشهور باسمه، توفي سنة ١٢٧٠هـ.

(٦) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، ط١: ٣٥، ١٣٧.

وبعده، قوامها أن يعمدَ الشارح إلى اختيار نصوص تطول أو تقصر من الكلام المراد شرحه، ويصدّرها بلفظ (قوله): يعني قول صاحب الكلام المراد شرحه، ويذكر ذلك القول بلفظه، كما أورده صاحبه، ثم يأخذ في شرحه أو مناقشته، وفقًا لهدفه من ذلك»[١].

أمّا عن أسلوب المحاججة والمناظرة الذي يقرّب الفهم لأحسن الأدلة، بعد تفنيد ما يعارضها الواحد تلو الآخر، فقد اتّبع الطيبي «في بحث القضايا ومناقشتها طريقة الزمخشري نفسه في افتراض الأسئلة والأجوبة، وهي طريقة شائقة، تحرّك ذهن القارئ، وتنشّطه، وهو يعبر عن ذلك بأنماط مختلفة، مثل: (فإن قلتَ كذا، قلتَ كذا...)، أو (فإن قيلَ، قلتُ)، أو (فإن قيلَ يُقال) ، أو (قيلَ كذا، والجواب كذا)، أو (فكأنه لما قيلَ أو قالوا كذا، فأجيب كذا)»[٢].

وقد شرح الطيبيّ مجمل (الكشّاف)؛ «إذ كثيرا ما يجمل الزمخشري ما يريده بعبارة موجزة يصعب إدراك معناها على بعض الأفهام، فيعمد الطيبي إلى شرح ذلك وتفصيله لتوضيحه»[٣]، كما أسهم في حلّ معضل (الكشاف)، بعد الإشارة إلى موضع الإشكال، ثم يبادر إلى الكشف عن وجهه، ويحلُّ المشكلة فيه، مع اعتراضه في كثير من الأحيان على قول الزمخشري، مؤيّدًا اعتراضه ووجهة نظره بالأدلة[٤]، «ولما كان الطيبي في حاشيته هذه لا يقصد التفسير أولاً، وإنما يقصد شرح (الكشاف) وتوضيحه، فهو لا يُعنى بالوقوف عند آيات السورة جميعها، وتفسيرها، كما أنه لا يُعنى بتفسير الآية الواحدة كلها، بل يتوقف عند جملة أو كلمة منها أحيانًا»[٥].

ب- منهجه في التفسير والقراءات والآيات:

عُني الطيبيّ بالمنقول والمعقول في إيراد نكته التفسيرية حين يتطلب المقام ذلك، زيادة على تأكيده إيضاح القراءات خدمة للمعنى، نعم لا تعدّ حاشية الطيبي على (الكشّاف) كتاب تفسير «ولكنها مع ذلك تشتمل على التفسير. ومن خلال النظر فيها، يمكن تصنيف صاحبها في مدرسة التفسير بالمأثور التي تقدم النقل على العقل، مع تحرّي الصحة في المنقول، والاهتمام

(١) فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٧٩.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٣٧.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٦٧.

(٥) المصدر نفسه: ١/ ١٨٩.

بالعقل كذلك»[1].

ودقته هذه في العناية والتمحيص للروايات، تأخذه إلى أن ينقد الرواة أحيانًا «ويعيب على الناقلين عدم إتقانهم النقل، كأن يقول تعقيبًا على إحدى الروايات في التفسير، «وما ذلك إلا من قلة ضبط الرواة، وعدم إتقان الناقلين»»[2].

وحرص الطيبيّ على مقاربة المعنى المراد كان «كثيرا ما يحاول تفسير ما يُعرض له من آيات بآيات مشابهة لها في المعنى، أو بأحاديث صحيحة، أو بما أُثر من السلف الصالح من الصحابة وتابعيهم»[3]. والطيبيّ في ذلك لا يغفل عن ربط المعنى بالنظم والمقام، بل يؤكد على ذلك «لا سيما إذا ثارَ إشكال حول المعنى، ويحتكم إلى النظم والمعنى دائمًا، فيصرح بأنّ التفسير يوافق النظم أو لا يوافقه»[4]. أما سبب نزول الآيات – حينما يتعرض لتفسيرها – وأثره في تفسير المعنى، لم يشكل ظاهرة واضحة في حاشيته، إلا النزر اليسير، بخلاف ما شكلته ظاهرة العناية بالقراءات، قال حاجي خليفة: «لم يألُ جهداً في إيراد مباديه المنتشرة، من تبيين وجوه القراءات، وتصحيح الأحاديث والروايات»[5]؛ فقد اهتمّ الطيبي بها من وجوه عديدة؛ لما لها من علاقة وثيقة بالتفسير وفهم المعنى «فقد يذكر الزمخشري قراءات مختلفة في الكلمة، دون أن ينصّ على أصحاب تلك القراءات، فيتولّى الطيبي ذلك، كما فعل عند تفسير: ﴿**مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ**﴾، حيث يقول الطيبي: «قوله: (من يصرف عنه) على البناء للفاعل»: أبو بكر، وحمزة، والكسائي»[6]، أو حين لا يذكر الزمخشري كلّ القراءات في الآية، فيذكر الطيبي القراءات الأخرى وأصحابها[7]. ولم يتحدد الطيبيّ بطريقة واحدة في ذكر القرّاء، «فقد

---

(١) فتوح الغيب (مقدمة التحقيق): ١/ ١٨٤.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٨٨.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٨٤.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٨٦.

(٥) كشف الظنون: (٢/ ١٤٧٨-١٤٧٩)، ويُنظر: فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ١٥٢.

(٦) فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ١٩٢، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٤٢، والآية من سورة الأنعام: ١٦.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩٢.

يذكر القارئ بلقبه أو شهرته إلى جانب اسمه، كقوله: «قرأه الحرميان، عاصم وابن كثير»»[1].

وحتى مع اختلاف القراءات بسبب تعدّد اللهجات للكلمة الواحدة، يشير الطيبي إلى ذلك، كقوله عند تفسير: ﴿**فَقالُوا هذا للهِ بِزَعْمِهِمْ**﴾: «قوله: (وقُرئَ بالضم)، أي: ﴿**بِزَعْمِهِمْ**﴾: الكسائي، وهو لغة»[2].

إنّ غزارة استشهاد الطيبيّ بالآيات الكريمة في مواضع مختلفة من الحاشية، دليل واضح على حفظه للقرآن الكريم؛ فقد يأتي بالآية؛ ليعضد معنى الآية التي يفسرها، وكثيرًا ما يوازن بين بعض الآيات موضع التفسير، وآيات مشابهة من سورة أخرى، وقد يكون الاستشهاد لتأييد وجهة نظر نحوية في الآية، وقد يورد الشاهد القرآني، مع الإشارة إلى الفنّ البلاغي فيه، دون بيانه أو توضيحه، وقد يستشهد على طريقة النحويين، بجزء يسير من الآية، فيه موطن الشاهد، وإن كان ذلك يبتر معنى الآية، وقد يكتفي بذكر طرف الآية، ثم يشير إليها بقوله: «الآية»، نحو: «قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ**﴾ الآية[3]. أو بذكر بعض الآية، ثم يقول: «إلى آخره» نحو: يعني: (عَذابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشاءُ) إلى آخره[4].

ت- منهجه في النقل عن الآخرين:

كان الطيبيّ دقيقًا في النقل عن الآخرين، فـ«الدقة في تحديد النصّ المنقول من سمات منهج الطيبي في النقل عن الآخرين، فهو كثيرًا ما يختم النصّ الذي ينقله بعبارة توحي بانتهائه، كقوله: «تمّ كلامه»، أو: «انتهى كلامه»، أو «هذا تمام كلامه»، ويلاحظ أن الطيبي يقول مثل ذلك إذا كان النصّ المنقول طويلًا، ويريد التعقيب عليه»[5]، وحتى حين يقوم بالنقل من مصدر آخر للزمخشري غير الكشّاف، نصّ عليه، كأن يقول: «قال المصنّف في (الفائق...»،

---

(١) فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ١٩٣، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ١١٢.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩٥، وفتوح الغيب: ٦/ ٢٥٦، والآية من سورة الأنعام: ١٣٦.

(٣) فتوح الغيب: ٦/ ٦٤٠، والآية من سورة الأعراف: ١٧٠.

(٤) المصدر نفسه: ٦/ ٦١٠، والآية من سورة الأعراف: ١٥٦، ويُنظر: فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ٢١٣-٢١٦.

(٥) فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ٢٠٤، وينظر: فتوح الغيب: ٦/ ٣١٦، ٥٥٢، ٦٥٤، ٦٦٥.

أو قال في (المفصّل)...»[1].

ث- منهجه في الاختيار والترجيح:

كان للطيبي جهد واضح في تفسير بعض الآيات؛ فقد كان يُورد أوجهًا عديدة في تفسير آية ما، ثم يرجّح أحدها، معلّلًا لذلك الترجيح بما يمتلك من دليل، كقوله عند تفسير ﴿**فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ**﴾ فيقول معلّلًا: «والوجه هو الأول، لقوله: ﴿**وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا**﴾ فإنه عزاء وتسلية لرسول اللهﷺ، فلا يليق بالوجهين الآخرين»[2]. وقد يفسّر الطيبيّ الآية تفسيرًا مخالفًا لتفسير الزمخشري لها، أو يذكر آراء بعض المفسّرين، ويخالفها جميعًا، مؤيّدًا رأيه بالدليل[3].

٤- مصادره[4]:

يأتي القرآن الكريم على رأس قائمة المصادر التي ينقل منها الطيبي في كل مجال، أما سائر المصادر التي ينقل عنها، فهي كثيرة، وسنأخذ أمثلة منها:

أ- في التفسير والقراءات:

اعتمد الطيبي في حاشيته على كثير من مصادر التفسير، وهي في أغلبها من كتب التفسير بالمأثور، ومن بينها أيضًا كتب الفلسفة، واللغة، والتصوّف، وأبرز كتب التفسير التي اعتمد عليها:

١- معالم التنزيل، للبغوي.

٢- والوسيط بين الوجيز والبسيط، للواحدي.

٣- عين المعاني، للسجاوِندي.

٤- التفسير الكبير، للرازي.

٥- أنوار التنزيل، للبيضاوي.

---

(١) فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١/ ٢٠٥، وفتوح الغيب: ٦/ ١٨٠، ٧١١.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ١٨٧، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٧٢، والآيتان من سورة الأنعام: ٣٣، ٣٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١٨٧.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٨٩.

٦- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج.

كما اعتمد في القراءات على بعض الكتب المتخصصة في ذلك، مثل:

١- الكشف عن وجوه القراءات وعللها، لمكي بن أبي طالب القيسي.

٢- المحتسب في القراءات الشاذة، لابن جنّي.

ب- في الحديث وعلومه:

١- صحيح البخاري.

٢- صحيح مسلم.

٣- سنن الترمذي.

ج- اللغة وعلومها:

١- الصحاح، للجوهري.

٢- أساس البلاغة، للزمخشري.

٣- تهذيب اللغة، للأزهري.

د- العقائد والفلسفة وعلم الكلام:

١- الانتصاف فيما تضمّنه الكشّاف من الاعتزال، لابن المنيّر الاسكندري.

٢- الإنصاف، لعلم الدين العراقي.

هـ- في الأدب والأمثال:

١- دواوين الشعراء.

٢- شرح الحماسة، للمرزوقي.

و- في التاريخ والتراجم والسير:

١- الكامل في التاريخ، لابن الأثير.

٢- الوفا في فضائل المصطفى، لابن الجوزي.

٥- طبعات الحاشية وعدد أجزائها:

تختلف نسخ الحاشية اختلافًا بيّنا في عدد أجزاء كل منها، فمن نسخٍ تجعل الحاشية في جزأين، إلى أخرى تجعلها في ثلاثة أجزاء، وهكذا... ومنهم من ذهبَ إلى أنها في أربعة

مجلدات[١]، وآخرون رأوا انها في ستة مجلدات[٢]، وهذه الطبعة التي بين أيدينا في سبعة عشر مجلدًا، هي نسخة معتبرة محققة تحقيقًا علميًّاً، على يد خيرة محققي الوطن العربي، ونالت جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. واختصّ الجزء الأول من الحاشية بالدراسة والتحقيق، في ما اختصّ الجزء السابع عشر بالفهارس[٣].

٦- مادتها العلمية وتصنيفها وتأثيرها في سائر الحواشي:

ارتفاع شأن المؤلف في علمَي المعقول والمنقول، والحذق في التفسير والترجيح؛ أدّى إلى تنوع المادة العلمية في الحاشية، وانعكس إيجابًا على جودة تصنيف الحاشية، وحسن ترتيبها وتبويبها؛ ممّا أنتج «تأثر كثير من حواشي (الكشاف) بعد حاشية الطيبي بها، واعتماد بعضها عليها اعتماداً كلياً: شرحًا أو تلخيصًا، وقصور بعضها عن مجاراتها في جوانب كثيرة، واتكاء بعض المفسّرين على هذه الحاشية»[٤].

٧- أبرز من نقل عنهم:

نقل الطيبي عن كتب الفلسفة إذا كانوا ذوي عقيد صحيحة، مثل: قطب الدين الشيرازي، كما نقل عن المتصوفة، كالسُّهْرَوَرْدِيّ، والسُّلَمي، والقُشَيرِي، كما نقل عن الفقهاء، كالرازي، وابن المنيّر، إذا ما عُرضت قضية في النظم تستوجب ذلك، فهو يناقشُ الآراء الفقهية كغيرها من الآراء، ويرجّح رأيًا على رأي، معتمدًا على النظم والتركيب[٥].

٨- مآخذ الطيبي على الزمخشري، وما وافقه فيه:

برزت شخصية الطيبي على نحو واضح من خلال مناقشاته للزمخشري، خصوصًا في المسائل الاعتقادية، بمنطق سليم، وحجة قوية دامغة؛ فالطيبي من أنصار مذهب أهل السُّنة، والزمخشري من المعتزلة؛ فكان الطيبي بالمرصاد للكثير من آراء الزمخشري التي بانت فيها ميوله في الاعتزال، فتتبعها الطيبي تعارضا وتهكّما ونقضا وتفنيدا، منتصرا لمذهبه (مذهب أهل

(١) الأعلام للزركلي: ٢/ ٢٨٠.

(٢) كشف الظنون: ٢/ ١٤٧٨.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب(مقدمة المحقق): ١/ ١٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ١/ ١٥٥.

(٥)المصدر نفسه: ١/ ٢١٠، ٢١١.

السّنّة)، فكانت بعض أجواء هذه الحاشية مشحونة بالمداخلات التي حاول فيها الطيبي تفنيد مزاعم الزمخشري وآرائه فيما يخصّ جنبة الاعتزال عنده، وبان ذلك جليًّا في بعض الترجيحات بحسب تداعيات هذا الخلاف؛ فقد كان ينبّه على ما في قول الزمخشري من اعتزال بمجرد الإشارة أحيانًا، كقوله: «قوله: (يجهلون ذلك)، أي: يجهلون أنه لا يفعل ذلك، لخروجه من الحكمة، وفيه رمز إلى مذهبه[١]، فهو «ينبّه إلى ما في كلام الزمخشري من اعتزال بعبارات خفيفة أحيانًا، كقوله: «فيه رمز إلى مذهبه، أو: فيه إشعار بمذهبه«، أو «في كلامه رائحة من الاعتزال»، وبعبارات قاسية أحيانًا، لكنها في موضعها، وهو – مع هذا وذاك – يدعو للزمخشري بالمغفرة، كقوله: «نعوذ بالله من إبطال الحق، وكيد الشيطان، وندعوه تعالى أن يتجاوز عن المصنّف بالغفران»»[٢].

ثالثاً: أسباب تعدّد المعنى النحوي:

المعنى الذي تكتسبه الكلمة من موقعها في الجملة هو ما يسمّى بـ(المعنى النحوي)؛ وذلك بمساعدة مجموعة من القرائن؛ أي: إنّه يمثل وظيفة الكلمة في الجملة: كالفاعلية والمفعولية[٣]، وقد أطلق عليه المحدثون (المعنى الوظيفي)[٤]، أو (المعنى التركيبي)[٥]؛ فهو «معنى تركيبي ناشئٌ من العلاقات بين وحدات التركيب والوظائف التي تؤديها، وترتيب هذه الوحدات داخله، ووقوعها في سياقات مختلفة»[٦]، فهيأة الجملة «سنخُ معنىً غير الذي تدلُّ عليه الكلمةُ البسيطة، وغير المعنى الذي تدل عليه المادة في الكلمة المركبة، فهي تدل على

---

(١) ينظر: فتوح الغيب(مقدمة التحقيق): ١ / ١٥٥، ١٦٨، وفتوح الغيب: ٦/ ٧٥، عند تفسير قوله تعالى: ﴿**فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْجاهِلِينَ**﴾ سورة الأنعام: ٣٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٢٠٨، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٧٥، ١٢٣، ٤٩، ٦٠٠.

(٣) يُنظر: التعدد الإعرابي، مفهومه وأسبابه، حسن عبيد المعموري، وكرار إبراهيم عيسى: ٢١٤، (بحث).

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ١٨٣.

(٥) يُنظر: دراسات نحوية وفلسفية ودلالية، د. مازن الوعر: ٥٦.

(٦) الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في كتاب سيبويه، د. محمد سالم صالح: ١١.

معانٍ من نوع النسبِ والارتباطات»[١]، وعند العلماء القدامى، لاقى المعنى عناية ملحوظة، فهو عند الجاحظ مرادفٌ للبيان، الذي: «هو الدلالة الظاهرة على المعنى الخفي»[٢]، وعند الرماني هو «قصد يقع البيان عنه باللفظ»[٣]، فيأتي المعنى الأظهر من قرائن عدة؛ لأنّ المعنى في الأصل هو الإبانة في القصد، ومهمة الإعراب تكمن في الكشف عن هذا القصد والمعنى النحوي، ثم التعدّد في المعنى ينعكس بالنتيجة على عملية التحليل النحوي[٤]، «فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تحديده وتمييزه، يمدّ العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه، فبين الجانبين أخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر»[٥]، وهذا ناشئ من الارتباط التاريخي الوثيق بين المعنى والنحو؛ فالرواياتُ التي تُذكَرُ في نشأة النحو، «تؤكّدُ أنَّ النحوَ نشأَ لصيقًا بالدلالة»[٦]، والمعنى أيضًا «يعدّ من أكثر العناصر تحريضًا لظهور ظاهرة التعدّد في اللغة، فكثير من العناصر اللغوية، وغير اللغوية تسهم في تشكيله، مما يؤدي إلى التباين في فهمه من جهة المخاطب، فالتعبير الواحد قد يكون غامضًا عند شخص، وواضحًا عند آخر، لذلك من الصعب أن يكون المعنى واحدًا عند الجميع، فهذا التباين لابد أن يفرض سيطرته على المستمعين؛ فينشأ من ذلك التباين والتعدّد في المعنى»[٧]، أمّا التعدّد: فهو مفردة يُراد بها في المعجمات العربية الكثرة؛ أي: كثرة الوجوه النحوية في إعراب المفردة[٨]، مع أنّ النحاة القدامى لم يفصلوا في ظاهرة التعدّد؛ فالمتصفّح لكتب النحو، لا يجد فيها بابًا تعرض فيه ظاهرة التعدّد النحوي، ووظيفتها في التركيب، ولكن في الآونة الأخيرة ظهرت دراسات عدة

(١) محاضرات في أصول الفقه، د. عبد الجبار الرفاعي: ١٦٠-١٦١.

(٢) البيان والتبيين: ١/ ٧٥.

(٣) الحدود في النحو: ٤٢.

(٤) يُنظر: الخصائص لابن جني: ١/ ٣٦، وتعدّد المعنى النحوي الوظيفي، آلاء محمد: ٣٣ (رسالة ماجستير).

(٥) النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، محمد حماسة عبد اللطيف: ١١٣.

(٦) ينظر: علم الدلالة التطبيقي، د. هادي نهر: ١٠٣.

(٧) تعدّد المعنى النحوي الوظيفي: ٢٦.

(٨) يُنظر: التعدد الإعرابي، مفهومه وأسبابه: ٢١٣.

التمهيد

تحمل طابع التعدّد في المعنى أو التوجيه أو الاحتمال النحوي، وكلها تقريبًا تبحث عن الوجوه التي يكشف عنها الإعراب الذي به يُعرف: «الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام»[١]؛ فالعلاقة قوية بين جانب الإعراب وجانب المعنى «إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، ويتجلى الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصحّ معرفة حقيقة المراد»[٢]، لذا عمد الباحث في هذه الدراسة إلى إيضاح الإعراب بحسب ما رآه مناسبًا من الآراء والمذاهب، على نحو الإيجاز، وحسب ما يخدم المعنى والمقصد؛ فالإعراب هو الكاشف للمعنى كما يشير إليه الجرجانيُّ بقوله: «إذ كانَ قد عُلِم أنّ الألفاظَ مغلقةٌ على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكونَ هو المستخرج لها»[٣]، وهذه المعاني الوظيفية المترتبة من الإعراب، تتَّسمُ بطبيعتها بالتعدُّدِ والاحتمال[٤]، ثم محاولة توجيه ذلك التعدّد بالتحليل النحوي، واستعمال ألفاظ التخريج والتقدير والتوجيه والتعليل النحوي والتأويل بمعنى واحد بعدّها وجوها متعدّدة لعملة واحدة، وهي حمل اللفظ على ظاهره إن كان مقتصرًا على تغيّر وظيفته النحوية داخل النصّ، وعلى غير ظاهره، إن كان بحاجة إلى تأويل أو تقدير أو توجيه، ومن مرتكزات ارتضاء الوجه النحويّ المحتمل في البحث توظيف ألفاظ: الأظهر، والأقرب، والراجح والمرجّح، ونحو ذلك، فضلًا عن استعمال ألفاظ ضعف الاحتمال من قبيل: وفيه نظر، وضعيف، وبعيد، وغير ذلك، وقبل الخوض في هذا الجانب التحليلي، نسلط الضوء على أسباب التعدّد النحوي، ابتداء من الأسباب المتعلقة بالمفردة من حيثُ دلالتُها المعجمية، وصيغتُها الصرفية، وتعدّد وظائف الأدوات، مرورًا بفقدان العلامة الإعرابية، أو تعدّد الاحتمالات لأكثر من وجه؛ بسبب التشابه في هذه العلامة، ومنها ما يتعلق بوظائف الكلمة, وظاهرة الوصل والوقف التي لها أثر كبير في فهم المعنى، والاختلاف في التركيب، والاختلاف في التقدير، وتعدّد القراءات القرآنية، فقد كانت هي الأخرى سبباً في «نشوءِ أوجهٍ نحوية إلى جانب الوجه الظاهر المتبادر إلى الذهن

---

(١) الصاحبي، ابن فارس: ٧٦.

(٢) دراسة الطبري للمعنى من تفسيره، محمد المالكي: ٣٢٨.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٨.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٥.

من النصّ القرآني، فالمعربون يحاولون أنْ يحللوا التركيب القرآني بأكثر من وجه، فإذا وردت قراءةٌ معينة في آية تخالفُ دلالة الوجه الظاهر في الآية التمسوا للآية القرآنية وجهًا إعرابيًا قريبًا أو بعيدًا يعودُ بمعنى الآية إلى معنى القراءة سيرًا على أصالة توافق القراءات في المعنى»[1]، وما يجعلنا نجزم بصحة كلّ الشواهد القرآنية التي قالوا عنها بأنها شاذة أو جاءت بحسب قراءة شاذة أو بعيدة أو ضعيفة، أنّ الصنعة النحوية نفسها غير متسالَم عليها، وفيها اختلافات كثيرة بين النحاة أنفسهم حتى داخل التوجّه أو المدرسة الواحدة.

ومن أسباب التعدّد الأخَر التي أخذت حيّزًا من اهتمام الباحثين، الاختلاف في الحروف في القرآن الكريم، من حيث نوعها ومعناها، وتضمين حرف معنى حرف آخر، ثمّ الخلاف النحوي الذي يعدّ ركيزة أساسية من أسباب التعدّد في الاحتمال والتوجيه النحوي؛ من جراء انتصار لمذهب أو قاعدة على حساب أخرى، ثم يأتي التأويل حلًّا لكثير من الشواهد التي لم يسعفها السياق، شريطة عدم العدول عن فهم ظاهر اللفظ إلى التأويل إلا بقرينة تمنع إيراد المعنى على الظاهر، فيكون التأويل إلى معانٍ أُخَر بحسب ذلك الدليل الموجب لهذا الاقتضاء، ولا ننسى الخلاف الفقهي والعقدي الذي كان عاملًا قويًا في إيراد أكثر من وجه للمعنى في الآية الواحدة؛ فقد كان المعنى أساسًا مهمًا عمل على توجيه المفسِّر نحو الاحتمال، وحين تكون هناك دلالة معينة لتركيب ما، غير صحيحة، فيعمل على إناطة وجه آخر، وهذا التوهُّمُ في الدلالة، وعدمُ تحديد المعنى من هذا الوجه أو ذاك، ساعد على نشوء الاحتمال، فعلى مستوى العقيدة، يتسلّح المفسّر بأدواته الخاصة من معرفته بالناسخ والمنسوخ والخاص والعام وأسباب النزول، وغيرها من علوم القرآن الكريم، ومع ذلك نجد الاختلافات الفقهية والعقدية قد أدت أيضًا إلى تعدّد المعنى النحوي، على الرغم من الجهد الذي بذله علماؤنا القدامى في إحراز الوجه النحوي الذي يحتمله التركيب القرآني، وهذا الجهد يدل على براعة كبيرة وحرص على تتبع المعاني القرآنية، فهي آفاق غير نافدة لتلك الدلالات التي قد تتاح لباحث ما دون آخر، لذا ينبغي عند الخوض في استعراض الأوجه المحتملة للنصّ، الاستناد إلى رأي مفسّر أو نحوي، وليس أن يحاول الباحث أن يُورد احتمالًا لم يقُل به أحد بداعي التميّز والتفرّد، إلا إذا كان يحمل منحًى منطقيًّا مبنيًّا على أسس تحليلية واضحة مرتبطة بآية أخرى توافق المقام، أو ربط نحوي مبنيّ

(١) دواعي احتماليّةِ الدَّلالةِ النحويَّة في القرآنِ الكريمِ، شعلان عبد علي سلطان، (أطروحة دكتوراه): ٢١٥.

على تحليل للصنعة النحوية وتطويعها فلا بأس؛ فالأمر لا يعنى بتصحيح مسار معين، بقدر اهتمامه بالمحافظ على سياقات نحوية، تواضعَ عليها النحاة، ولا ينبغي الخروج عنها، إلا بما يتوافر من تحليل أو تفسير معتدّ به لذلك الخروج؛ خدمة للمعنى.

ومن الأسباب التي أدّت إلى التعدّد هي تلك المتعلّقة بفهم السياق، والتقارب الدلالي، وكذلك إغفال بعض القرائن السياقية، يؤدي أحيانًا إلى تعدّد في الأوجه الإعرابية، فضلا عن ذلك الغموض في فهم لفظ ما يقود إلى تعدّد في معاني اللفظ، وينعكس على عملية التحليل النحوي، فإذا كانت اللغة: «تعكس الطبيعة الإنسانية بأنها لا تخضع للأحكام خضوعًا مطلقًا فإنها تعكس تلك الطبيعة بمظهر آخر يمثل الغموض المحيّر الذي لا يخضع لتفسير واحد، فقد لاحظ النحاة أن هناك شواهد لم تخرج على قاعدة ولم يؤثر فيها أمرٌ سياقي، وتبقى فيها بعض القضايا المحيّرة في الفهم التي تقبل غير وجه، مما جعل طبيعة اللغة الإنسانية سببًا في تعدّد أوجه التحليل أحيانًا»[1]، وقد تتضافرُ كلّ هذه الأسباب لإنتاج الاحتمال والمعنى النحوي المترتب عليه[2]، ومن أمثلة التعدّد في الرأي النحوي، الذي أنتج تعدّدًا في الأوجه الإعرابية، الاختلاف في إعراب (إبراهيم) في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**﴾[3]، بين كونه نصبًا على النداء، أو خبرًا لمحذوف، أو نائبًا عن الفاعل، وهناك التعدّد في التأويل من قبيل تقدير محذوف في الجملة يمكن تصوره من السياق والمعنى الذي أرادته الجملة، وهذا بلا شك محل خلاف بلا خلاف[4]، فالتعدّد جاء للحفاظ وليس لتصحيح؛ فالنصّ صحيح والقاعدة صحيحة، ولكن فيها تصور حذف موضع معين بحاجة إلى تقدير، أو حركة معينة بحاجة إلى تأويل، أو كلمة مبهمة بحاجة لتفسير دلالتها بما يتوافق مع السياق، فإذا حُمل اللفظ على غير ظاهره؛ فهو لتقعيد معنى موافق للسياق، أو يخدم قراءة أو عقيدة ما، أو هناك قاعدة نحوية بحاجة للمحافظ عليها والتأكيد على مجراها؛ وهذا يضعنا أمام محورين؛ الأول: إنّ التعدّد وتأويل الاحتمالات عند النحوي

---

(١) أسباب التعدّد في التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم: ٩٤.

(٢) يُنظر: دواعي احتماليّةِ الدَّلالةِ النحويَّة في القرآنِ الكريمِ، وتعدّد المعنى النحوي الوظيفي: ١٩-٢٢.

(٣) سورة الأنبياء: ٦٠.

(٤) ينظر تعدّد المعنى النحوي الوظيفي: ٢١.

أو المفسّر إن كان يخدم المعنى المترسّب في خاطره مسبقًا، فإنه سيقع في إشكالية أنّ هناك معنًى سابقًا مترسّخًا في ذهنه، بغض النظر عن الوجه الإعرابي المخالف لذلك المعنى، وهو ما يسمّى بالانتصار للتفسير على حساب الإعراب؛ والأمر المنطقي حينها أن التجرّد لزومي في أن يأتي النحوي على النصّ مجرّدا من كلّ خلفية سابقة عن المعنى المراد، ثم يأتي النصّ مُفصحًا ومفسّرًا وكاشفًا عن المعنى الأصلي قيد القصد، فالنصّ القرآني ليس كغيره من النصوص التي يمكن استخراج دلالات منها؛ بناء على إسقاطات القارئ؛ «فالمقولةُ التي نقبلها اليوم بأنّ القارئَ قد يستخرجُ من النصّ دلالةً ليست ما قصد إليه المؤلفُ؛ لأنّ النصَّ يحتملها وفقًا لرؤية أوسع مما قصده المؤلفُ، أو ما لا يحتمله النصُّ دون أنْ يلتفتَ إليه، أو حتى إنها ليست فيه بل من إسقاط القارئ»[1]؛ فالدلالات القرآنية موجودة، «وعلى القارئ أنْ ينطلق من فضاء النصّ لا أنْ يقتحمَه اقتحامًا، ويفرضَ عليه فهمًا لا يحملُه، فمهمة القارئ استنباط الدلالة لا إنتاجها»[2]، أمّا المحور الآخر، فهو المفسّر النحوي الذي يحاول الانتصار لقاعدته التي ورثها وآمن بها، فهو يرى أن لا ضير في توسيع المعنى، واحتمال وجوه عدة للنصّ بتعدّد الوجوه الإعرابية، فعمدوا إلى إيراد احتمالات أخر؛ للحفاظ على ما تواضعوا عليه من قواعد، وقد لا يلتفت إلى التغيرات الدلالية مما يؤدّي إلى دلالات بعيدة، وكذلك نظرة النحويين للكثير من المسائل الواردة في القرآن الكريم، إمّا تأييدا أو رفضا لها، فهم بين محاولة تطويعها للتقعيد النحوي المتوارث، أو تطويع الصنعة النحوية لخدمة المعاني والمقاصد التي أرادها القرآن الكريم، فكان لزامًا وجود الأدوات اللازمة للتبرير والتعليل النحوي، لا أن يُلقى الحبل على غاربه، وهذا من دواعي توسيع المعنى في اللغة العربية، وثرائها؛ قال الجرجاني: «إذا كان بيّنا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه، حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأنّ ذلك حقّه، وأنه الصواب، إلى فكر وروية، فلا مزية، وإنما تكون المزية، ويجب الفضل اذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر»[3]؛ لأنه يعايش اللفظ بحكم الوضع، أمّا المعنى بوصفه الركيزة الأساس، اذا كان طريقاً لمعنى آخر تدركه العقول البصيرة،

---

(١) القارئ والنص، سيزا قاسم: ١٠٦.

(٢) البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي، المقدمة: ١٩.

(٣) دلائل الإعجاز: ٢٨.

فهو السياق الأمثل للنظم، ويفهم أن وراء ذلك يكمن الإعجاز، فاللغة العربية لغة ضخمة الألفاظ، جزلة المعاني، وما وُضِعَت القواعد النحوية إلا للحفاظ على اللغة التي هي لغة القرآن الكريم والحديث الشريف وسائر مأثور أمّة العرب من علوم وبلاغة وفصاحة، وحين تتعدّد وجوه الإعراب يتوسّع المعنى، فيشتغل التوجيه بالتقدير والتأويل لخصوبة ذهنية النحاة، وتبحّرهم في اللغة وقواعدها، فهذا التوجيه لا يجد أبعادًا للنصّ غير موجودة جُزافا من دون دليل أو توجيه سليم ومنطقي؛ فالنحوي المؤوِّل لوجوه النصّ، يحتاج إلى أدوات أيضًا من تمكّن بقواعد العربية، والفلسفة والمنطق، والمعاجم والبلاغة وثقافة عامة تمكّنه من تقليب النصّ على وجوه متعددة؛ بحثًا عن المعنى الأقرب للنصّ بما يتوافق مع سياقه الذي وُجِد فيه، والحيز العام بين سياقات النص بمنظوره العام، ولا يخفى بأنّ بعضَ من تناولوا النصَّ القرآنيَّ بالتحليل النحوي قد جانبوا الحقيقة في بعض الاحتمالات؛ فتفننوا في إيجاد الوجوه التي منها ما لا يناسب المقام غافلين عن السياق الذي يكشفُ عن معاني القرآن السامية، وفصاحته المعهودة، وجودة عباراته، وحُسن سبكها، وهذه حقيقةٌ صرَّح بها كبارُ العلماء، يقول الجرجاني: «ناهيك بهم إذا هم أخذوا في ذكر الوجوه، وجعلوا يكثرون في غير طائلٍ هناك ترى ما شئت من باب جهلٍ فتحوه، وزندِ ضلالة قد قدحوا به»[1]، فانبرى لذلك تيار مناهض للتأويل والتقدير، مكتفين «بمجمل ما يدلّ عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيّد بورود لفظ يُشار إليه بضمير أو نحو ذلك، وهذه كلها طرق في التعبير الفني جنى عليها تمسّكُ النحاة بأجزاء الجملة، ولا سيما طرفاها اللذان يُعرفان بالعمدة، وتقدير ما لم يذكر منهما، وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته، ويضمحل أثره في النفس»[2]، لذا لابد أن يكون كلّ حمل للفظ على غير معناه الأصلي، له مبرراته التي يحتملها السياق اللغوي والمقام؛ فإن كان المعنى مقتصرا على اللفظ، فلا سبيل للحمل على المعنى، وإن لم يسعفنا اللفظ لجأنا إلى الحمل على المعنى، ثمّ إنّ اللفظ لا حياة دلالية له حين يظلّ محبوسًا في طيّاته المعجمية سوى الأطر الجامدة التي وضع بها، ولكن حين يتم توظيفه في مجال دلالي واسع للنصّ، فإنه يتشظى لمدلولات أعمّ وفضاءات أرحب؛ فضبابية السياق والجهل به يؤدي إلى الغموض في إنتاج الدلالة المطلوبة؛ فالسياقُ يعد الركيزة

---

(١) دلائل الإعجاز: ٣٥، وينظر: بدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزية محمد بن أبي بكر الدمشقي: ٢٤/٢.

(٢) النحو القرآني، أحمد عبد الستار الجواري: ٢٥.

الاساس للحفاظ على النص من أن تتعدد احتمالاته، وضبابية بعض مفاصله، أو عدم فهم أحوال المقال والمقام؛ مما يؤدي الى نشوء الوجوه المتعددة التي تمثل حلًا لشمول كل السياقات، والإحاطة بكل الظروف المحتملة من دون التقرير بسياق واضح ومحدد. أمّا المقام فهو يمثّل كلّ العناصر الخارجية التي تحيط بالكلام، وتشارك السياق اللغوي في تكوين المعنى الدلالي، وصفوة القول في كل ذلك يتعلق بالأدوات والإمكانات المتوافرة لصاحب التعدّد، وهو ما لمسناه عند الطيبي في مسألة (حقيق) في قوله تعالى: ﴿ **وَقالَ مُوسى يا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ۞ حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ**﴾[1]، بعد أن صبّ الباحث ترجيحه باتجاه جعل (حقيق) خبرًا ثانيًا لـ(إنّ) في قوله تعالى: ﴿ **إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ**﴾، وهو ما يخدم سياق الآية الكريمة؛ فهذا التعدّد في خبَرَي (إنّ) اللذين جاء بهما موسى﵇؛ تمهيدا للبيّنة اللاحقة، من إلقاء العصا، ونزع اليد، فهو﵇ يريد التعدد في أخبار (إنّي)؛ كونه رسولًا من ربّ العالمين، وأنّه واجب عليه أن لا يقول على الله إلا الحق، وهذا الوجه عدّه الباحث أكثر إنجازًا وإخبارًا وفائدة، ولم يرجّح الطيبي في حاشيته، هذا المعنى، ولا أيٍّ من سائر الوجوه، ولم ينفرد بهذا الرأي، بل نقله عن العكبري، إلا أنّه يُحسب له هذا التوجه والنقل من أبي البقاء؛ لتقوية هذا الترجيح لمعنى من معاني التعدّد.

إذن، فالتعدّد بعض منه غير مرجوح؛ إذا أريد إدخال دلالات إضافية من باب التكلّف والتعسف؛ بحجة السعة والتوسع في الدلالات؛ لأنّ هذا الأمر يسبب فوضى في الوصول إلى المعنى والمقصد الذي نزلت به الآيات المباركة، وبعض منه راجح ومقبول؛ إذا أريد بداية تحليل النصّ القرآني على وفق معطيين: الأول عرض ما اصطنعه النحاة من تقعيد للمسألة النحوية، والثاني ما جاء به السياق، فكلاهما يحتمل وجوهًا عدة من المعاني النحوية، ثم الوصول للتوافق المقنع من كليهما؛ فالنصّ القرآني اذا كان واضحًا وحسب القاعدة النحوية، ومنسجمًا مع السياق والمقام وسبب النزول، فلا سبيل حتمًا إلى إيجاد احتمالات نحوية لا يحتملها النصّ؛ لأنّ ذلك يوقعنا في مغبّة التشتت في المعنى والمقصد، مما لا سبيل للخوض به، أو يضعنا في دائرة العبث –لا سمح الله–؛ لذا فإنّ دراسة الاحتمالات النحوية والتعدّد والخوض في تلك الاحتمالات النحوية يستدعي تصورين لا سبيل لغيرهما: إمّا أن نحاول أن

(١) سورة الأعراف: ١٠٤–١٠٥.

نزيد من دائرة التعدّد، وإيجاد احتمالات عدة قد لا تشتمل عليها الآية، أو الخوض في وجوه لم يقُل بها أحد من النحويين والمفسّرين في محاولة لإثبات السبق العلمي في هذا المجال، وهو ما يؤدي إلى تشعيب المسألة وتوسيعها وتولّد للمتلقي حالة من الإيهام والإبهام في معرفة المقصد الحقيقي من النصّ القرآني. أمّا التصور الآخر، فهو محاولة لتقريب وجهات النظر وحصر دائرة التعدّد؛ إيمانًا بأنّ المعنى من كلّ آية حتمًا هو واحد حسب سبب النزول المخاطب والحدث والزمان المتعلّق بنزول الآية، وتوجهنا يكون للمحور الثاني؛ دفعًا لتشتت الآراء ووقوع لبس كثير على الدارسين والباحثين، وعموم متلقّي النصّ القرآني من نخب الأمة وسوادها؛ لذا على الباحثين أن يعملوا على تضييق دائرة الاحتمالات النحوية في آيات القرآن الكريم للوصول إلى معنى واضح للقارئ، وإلى الوجه الأقرب بعد تضييق دائرة الاحتمالات وتحجيمها؛ اعتمادًا على السياق والمقام والتحليل المنطقي قدر الإمكان، وأن يكون التقدير حسب ما يخدم المعنى، ويراعي السياق، وإلا فعدم التقدير أولى.

الفصل الأول
تعدّد المعنى النحوي
في المرفوعات

الفصل الأول تعدّد المعنى النحوي في المرفوعات

توطئة

تعدّد دلالة الإعراب في المرفوعات باب واسع في العربية، لا ينفكّ عن باقي فروع التعدّد في سائر أبواب النحو الأخرى، المتأتية من تعدّد الأوجه الإعرابية، وما يحتمله كلّ وجه من معنى جديد، مما يعني أنّه قد يكون للنصّ الواحد وجوه عدة، للوصول إلى المعنى الأقرب لفهم النصّ، ذلك المعنى الذي يتواشج مع دلالة السياق، وتناسب الآيات الكريمة تناسبا لا يتجزأ، نعم، قد تكون هناك مقاصد عدة، ولكنها جميعها تنضوي تحت مسمّى الحقل الدلالي العام الذي نزلت من أجله الآية المباركة، مما ولّد الحاجة لتكون القواعد النحوية طيّعة أمام كل فهم وتحليل جديد للنصوص، ومنها النصّ القرآني على وجه التحديد.

ولأنّ باب المرفوعات – كما بيّنا – باب واسع في النحو العربي، ومقدمة لدراسة علوم اللغة العربية، ومن باب السياق المنهجي المتعارف، كان الابتداء بفصل المرفوعات، وهو ما يحتمل حالة الرفع في الأسماء والأفعال، مع اختلاف الوظائف النحوية في الجملة، سواء على مستوى المفردة وحالة بنائها، أو من خلال تناوب دلالتها داخل التركيب اللغوي، وما يستتبعه ذلك من تعدّد في المعنى النحوي؛ أي تلك الدلالات المتغيرة، بحسب تغيّر الحالة أو الموقع داخل الجملة العربية، وما تنتجه من معانٍ جديدة تكشف عن عظمة القرآن وأسراره البيانية والإبداعية والإعجازية، وما لتلك اللغة القرآنية السامية من علو ومكانة ما زالت تمدّ المستكشفين بألوان شتى من اللمسات والخطرات البلاغية الممتعة للنفوس.

وحاول الباحث في معترك ولوجه هذا الباب أن يتلمّس بعض الوجوه المحتملة المتناوبة داخل إطار حالة الرفع من تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إنّ والتوابع المرفوعة، مع الإشارة إلى ما تضمّه الآية من مباحث فرعية يمكن المرور عليها من خلال التعرّض للمبحث الأساس، وفي هذا الموقع الإعرابي الذي هو المرفوع تكون هناك علامة مشتركة بين هذه المواقع الإعرابية، فيحدث لبس أو مشكل في توجيه هذا الإعراب، فتبدأ الاحتمالات ويتعدّد المعنى على النحو الآتي:

١. أ- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:

من ذلك التعدّد في حاشية الطيبي، ما ورد في قوله تعالى: ﴿ **قالَ أَ راغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا** ﴾[١]؛ فقد جوّز النحويون والمفسّرون وجوها نحوية عدة في الآية الكريمة، منها ما نتج عن التعدّد في المعنى النحوي لـ(راغِب) في قوله تعالى: ﴿ **قالَ أَ راغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ** ﴾، فكان هذا التعدّد عند الطيبي بينَ:

أولًا: ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾: مبتدأ، و﴿ **أَنْتَ** ﴾: فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر، وجاز الابتداء بالنكرة ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾؛ لاعتمادها على الهمزة. ثانيا: ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾: خبر مقدّم، و﴿ **أَنْتَ** ﴾: مبتدأ مؤخر[٢].

وذهب زمخشري إلى الوجه الثاني بجعل ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ خبرا مقدما، و﴿ **أَنْتَ** ﴾ مبتدأ مؤخرا؛ معلّلا غرض التقديم والتأخير بقوله: «وقدَّم الخبر على المبتدأ في قوله ﴿ **أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يا إِبْراهِيمُ** ﴾؛ لأنّه كان أهمَّ عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته»[٣]، ويرى البيضاوي أنه: «قابل استعطافه ولطفه في الارشاد بالفظاظة وغلظة العناد، فناداه باسمه ولم يقابل (يَا أَبَتِ): بـ(يا بني)، وأخّره وقدّم الخبر على المبتدأ، وصدّره بالهمزة؛ لإنكار نفس الرغبة على ضرب من التعجب، كأنها ممّا لا يرغب عنها عاقل»[٤]، فالأظهر أنّ الترجيح الأهمّ في جعل ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾: خبرا مقدّما، و﴿ **أَنْتَ** ﴾: مبتدأ مؤخرا، وهذا التقديم غرضه بلاغي، وقد أكّد الطيبي قول صاحب الكشّاف: (وهو عنده أعْنى)؛ أي: تقديم الخبر عند أبي إبراهيم أهمُّ[٥]؛ لأنّ الزهد عن آلهته عنده أهمّ، وهو بيت القصيد عنده، وإلا فإبراهيم عليه السلام واضح عند أبيه أنّه ليس على دينه وملّته، ولو قال: «(أأنت راغب عنها) ما أفادت زيادة الإنكار على إبراهيم عليه السلام»[٦]، أمّا الاحتمال الأول في الابتداء بـ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ بيّنه الطيبي نقلا عن أبي البقاء: «﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾: مبتدأ، و﴿ **أَنْتَ** ﴾: فاعله أغنى عن الخبر، وجاز الابتداء

---

(١) سورة مريم: ٤٦.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٣٤.

(٣) الكشّاف: ١٦/ ٦٣٨، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٣٤.

(٤) أنوار التنزيل: ٤/ ١٢، ويُنظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٣/ ٢٧٦.

(٥) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٣٤.

(٦) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢٧٦.

بالنكرة؛ لاعتمادها على الهمزة»[1]، وهذا الاحتمال يجنبهم الوقوع في قيد الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو ﴿ **أَنْتَ** ﴾؛ إذ الخبر لا يعمل في المبتدأ، بخلاف لو كان ﴿ **أَنْتَ** ﴾ فاعلا سدّ مسدّ الخبر، فلن يكون أجنبيا حينها، بل فُصل بين العامل والمعمول (عن آلهتي) بمعمول له آخر وهو ﴿ **أَنْتَ** ﴾، قال الطيبي: «وإلى ذلك ذهب المالكيُّ وغيرُه إنّ ﴿ **أَنْتَ** ﴾: مرفوعٌ بـ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾، وإلا يلزم الفصل بين ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ ومعموله وهو (عَنْ آلِهَتِي) بأجنبي وهو ﴿ **أَنْتَ** ﴾. وأُجيب أنّ (عَنْ): متعلقٌ بمقدّرٍ بعد ﴿ **أَنْتَ** ﴾ دلّ عليه ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾»[2]، كما نقل الطيبي عن ابن الحاجب في (الأمالي): «لا يتوهّم أحدٌ أن (أقائمٌ هو) من قبيل (أقائمٌ زيدٌ)، بل قائمٌ: خبرٌ لـ(هو) مقدّمٌ عليه، ولذا يُقال في التثنية والجمع: أقائمان هما، وأقائمون هم؟ وعُورض بنحو: أراغبٌ أنتما وأراغبٌ أنت؛ لأنه متعيّنٌ أن يكون ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ مبتدأ»[3]، قال ابن سيده بأنّ المختار: «أن يكون (راغب) مبتدأ؛ لأنه قد اعتمد على أداة الاستفهام، و﴿ **أَنْتَ** ﴾ فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويترجّح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ خبرًا، و﴿ **أَنْتَ** ﴾ مبتدأ بوجهين: أحدهما: أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. والثاني: أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ وبين معموله الذي هو ﴿ **عَنْ آلِهَتِي** ﴾ بما ليس بمعمول للعامل؛ لأنّ الخبر ليس هو عاملًا في المبتدأ بخلاف كون ﴿ **أَنْتَ** ﴾ فاعلًا، فإنه معمول ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾، فلم يفصل بين ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ وبين (عن آلهتي) بأجنبي، إنما فُصل بمعمول له»[4]، وخلاصة المسألة أنّ هناك خلافا في الصنعة النحوية، بين أن تكون الضمائر لها الرتبة العليا، فما يكون أكثر معرفة هو المبتدأ، وبين الوقوع في إشكال الفصل بأجنبي؛ إذ لو جعلتَ (راغب) خبرا مقدّما و﴿ **أَنْتَ** ﴾ مبتدأ مؤخرا؛

(١) فتوح الغيب: ١٠/ ٣٤، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري: ٢/ ٨٧٦.

(٢) فتوح الغيب: ١٠/ ٣٤، ويُنظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: ٤/ ١٨، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١/ ٢٦٨-٢٦٩، والبحر المحيط، لأبي حيّان: ٦/ ١٨٣، ومغني اللبيب، لابن هشام: ٢/ ١١٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٩٧-١٩٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٣٠٧، وروح المعاني، للآلوسي: ١٦/ ٩٨.

(٣) فتوح الغيب: ١٠/ ٣٤.

(٤) إعراب القرآن: ٦/ ٢٦٣، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي: ٤٥٦، والمحرر الوجيز: ٤/ ١٨، والبحر المحيط: ٦/ ١٨٣، والدرّ المصون: ٧/ ٦٠٦، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: ١٦/ ١١٩، والجدول في إعراب القرآن، محمود صافي: ٨/ ٣٠٩، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن، للخراط: ٢/ ٦٧٣.

للزم الفصل بين (راغب) وما يتعلّق به وهو قوله «عن آلهتي» بأجنبي وهو أنت؛ لأنّ المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي منه، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح، وإن أُجيب أنّ (عَنْ): متعلقٌ بمقدّرٍ بعد ﴿ **أَنْتَ** ﴾ دلّ عليه ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾، فهو لا يلزم شيئا من ذلك إذا جعلتَ «أنت» فاعلا؛ لأنّ الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه[1]، فيبقى المعنى الأرجح في تعليل الزمخشري في تقديم ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ خبرا عن الضمير؛ لأنّ فيه وجها، وهو فظاعة الرغبة عن آلهته وتقديمها على إبراهيم؛ لعلمه المسبق بأنّ إبراهيم عليه السلام يكره الأصنام، وقد يصدر منه هذا الفعل، والقضية عينها مع من يذهب مذهب أبي البقاء في أن اسم الفاعل بوصفه عاملًا يجب أن يتقدّم على معموله وهو ﴿ **أَنْتَ** ﴾ كأنّك تقول: (أرغبتَ أنت عن آلهتي)، وجاء بصيغة اسم الفاعل؛ دلالة للاستمرار في الرغبة عن آلهة أبيه في الماضي والحاضر والمستقبل، كما هو الاطّراد النحوي من أن اسم الفاعل يعمل في معموله إذا كان منوّنا، ودلّ بذلك على الحاضر والمستقبل، يقول الجرجاني: «ومن أبيَن شيءٍ في ذلك «الاستفهام بالهمزة»، فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلتَ: «أفعلتَ؟»، فبدأتَ بالفعل، كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضُك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلتَ: «أأنت فعلتَ؟» فبدأتَ بالاسم، كان الشكّ في الفاعل منْ هو، وكان التردّدُ فيه»[2]؛ لذا جاء تقديم ﴿ **أَ راغِبٌ** ﴾ لأسباب بلاغية يقتضيها السياق، فتكون صفوة القول في اعتبار تقديم الخبر (راغبٌ)؛ لأنّه كان أهمّ عند (آزر)، وهذا ما خرجت به الجملة من معنى الإخبار إلى غرض بلاغي، وهو العناية والاهتمام، أفاده التقديم المُشار إليه، وزاد الآلوسي: «ولا خفاء أن زيادة الإنكار إنما نشأ من تقديم الخبر، كأنه قيل: (أراغب أنت عنها لا طالب لها راغب فيها)، منبهًا له على الخطأ في صدوفه ذلك، ولو قيل: «أترغب» لم يكن من هذا الباب في شيء»[3]، والطيبي وإن لم يرجّح أحد الاحتمالات، إلا أن ما يُحسب له إشارته إلى ذلك التعدّد في المعنى النحوي، وبيان كلّ وجه ما له وما عليه، وقد أفدنا من قضية التقديم التي نوّه إليها الزمخشري، وكذلك الجرجاني، فكان الغرض بلاغيا، وهو الاهتمام بما قدّمته الآية الكريمة من ﴿ **أَ راغِبٌ أَنْتَ** ﴾ بأن الشك في الخبر المسند (راغب)، بخلاف

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٩٣.

(٢) دلائل الإعجاز: ١١١.

(٣) روح المعاني: ١٦/ ٩٨-٩٩.

لو قال: (أأنت راغبٌ) فسيكون الشك في المسند اليه (انت)، ولتغيّر وجه المعنى[1] من التسليم بقضية رغبته عن تلك الآلهة، إلى سؤال إبراهيم عليه السلام عن وجهته العقدية، وهي ممّا كانت غير خافية على الجميع، فكيف تخفى على أبيه..!

١. ب- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:

وممّا ورد في حاشية الطيبي من هذا التعدّد قوله تعالى: ﴿ **وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ۞ فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَاتِبُونَ۞ وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** ﴾[2]، إذ وردت في قوله (حرام) وجوه من الإعراب، ذكرها الطيبي في حاشيته:

الأول: مبتدأ، والتقدير (حرام رجوعهم). والثاني: خبر، والتقدير (ذاك حرام)[3].

وذهب الزمخشري إلى معنى: «أنهم مطبوع على قلوبهم، فلا يزالون على كفرهم، ويموتون عليه حتى يروا العذاب. وقرئ: (إنّهم)، بالكسر، وحق هذا أن يتمّ الكلام قبله، فلابد من تقدير محذوف، كأنه قيل: (وحرامٌ على قرية أهلكناها ذاك)؛ وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور»[4]، والأظهر أن (حرام) خبر مقدّم وجوبا، فضلا عمّا تحمله هذه المفردة من بيان ذلك الامتناع أو الوجوب أو الانتفاء مما لا تحمله مفردة أخرى بديلة عنها، وعلى هذا يمكن مناقشة الوجهين المحتملين للخبر، على النحو الآتي:

أ-: (حرام) خبر لمبتدأ مقدَّر وهو (ذاك)، و﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ تعليل، و(لا) حينها، لا تكونُ زائدةً. أو التقدير: (حرامٌ عليها ذلك)، وهو وجه مقبول؛ أي: ممتنع عدم رجوعهم، إذن التقدير: يرجعون للحساب؛ لأن نفي النفي إثبات، قال الرازي: «فالتقدير أن عدم رجوعهم حرام؛

(١) ينظر: القصدية والدلالة النحوية في النص القرآني دراسة في التوجيه والخلاف، رافد ناجي وادي الجليحاوي(اطروحة دكتوراه): ٣٩.

(٢) سورة الأنبياء: ٩٤-٩٥.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٤) الكشّاف: ١٧/ ٦٨٦، ويُنظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢١١، وفتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٣-٤٠٤، والدرّ المصون: ٨/ ٢٠٠، أي: في قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا كُفْرانَ لِسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كاتِبُونَ** ﴾ سورة الأنبياء: ٩٤.

أي: ممتنع، وإذا كان عدم رجوعهم ممتنعًا كان رجوعهم واجبًا، فهذا الرجوع إمّا أن يكون المراد منه الرجوع إلى الآخرة أو إلى الدنيا»[1]، قال البيضاوي: «﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ رجوعهم إلى التوبة أو الحياة ولا صلة، أو عدم رجوعهم للجزاء، وهو مبتدأ خبره حرام، أو فاعل له ساد مسد خبره، أو دليل عليه وتقديره: توبتهم أو حياتهم أو عدم بعثهم، أو لأنهم ﴿ **لا يَرْجِعُونَ** ﴾ ولا ينيبون، ﴿ **وَحَرامٌ** ﴾ خبر محذوف؛ أي: وحرام عليها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدمة، ويؤيّده القراءة بالكسر»[2]، ولا معنى لتقدير: انتفاءُ رجوعهم ممتنعٌ، فلو جُعلت (لا) نافية يفسدُ المعنى، فيؤدي إلى معنى الإثبات؛ إذ نفيُ النفي إثباتٌ قطعًا، إلا إذا كان المعنى عكس هذا التصور، ويكون من الثابت القطعي أنّ أمّة قد أهلكها الله سبحانه لا ترجع ولا يتسنى لها ذلك، إمّا عدم الرجوع لاستئناف العمل أو الرجوع للتوبة، يقول الراغب الأصفهاني: «حرمنا عليهم أن يتوبوا ويرجعوا عن الذنب؛ تنبيها أنه لا توبة بعد الموت»[3]، وهذا ان اراد: أن هلاكهم لا يمنع من إرجاعهم للحساب، وهو توبيخ لمنكري البعث، قال الرازي: «المعنى أن رجوعهم إلى الحياة في الدار الآخرة واجب، ويكون الغرض منه إبطال قول من ينكر البعث، وتحقيق ما تقدّم أنه لا كفران لسعي أحد فإنّه سبحانه سيعطيه الجزاء على ذلك يوم القيامة»[4]، كما يجوز إن جعلتَ (حرامٌ): خبرَ مبتدأٍ مقدَّر وهو ذاك، يعني ما تقدّم من العمل الصالح المدلول عليه بقوله: ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ** ﴾، قال ابن عجيبة: «فـ(حرام)، على هذا، خبر عن مبتدأ محذوف؛ أي: ذلك العمل الصالح حرام على قرية أردنا إهلاكها؛ لأنهم لا يرجعون عن غيّهم»[5]، ويكون ﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ تعليلاً لقوله: وذاك حرامٌ، أو حرام بقاؤهم؛ لأنهم لا يرجعون بعد استئصالهم، سواء الرجوع المادي للحياة الدنيا، واستئناف العمل، أو الرجوع المعنوي بالتوبة ودخول الجنة، كأنّه قيل: لِمَ كان ممتنعًا؟ فقيل: لأنهم لا يرجعون، وقد يضعفُ هذا الوجهُ بأنه: معلومٌ امتناعُ العمل على الهالك، فهو إخبارُ بما قد تحقق وعُلم. ويُجاب عنه: بأنّ المراد امتناعُ دخولهم الجنة؛ وكنّى عنه بامتناع العمل الصالح، وهو السببُ، فترك ذكر

(١) مفاتيح الغيب: ٢٢/٢٢٠.

(٢) أنوار التنزيل: ٤/ ٦٠.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ١٨٩.

(٤) مفاتيح الغيب: ٢٢/ ٢٢٠-٢٢١، وينظر: الدرّ المصون: ٨/ ١٩٩.

(٥) البحر المديد: ٣/ ٤٩٨.

المسبَّب وذكر السبب، كأنه قيل: يمتنعُ دخولهم الجنة؛ لامتناع عملهم(١).

ب- (حرام) خبر لـ﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾، و(لا) زائدة نحويا، والتقدير: (رجوعُهم حرام) وهو مثل تعليلنا للوجه الأول، وهو مقبول، إلا أن يكون التقدير: (عدم رجوعهم واجب)، و(لا) غير زائدة، وتفسير (حرام) بـ(واجب)(٢)؛ أي: واجب إهلاك القرى؛ بسبب عدم رجوعهم عن المعاصي، أو واجب رجوعهم للحساب، وفيه نظر؛ لعدم الجزم بزيادة الـ(لا) هنا(٣)، وصفوة القول: إنّ التقدير: حرامٌ رجوعُهم، أو رجوعُهم حرام؛ لهلاكهم، أو عدم توبتهم، والوجه الثاني أقرب، والمعنى: (ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة)، وكذا في جعل لا (صِلة)؛ يريد: أنهم يرجعون، وعلى هذا فـ(حرام) خبر مقدّم وجوبًا؛ لأنّ المُخبَر عنه أنْ وصلتُها(٤)، وأنّى لتلك القرية الرجوع بعد أن سخّر عليها سبحانه العذاب، وإلى هذا الوجه أشارَ الزمخشري، ومعنى (الرجوع) عنده هو الرجوع من الكفر إلى الإسلام والإنابة؛ فإنّ قوما عزمَ اللهُ على إهلاكهم وقطع دابرهم، غير متصوّر أن يرجعوا وينيبوا(٥)؛ لما كانوا عليه من قساوة القلب، وشدة الضلال، إلى أن تقوم القيامة، فحينئذ يرجعون ويقولون: ﴿ **يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا بَلْ كُنَّا ظالِمِينَ** ﴾(٦)، ثم علّل فقيل: «إنهم لا يرجعون عن الكفر، فكيف لا يمتنع ذلك. والقراءة بالفتح يصحّ حملها على هذا؟ أي: لأنهم لا يرجعون، ولا صلة على الوجه الأول»(٧)، وقد أشار الطيبي إلى التعليل في قوله ﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ من عدمه، على أن يكون ﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ مُبتدأ، والخبر: (حرامٌ)، أي: (عدم رجوعهم إلى الدنيا أو

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٢٧، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ١٤٦، وأنوار التنزيل: ٤/ ٦٠، والتحرير والتنوير: ١٧/ ١٤٤-١٤٥.

(٢) يُنظر: العين، الخليل بن أحمد: ١/ ٣٠٨، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٧٨، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ٢٢٠.

(٣) يُنظر: الكشف والبيان: ٦/ ٣٠٧، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٧٨، ومعالم التنزيل، للبغوي: ٨٥٤.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الانصاري: ٦/ ٢٥٥، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٨١.

(٥) يُنظر: الكشاف: ٤/ ٢٦٠، وفتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٣.

(٦) سورة الأنبياء: ٩٧.

(٧) يُنظر: الكشاف: ٤/ ٢٦٠، وفتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٣.

إلى التوبة حرام أو مؤكّد أو مقدر أو ثابت أو واجب لهم بالاستئصال الواقع بهم)، لا أن يكون تعليلًا، ولهذا قدّر في الأول (لا) زائدةً، وقال: «إنّ قومًا عزم اللهُ على إهلاكهم غير متصورٍ أن يرجعوا»، وجعل في التعليل غير زائدة، فقيل: لأنهم لا يرجعون[1]، فـ(لا) زائدة، إذا أريد بـ﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ الابتداء، أو الخبر، وكانت صلة لصدر الجملة، وتكون (لا) غير زائدة إذا أريد بـ﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ التعليل، وجواب (حرام ذلك)، فالأقرب الابتداء بـ﴿ **أَنَّهُمْ** ﴾، و﴿ **حرامٌ** ﴾: خبرٌ مقدّم، وجب تقديمه؛ لما تقرر في النحو من أنّ الخبر عن (أنّ) لابد أن يكون مقدّمًا[2]، ووجه تقدير (حرام) على الخبر المقدم، وضوح الآية من السياق باستحالة رجوع القرية بعد إهلاكها في الدنيا؛ أي: امتناع رجوعها بعد إهلاكها للاستئصال الواقع بأهلها، و(لا) صلة، وليست زائدة؛ لأنّ عدم التأويل بالزيادة أفضل من التأويل، وإن صاحبه تقدير الابتداء أو الخبر؛ لما هو داخل في حيّز البلاغة، أو لزوم المقام وخدمة السياق، و(حرام) خبر مقدّم واجب التقديم في حالات حذف المبتدأ؛ لإطلاق الابتداء وعدم تحديده، والتقدير: (حرام رجوعهم)، أو (حرام على قرية أهلكناها بقاؤها، خلودها، رجعتها، حياتها، توبتها، إيمانها، عودتها، نجاتها). وقد يكون ذلك الرجوع ما يكون بمعنى استحالة رجوعهم إلى الرجعة الدنيوية آخر الزمان؛ فكلّ قرية أهلك اللهﷻ أهلها بالعذاب لا يرجعون في الرجعة، فهذه الآية قد تكون من دلائل الرجعة؛ أي: عودتهم إلى الدنيا وإلى حياة ثانية قبل القيامة؛ لأنّ أحدا من أهل الإسلام لا ينكر أنّ الناس كلّهم يرجعون إلى القيامة، من هلك ومن لم يهلك[3]، فعدم الرجوع الدنيوي لهم هو المقصود على وفق هذا التصور، ومدار الآية حول الإهلاك الإلهي؛ نتيجة الذنوب والمعاصي. ومما تقدّم، يتبيّن أنه سبحانه لما أنزل «إنّ هذه أمتكم أمّة واحدة»[4]، ثم حصل أن تقطعوا أمرهم،

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٤، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٧٨.

(٢) قال ابن الحاجب من (أن خبر إنّ لابد أن يكون مقدّما) فيه إبهام، وكان عليه أن يقول: من أن خبر (إنّ) وصلتها لابد أن يكون مقدّما، حتى لا يقع لبس، والمبتدأ إذا كان (إنّ) وصلتها، فالخبر يكون مقدّما وجوبا كقولك: عندي أنك فاضل، إلا إذا وقع بعد أمّا، فيكون تأخير الخبر جائزا كقول الشاعر:

عندي اصطبار وأمّا أنني جزع ... يوم النوى فلو جد كاد يبريني

يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٤، ويُنظر: مغني اللبيب ٦/ ٢٥٥، وروح المعاني: ١٧/ ٩١.

(٣) يُنظر: الكشف والبيان، للثعلبي: ٦/ ٣٠٧، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٧٨.

(٤) سورة الأنبياء: ٩٢.

وأنهم في نهاية المطاف (كلّ إلينا راجعون)، أشار إلى فئتين من الناس: فئة تعمل الصالحات، وفئة مهلكة، فالتي عملت الصالحات ترجع إلى ربّها ليوفيها أجورها بغير حساب، أو ترجع في آخر الزمان.

أمّا رجوع الفئة المهلكة إلى الآخرة، فهو أمر لا يختلف فيه اثنان، سواء كانت أمة مُهلكة بالعذاب والاستئصال الدنيوي، أو لم تكن، قال تعالى: ﴿ **وَحَشَرْناهُمْ فَلَمْ نُغادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا** ﴾[1]؛ أي: (أنهم لا يرجعون) على وفق هذا البيان لا يشمل عدم رجوعهم يوم القيامة، ووقوفهم للحساب، أما إن كان يُقصد به عدم رجوعهم في آخر الزمان، فهو أمر مرجوح؛ باعتبار هلاكهم ومحوهم، قال تعالى: ﴿ **وَقالَ نُوحٌ رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكافِرِينَ دَيَّارًا** ﴾[2]، لذا يكون التقدير من مجموع ما تقدم: (حكمنا أو أوجبنا على قرية مهلكة باستحالة رجوعهم) سواء كان رجوعهم الدنيوي آخر الزمان على وفق نظرية (الرجعة)، أو رجوعهم عن معصيتهم وطغيانهم، كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذا أَرَدْنا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنا مُتْرَفِيها فَفَسَقُوا فِيها فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْناها تَدْمِيرًا** ﴾[3].

وهذا ما آل إليه التعدّد في وجوه الإعراب من توسيع المعنى، ووضع السياقات المتعلّقة بموقع الآية، وعلاقتها بما قبلها وما بعدها، موضع الاعتداد في ترجيح معنى ما، فضلا عن رعاية آليات التقعيد النحوي من تقديم وتأخير، وحذف، وتقدير؛ مما أنتج فهمًا جديدًا في كلّ مرة يُصار إليه تحليل المعنى النحوي والتأمل في آفاق تعدّده، وبالرغم من هذا التوجه، فهو لا يمنع من إرادة محاولة تقليص الاحتمالات بعد دراستها، أملا في الوصول إلى فهم أقرب لمراد النص على وفق معطيات السياق والصنعة النحوية. أمّا عن محاكمة الطيبي سواء في تأييده ودعمه أو في مخالفته، فهو لم يرجّح معنى من المعاني سوى ما أوضحه من قول الزمخشري من جعل (حرام) خبرا لمبتدأ مقدَّر وهو (ذاك)، و﴿ **أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ تعليل، و(لا) حينها، لا تكونُ زائدةً، أو التقدير: (حرام عليها ذلك)، وما أورده الطيبي من كلام ابن الحاجب في وجوب تقديم الخبر عن (إنّ) وصلتها، يؤكدّ استبعادهما كون (حرام) مبتدأ، وهو ما يراه الباحث أيضا،

---

(١) سورة الكهف: ٤٧.

(٢) سورة نوح: ٢٦.

(٣) سورة الإسراء: ١٦.

ولكن على وجه الإخبار بـ(حرام)، وتقدير ابتداء محذوف له، يؤول من «إنهم لا يرجعون»، أو «بقاؤهم»، أو «ذاك»، وقدّره بعضهم متقدّمًا كأنه قال: «والإقالة والتوبة حرام»، أو «ذلك الذي ذُكِرَ من العملِ الصالحِ حرامٌ»(١)، فالطيبي حين تابع الزمخشري في هذه المسألة، قد اتخذ موقفا، وهو وجه جيّد؛ لعدم جواز الابتداء بالنكرة إلا بشروط، وهي غير متوافرة في هذا المقام، وأنّ رجوعهم أو عدم رجوعهم أو بقاؤهم أكثر معرفة؛ لذا كان (حرام) خبرًا مقدّمًا وجوبًا، فضلًا عمّا تحمله هذه المفردة من بيان ذلك الامتناع أو الوجوب أو الانتفاء مما لا تحمله مفردة أخرى بديلة عنها، أو يكون المبتدأ مضمراً (ذاك – ذلك)، وما شاكله من معنى هو المبتدأ المحذوف، خبره (حرامٌ)، والتقدير: (ذلك حرامٌ).

١. ج- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر:

وتكرر هذا النمط من التعدّد في حاشية الطيبي، في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفى بِاللهِ شَهِيدًا ۞ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَماءُ بَيْنَهُمْ** ﴾(٢)؛ إذ ذكرَ الطيبي الاحتمالات النحوية لـ(محمد) في قوله تعالى: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ** ﴾ من حاشيته، وعلى النحو الآتي:

الأول: ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾: مبتدأ، و﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾: عطف بيان، وعطف ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ** ﴾ على ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾ وكلاهما أخبر عنهما بـ﴿ **أَشِدَّاءُ** ﴾؛ تفسيرا لجعل ﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ عطف بيان. والثاني: ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾: خبر لمبتدأ محذوف تقديره ﴿ **هُوَ** ﴾(٣).

وتفصيل ذلك التعدّد ما ذكره الزّمخشري في كشّافه: «﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾ إمّا خبر مبتدأ؛ أي: (هو محمد)؛ لتقدّم قوله: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ** ﴾، وإمّا مبتدأ، و﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ عطف بيان»(٤)، والأظهر هو ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾: مبتدأ، و﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾: عطف بيان، وعطف ﴿ **وَالَّذِينَ**

(١) يُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٣٤٥، والبحر المحيط: ٦/ ٣١٣، والدرّ المصون: ٨/ ٢٠٠، والتفسير الصافي: ٥/ ١٠٢.

(٢) سورة الفتح: ٢٨-٢٩.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ١٤/ ٤١٧.

(٤) الكشّاف: ٢٦/ ١٠٢٩-١٠٣٠، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٨/ ٦٦، وفتوح الغيب: ١٤/ ٤١٧، والبحر المحيط: ٩/ ١٠٠، والدرّ المصون: ٩/ ٧٢٠.

مَعَهُ ﴾ على ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾ وكلاهما أخبر عنهما بـ﴿ **أَشِدَّاءُ** ﴾؛ تفسيرا لجعل ﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ عطف بيان، وقال البيضاوي: «﴿ **مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾: جملة مبينة للمشهود به؛ أي: هو متعلّق بقوله: ﴿ **وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾، ويجوز أن يكون ﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ صفة، و«مُحَمَّدٌ: خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ، ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ** ﴾ معطوف عليه، وخبرهما: ﴿ **أَشِدَّاءُ** ﴾»[1]، وعقّب الطيبي على قوله: (أي: هو محمد؛ لتقدّم قوله: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ** ﴾): «يعني: لما ذكر الله تعالى أنه بذاته اختص بإرسال ذلك الرسول ﷺ الموصوف بصفات الكمال، وهو الذي بجلالته خصّه بذلك الخطب الجليل والأمر الخطير، استأنف بقوله: ﴿ **مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾؛ ليكون موردًا للسؤال؛ وإن ذلك الموصوف من هو ثم ابتدأ: ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** ﴾؛ تشريفًا لهم وكرامة، نحو قوله: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ**﴾[2]، ولا كذلك على الوجه الثاني، قال صاحب (المرشد): «الوقف على ﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾: حسن»[3]، ثمّ عقّب الطيبي على قوله: (و﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ عطف بيان): فيه إشارة إلى ما ينبغي، وأن على المسلمين أن لا يسمّوه باسمه، ويكون» رسول الله» عندهم في كثرة الدوران بمنزلة البيان لاسمه تعظيمًا وتبجيلًا، قال الله تعالى: ﴿ **لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا** ﴾[4]؛ أي: لا تجعلوا تسميته ونداءه بينكم يسمي بعضكم بعضًا، بل يا نبي الله، ويا رسول الله»[5]، ولم يجعل الزمخشري ﴿ **رَّسُولُ** ﴾ خبرا لـ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾، بل اكتفى بجعله «عطف بيان»؛ لأن الاخبار بكونه رسول الله أمر مسلم به، ولا يناسب المقام التواصلي في هذا الاخبار، قال السمين الحلبي: «يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ؛ لأنه لَمَّا تقدَّمَ: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ** ﴾ دَلَّ على ذلك المقدَّرِ؛ أي: هو أي: الرسولُ بالهدى محمدٌ، و«رسولُ» بدلٌ أو بيانٌ أو نعتٌ، وأن

(١) أنوار التنزيل: ٥/ ١٣٢، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٤/ ٤١٧.

(٢) سورة الأنفال: ٦٢.

(٣) فتوح الغيب: ١٤/ ٤١٧، وينظر: المرشد في الوقف والابتداء، للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، وكشف الظنون: ٢/ ١٦٥٤، والمقصد، لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري: ٧٢٩. والوقف الحسن عنده: ثاني مراتب الوقف، فإنّه جعلها ثماني: التام، ثم الحسن، ثم الكافي، ثم الصالح، ثم المفهوم، ثم الجائز، ثم البيان، ثم القبيح، يُنظر: المقصد: ١٦، ومعالم التنزيل: ١٢١٥.

(٤) سورة النور: ٦٣.

(٥) فتوح الغيب: ١٤/ ٤١٧.

يكونَ مبتدأً أو خبرًا»[1]؛ أي: هو أو ذلك الرسول المرسل بالهدى ودين الحق محمد: «على أن الاسم الشريف خبر مبتدأ محذوف، و«رَسُولِ الله» عطف بيان أو نعت أو بدل، والجملة استئناف مبين لقوله تعالى: ﴿ **هُوَ الذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ** ﴾[2]، وفيه نظر وتكلّف وتقدير مضمر، فلا مسوّغ من شأنه أن يكون مخرجا لجعل ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾ خبرا لمبتدأ محذوف تقديره: هو؛ لأنّ هذه الآية ليست توضيحا أو تفسيرا لما قبلها بعد انتهاء المطلب الأول من كونه سبحانه أرسله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كلّه، ثم جاءت الآية الأخرى بمطلب آخر، وهو أنّهﷺ والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم... إلى آخره من الصفات التي بيّنها (جلّ جلاله)، فيتبقى لدينا وجه (محمد): مبتدأ، و﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾: عطف بيان، وعطف «والذين معه» على «محمد» وكلاهما أخبر عنهما بـ﴿ **أَشِدَّاءُ** ﴾؛ تفسيرا لجعل ﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ عطف بيان[3]، ولعلّ الزمخشري أيضًا، أراد وجه عطف ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ** ﴾ على ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾ وكلاهما أخبر عنهما بـ﴿ **أَشِدَّاءُ** ﴾؛ تفسيرا لجعل ﴿ **رَّسُولُ اللَّهِ** ﴾ عطف بيان، وهو ترجيح حسن، وأعنى وأقرب؛ لمشاركة أصحابه المؤمنين الذين معه جلّ سنوات الدعوة رسولَهم الكريم في عباداته وطاعاته وغزواته ضد المشركين، فهو داخل معهم في صميم ما ذهبت إليه الآية من صفات الشدة على الكفّار والرحمة بينهم، والمبالغة في الركوع والسجود وابتغاء الفضل من الله تعالى والرضوان، وغير ذلك، فالتشريف (للذين معه) يحصل بعطفهم على﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾؛ ليشملوا بهذه الكرامة من الرحمة بين المؤمنين، والشدة على الكافرين وحالهم المبالغة في الركوع والسجود وغيرها، فالعطف هنا يوجب التشريف، والإشارة إلى الصفات المشتركة بينهﷺ وبين أصحابه الرحماء الأشداء الركّع السُّجّد، ولم نجد عند الطيبي تقريرا بهذا المعنى تحديدًا، إلا أنّ ما يُحسب له اتخاذه موقفا من الذهاب نحو جعله خبرا لمحذوف، والتقدير: (هو محمد)؛ لما سبق من تقرير «هو الذي أرسل رسوله»، فكانت «هو محمد» جوابا، وقد سار البحث باتجاه تأييد مفهوم الوجه الثاني؛ أي: ﴿ **مُحَمَّدٌ** ﴾ مبتدأ، و«رَسُولِ الله» عطف بيان سيق للمدح لا

---

(١) الدرّ المصون: ٩/ ٧٢٠.

(٢) سورة الفتح: ٢٨.

(٣) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٦٨، والدرّ المصون: ٩/ ٧٢٠، وروح المعاني: ٢٦/ ١٢٣، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين درويش: ٩/ ٢٥٤.

للتمييز، ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ** ﴾ عطف على محمد، وقوله ﴿ **أَشِدَّاءُ** ﴾ خبره، وتأويل قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ** ﴾ أي: جميعهم ﴿ **أَشِدَّاءُ عَلَى الكفار رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** ﴾[1]، وهذا الوجه هو الأعنى والأقرب؛ فيكون﴿ **وَالَّذِينَ مَعَهُ** ﴾ داخلين مع النبيﷺ في كونهم أشدّاء ورحماء وركّعا وسجدا... إلى آخره؛ أي: محمد والذين معه أشدّاء[2].

٢. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر وخبر (إنّ) والنعت:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا التعدّد قوله تعالى: ﴿ **وَقالَ مُوسى يا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ۞ حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرائِيلَ** ﴾[3]. فقيل في «حقيق» من قوله تعالى: ﴿ **حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ** ﴾، احتمالات عدة، أوردها الطيبي، على النحو الآتي:

الأول: صفة لـ(رسول)؛ أي: (صفتُه حقيقٌ على ألا يقول إلا الحقّ). والثاني: خبر ثانٍ لـ(إنّ)؛ أي: (إنّي حقيق). والثالث: خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: (أنا حقيق)[4].

قال الزمخشري: «فيه أربع قراءات: المشهورة، (وحقيقٌ عليَّ أن لا أقول)، وهي قراءة نافع، و«حقيقٌ أن لا أقولَ» وهي قراءة عبد الله، «وحقيقٌ بأن لا أقولَ»، وهي قراءة أُبيّ وفي المشهورة إشكال، ولا تخلو من وجوهٍ: أحدها: أن تكون مما يُقلبُ من الكلام لأمن الإلباس، والثاني: أنّ ما لزمك فقد لزمته، فلما كان قول الحق حقيقًا عليه كان هو حقيقًا على قول الحق، أي: لازمًا له. والثالث: أن يُضمّنَ ﴿ **حَقِيقٌ** ﴾ معنى: حريص، والرابع: وهو الأوجه الأدخل في نكت القرآن: أن يُغرِقَ موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام، لا سيما وقد روي أنّ عدو الله فرعون قال له- لما قال: ﴿ **إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ** ﴾-: كذبتَ، فيقول: أنا حقيقٌ عليّ قولُ الحق، أي: واجبٌ على قول الحق أن أكون أنا قائلَه والقائمَ به، ولا يرضى

---

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٢٨/ ١٠٧.

(٢) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٧٨.

(٣) سورة الأعراف: ١٠٤-١٠٥.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٥٠٥.

إلا بمثلي ناطقًا به»[1]، والأظهر النظر إلى (حقيق) خبرا ثانيا لـ(إنّ)؛ أي: (إنّي حقيق)، وتلك الاحتمالات في الكشّاف لم يفصّلها الزمخشري ويفرّعها إلى تلك الوجوه، بقدر اهتمامه بالقراءات المتعلّقة بهذه الآية، وما بيّنه من موجبات وخصائص النبوة في قول الحق، وتبيين الحقائق، وهو من باب المبالغة في إضفاء موسى﵇ صفة الصدق على نفسه، وكذلك تأكيد للآية السابقة في كونه رسولا من ربّ العالمين، وإنّه يقول الحقّ من باب الوجوب، والتحلّي به من أخلاق الأنبياء والمرسلين، ومن تفصيلات الطيبي لهذه المسألة، ما أورده عن الزجّاج من قراءة: «(حقيقٌ عليّ ألا أقول) فالمعنى: واجبٌ عليَّ تركُ القول على الله إلا بالحق، ومن قرأ: ﴿ **حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ** ﴾، فالمعنى: حقيق عليّ تركُ القول على الله إلا الحقّ»[2]، والأولى ظاهرة، ولهذا قال الزمخشري: «وفي المشهورة إشكال»[3]، فواجبٌ على رسل الله سبحانه تركُهم القول على الله إلا بالحق، بحسب تكليفهم الإلهي، قال ابن منظور: «ومعنى قول من قال حَقَّ عليك أَن تفعل وجَب عليك، وقالوا حَقٌّ أَن تفعل وحَقِيقٌ أَن تفعل، وفي التنزيل ﴿ **حَقيق عليَّ أَن لا أَقولَ على الله إِلا الحقَّ** ﴾، وحَقِيقٌ في حَقَّ وحُقَّ فَعِيل بمعنى مَفْعول، كقولك: أَنت حَقِيق أَن تفعله؛ أَي: محقوق أَن تفعله»[4]، وربما الخوض في دلالة (حقيق) لا يخدم ترجيح وجه ما، ولكن حسم أوجه التعدد النحوي بحاجة إلى تعاضد الدلالة والسياق والصنعة النحوية، وغيرها من عوامل الوصول إلى الوجه الأقرب، وهو هنا في كلا الوجهين والدلالتين يتراوح بين الخبر الثاني أو الخبر لمبتدأ محذوف،قال ابن سيده: «ومعنى «حقيق» جدير وخليق، وارتفاعه على أنه صفة لرسول، أو خبر بعد خبر»[5]، قال الرازي: «وقعت كلمة «عليّ» موقع الباء في قوله: ﴿ **حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لا أَقُولَ** ﴾ يؤكّد هذا الوجه قراءة عبد الله «حَقِيقٌ بِأَنَّ لا أَقُولَ» وعلى هذه القراءة» فالتقدير: أنا حقيق بأن لا أقول. الثاني: أن الحقّ هو الثابت الدائم، والحقيق مبالغة فيه، وكان

(١) الكشّاف: ٩/ ٣٧٧، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٥٠٠- ٥٠٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٦٢، وينظر: إعراب القرآن، المنسوب للزجاج: ٥٣٨/٢، وحجة القراءات، ابن زنجلة: ٢٨٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع، للقيسي: ٤٦٩-٤٧٠، ومفاتيح الغيب: ٧/ ٢٠٠.

(٣) فتوح الغيب: ٦/ ٥٠٠.

(٤) لسان العرب، مادة (حقق): ٩٤١.

(٥) إعراب القرآن: ٥/ ٨٨، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٨٦، وفتوح الغيب: ٦/ ٥٠٥، ومجمع البحرين للطريحي، مادة (حقق): ٣/ ٩١.

المعنى: أنا ثابت مستمر على أن لا أقول إلا الحق»[١]، وهو ميل نحو جعل (حقيق) خبرا لمحذوف، وعقّب الطيبي على قول الزمخشري: (أن يغرقَ موسى في وصف نفسه بالصدق): «أي: يُبالغ فيه، يعني: كيف يُنسَبُ إلى الكذب؟ إذ لو كان الصدق مما يُعقل، لكان الواجبُ عليه أن يجعلني قائله؛ أي: يجتهد لتحصيل ما يوجبُ أن أكونَ أنا قائله، والقائم بمصالحه، كما يقوم القيّم بمصالح الطفل على طريقة قوله: ﴿ **فَلا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ** ﴾[٢]، فالآية، على هذا، من الاستعارة المكنية[٣]، وإنما استدعى المقام المبالغة[٤]؛ لأنّ موسى عليه السلام حين ادّعى الرسالة بين يدي فرعون، لم يخلُ من ارتيابٍ منه، فكان قوله: ﴿ **إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ** ﴾، واردًا لإزالة ذلك الارتياب، كقول الرسل في المرة الأولى: ﴿ **إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ** ﴾[٥]، ثم لما سمع فرعون قوله: ﴿ **إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ** ﴾، أنكره، فزاد موسى عليه السلام في المبالغة، بأن قال: ﴿ **حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ** ﴾، كما قال»[٦]، والآية في معرض الردّ على إنكار فرعون، فهذا الخبر نوعه انكاري ويحتاج الى زيادة بالتأكيد (إن) مع الضمير المتصل (الياء)، قال الطيبي: «وقد روي أنّ عدو الله قال: كذبتَ. وكان قوله: «أنا حقيقٌ على

---

(١) مفاتيح الغيب: ٧/ ٢٠١، ويُنظر: مجمع البحرين، مادة (حقق): ٣/ ٩١.

(٢) سورة الأعراف: ٢.

(٣) يعني قوله: ﴿ **حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ** ﴾، فيه استعارة مكنية؛ إذ شبه قول الحقّ برجل، وحذف المشبّه به، مع وجود شيء من لوازمه، ينظر: الايضاح في علوم البلاغة: ٢٣٤.

(٤) أي: في قول موسى عليه السلام: ﴿ **حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ** ﴾ وقد سبق أن هذا هو الوجه الرابع في توجيه القراءة المشهورة، فيكون في الآية إغراق، وهو من فنون البديع، ويكون ممكنا عقلا لا عادة، إذ إنّه في الآية جعل قوله الحقّ بمنزلة رجل يجب عليه شيء كما سبق، ثم جعل نفسه، أي: قابليته لقول الحق وقيامه به، بمنزلة الواجب على قول الحق.ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٣، وفتوح الغيب: ٥٠٤، وأنوار التنزيل: ٣/ ٢٦، والتفسير الصافي، للفيض الكاشاني: ٣/٢٢٠-٢٢١.

(٥) سورة يس: ١٤، وتمامها قوله تعالى: ﴿ **إِذْ أَرْسَلْنا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُما فَعَزَّزْنا بِثالِثٍ فَقالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ** ﴾. والشاهد: قولهم بداية قبل إنكارهم ﴿ **إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ** ﴾، قبل قولهم فيما بعد «إنا إليكم لمرسلون» على نحو التأكيد والمبالغة.

(٦) فتوح الغيب: ٦/ ٥٠٣-٥٠٤.

قول الحق»، جوابًا عن إنكاره، كقولهم في المرة الثانية: ﴿ **إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ** ﴾»[1]، فعلم من هذا البيان أن قوله: (حقيق على أن لا أقول) يجب أن يكون خبر مبتدأ محذوف ما، أي: أنا حقيق[2]، وقول الحقّ واجب وحقيق على مثلي؛ كوني رسولا من ربّ العالمين، وهذا التصوّر عند الطيبي فيه نظر وتكلّف، وقطع الصلة عمّا قبله، فالجملة ليست على نحو التفسير لما قبلها، بقدر ما هي تعدد أخبار (إن)، والقول بالاستئناف بالقطع عن الحكاية السابقة، هو خلاف السياق الذي به حاجة لإكمال القصد من كونه عليه السلام حقيقا على قول الحق، بعد تأكيده لفرعون أنّه رسولٌ من رب العالمين، وليس أن نقطعه خبرا لمبتدأ محذوف[3]، لذا يكون الأقرب عدّه خبرا ثانيا لـ(إنّ)، وهو معنى جيد، وبه ترسيخ لمعنى الرسالة من ربّ العالمين ومتعلقاتها من قول الحق وغيرها، ويؤكّد اتصال الآية بما قبلها، وعدم قطع الحكاية، ومضيّ السياق إلى آخر قصديته، وهو أعنى في تقوية الحجة، وهما (رسولٌ – حقيقٌ)؛ أي: خبر بعد خبر[4]، وهذا المورد عند الباحث، يصبّ باتجاه جعل (حقيق) خبرا ثانيا لـ﴿ **إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾، وهو ما يخدم سياق الآية الكريمة؛ فهذا التعدّد في خبَرَي (إنّ) اللذين جاء بهما موسى عليه السلام؛ تمهيدا للبيّنة اللاحقة، من إلقاء العصا، ونزع اليد، فهو عليه السلام يريد التعدد في أخبار (إنّي)؛ كونه رسولا من ربّ العالمين، وأنّه واجب عليه أن لا يقول على الله إلا الحق، فهو أمرٌ وتبليغٌ حريٌّ به ولائق، وتلك المبالغة هي التي سوّغت هذا المنحى والاستغراق في صدق موسى عليه السلام في دعواه. وهذا الوجه أكثر إنجازا وإخبارا وفائدة، ولم يرجّح الطيبي في حاشيته، هذا المعنى، ولا أيٍّ من سائر الوجوه، ولم ينفرد بهذا الرأي، بل نقله عن العكبري، إلا أنّه يُحسب له هذا التوجه والنقل من أبي البقاء؛ لتقوية هذا الترجيح لمعنى من معاني التعدّد.

---

(١) فتوح الغيب: ٦/ ٥٠٥، والآية من سورة يس: ١٦.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٥٠٥.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٥/ ٨٨، وجامع البيان، للطبري: ١٠/ ٣٤٢، ومشكل إعراب القرآن: ٢٩٧.

(٤) يُنظر: روح المعاني: ٩/ ١٨.

٣. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل المرفوع:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا النوع من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ۞ اللهُ الصَّمَدُ۞ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ۞ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ** ﴾[١]؛ إذ وردت وجوه عدة في توجيه إعراب لفظ الجلالة ﴿ **اللَّهُ** ﴾ في قوله تعالى: ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ على وفق السياق النحوي الذي ذكره الطيبي، وهي:

الأول: ﴿ **هُوَ** ﴾ مبتدأ، ﴿ **اللَّهُ** ﴾ خبر، ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ بدل من ﴿ **اللَّهُ** ﴾ أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي (هو الله هو أحد). والثاني: ﴿ **هُوَ** ﴾ مبتدأ، ﴿ **اللَّهُ** ﴾ بدل، ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ خبر لـ﴿ **هُوَ** ﴾، أي: (هو أحد) والثالث: ﴿ **هُوَ** ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ خبر[٢].

وقد عمدَ صاحبُ الكشّاف إلى بيان تلك الوجوه؛ فعنده أنّ ﴿ **هُوَ** ﴾ ضمير الشأن، وجملة ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ هو الشأن، كقولك: هو زيدٌ منطلق، كأنه قيل: الشأن هذا، أي إنّ الله واحد لا ثاني له؛ لذا يكون محل ﴿ **هُوَ** ﴾ الرفع على الابتداء، والخبر الجملة؛ أي: ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ خبر ﴿ **هُوَ** ﴾، ولكن هذه الجملة الواقعة خبرًا لا بد فيها من راجع إلى المبتدأ، فيكون آنذاك حكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك: (زيدٌ غلامك) في أنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك أن قوله: ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ هو الشأن الذي هو عبارة عنه، وليس كذلك في قولنا: (زيد أبوه منطلق)؛ فإنّ زيدًا والجملة يدلان على معنيين مختلفين، فلا بد مما يصلُ بينهما. وعن ابن عباس: قالت قريش: يا محمد، صفْ لنا ربَّك الذي تدعونا إليه، فنزلت، يعني: الذي سألتموني وصفه ﴿ **هوَ اللَّهُ** ﴾، و﴿ **أَحَدٌ** ﴾: بدل من قوله: ﴿ **اللَّهُ** ﴾، أو على: هو أحد، وهو بمعنى واحد، وأصله: وَحَدَ[٣]، فهم يعرفون الله تعالى، لكنهم يريدون معرفة أوصافه، فتمّ الإخبار بـ﴿ **أَحَدٌ** ﴾، والأظهر من السياق أن المقصود الإخبار عنه تعالى أنّه ﴿ **أَحَدٌ** ﴾، فتكون احتمالية قوله ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ خبرا عن ﴿ **هُوَ** ﴾، ثمّ التتابع بالأخبار من بعده، ولا حاجة إلى العائد؛ لأنها هي هو[٤]، لذا يكون ﴿ **هُوَ** ﴾: ضمير الشأن مبتدأ، ﴿ **اللَّهُ** ﴾: مبتدأ ثان، ﴿ **أَحَدٌ** ﴾: خبر

---

(١) سورة الإخلاص: ١-٤.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ١٦/ ٦٣٢-٦٣٣.

(٣) يُنظر: الكشّاف:٣٠/ ١٢٢٨، وفتوح الغيب: ١٦/ ٦٣٢-٦٣٣.

(٤) لأن الخبر (الجملة) هي المبتدأ من حيث المعنى، وهذا ما أقرّه النحويون.

الثاني، والجملة خبر ﴿ **هُوَ** ﴾، وهو الأظهر؛ كأنّه بيّنَ وفسّر وأزاح الغموض والإبهام عن الضمير ﴿ **هُوَ** ﴾، وبقي الإخبار بـ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ قائمًا وهو الأهم، وإيضاح الطيبي للمسألة من قول أبي البقاء: «﴿ **هُوَ** ﴾: مبتدأ بمعنى المسؤولِ عنه؛ لأنهم قالوا: ربُّك من نحاس أم من ذهب؟ فعلى هذا: يجوزُ أن يكونَ ﴿ **اللَّهُ** ﴾ خبرَ المبتدأ، و﴿ **أَحَدٌ** ﴾ بدلًا، أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ **اللَّهُ** ﴾ بدلًا، و﴿ **أَحَدٌ** ﴾ الخبر. وهمزةُ ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ بدل من الواو؛ لأنه بمعنى الواحد»[1]، ولمناقشة الوجه الأول في جعل ﴿ **هُوَ** ﴾ مبتدأ، و﴿ **اللَّهُ** ﴾ خبرا، و﴿ **أَحَدٌ** ﴾ بدلا من ﴿ **اللَّهُ** ﴾ أو خبر مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: كأنه قال: «هُوَ أَحَدٌ»[2]، قال الرازي: «﴿ **هُوَ** ﴾ كناية عن اسم الله، فيكون قوله: ﴿ **اللَّهُ** ﴾ مرتفعًا بأنه خبر مبتدأ»[3]، وقال الطريحي: «﴿ **أَحَدٌ** ﴾ بدل من ﴿ **اللَّهُ** ﴾؛ لأنّ النكرة تُبدّل من المعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿ **لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ ناصِيَةٍ كاذِبَةٍ** ﴾»[4]، والتقدير في حال البدل يكون: (قل هو أحد)؛ لأنّ المراد الإخبار بكونه سبحانه ﴿ **أَحَدٌ** ﴾، والابتداء بالضمير ﴿ **هُوَ** ﴾، كأنّه قيل: ما هو؟ فقيل: قل هو، فهم يعرفون أنه الله كاسم لمسمّى الربوبية والألوهية؛ فالإخبار به عن الأحدية تحديدًا هو الأعنى والأهم والمقصود، وعن الوجه الثاني: ﴿ **هُوَ** ﴾ مبتدأ، ﴿ **اللَّهُ** ﴾ بدل، ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ خبر لـ﴿ **هُوَ** ﴾، قال الزجّاج: «الضمير للأمر والشأن؛ أي: قل: الأمر والشأن الله أحد، وقيل: ﴿ **هُوَ** ﴾ إشارة إلى ﴿ **اللَّهُ** ﴾، وقوله: ﴿ **اللَّهُ** ﴾ بدل منه، مفسّر له»[5]، وهو معنى لا يؤخذ به؛ لأن ﴿ **هُوَ** ﴾ لا يفسره ﴿ **اللَّهُ** ﴾ ويبينه، بل ﴿ **هُوَ** ﴾ فحوى ما قيل في سؤالهم عنه سبحانه،وجملة ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ هي ما يريد الاخبار عنه، بقدر إيمانه بالوجه الثالث؛ وذلك بعدّ ﴿ **هُوَ** ﴾ مبتدأ، وجملة ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ خبرا، ونحو هذا المعنى المقارب في تفسير ضمير الشأن، قال ابن جني: «إنما هو تفسير لـ﴿ **هُوَ** ﴾ من حيث كان ضميرُ الشأن والقصّة لا بدّ له أن تفسّره الجملة، فقولنا: ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ تفسير لـ﴿ **هُوَ** ﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّها لا تَعْمَى الأَبْصارُ** ﴾[6]، فقولك:

(١) فتوح الغيب: ١٦/ ٦٣٢-٦٣٣، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٣٠٩.

(٢) يُنظر: معاني القرآن، الأخفش: ٢/ ٥٨٩.

(٣) مفاتيح الغيب: ٣٢/ ١٧٨، والدرّ المصون: ١١/ ١٤٩.

(٤) مجمع البحرين، مادة (أحد): ٢/ ٥، والآية من سورة العلق: ١٥-١٦.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٥٦٤، وينظر معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٣٧٧/٥، والدرّ المصون: ١١/ ١٤٩.

(٦) سورة الحج: ٤٦.

﴿ **لا تَعْمَى الأَبْصارُ** ﴾ تفسيرها لـ(ها) من قولك: (فإنها) من حيث كانت ضميرَ القصّة»[١]؛ فالتقدير: الأمر: الله أحد: «لأنّ هذا الضمير يدخل على المبتدأ والخبر، فيصير المبتدأ والخبر في موضع خبر»[٢]؛ وقال الكسائي: «﴿ **هُوَ** ﴾ عماد، وقوله ﴿ **اللَّهُ** ﴾ ابتداء، وخبره ﴿ **أَحَدٌ** ﴾، وأنكر الفرّاء أن يكون العماد مستأنفا»[٣]، ونحو من ذلك ما قاله الرازي: أنّ: «هو كناية عن الشأن، وعلى هذا التقرير يكون ﴿ **اللَّهُ** ﴾ مرتفعًا بالابتداء، و﴿ **أَحَدٌ** ﴾ خبره، والجملة تكون خبرًا عن هو، والتقدير: الشأن والحديث: هو أن الله أحد، ونظيره قوله : ﴿ **فَإِذَا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الذين كَفَرُواْ** ﴾»[٤]، والقول بأن هذه الجملة الواقعة خبرًا لا بد فيها من راجع إلى المبتدأ، فيه نظر فلا حاجة إلى العائد؛ لأنها هي هو[٥]، وهو ما فصّله الزمخشري بأنّ حكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك: (زيدٌ غلامك) في أنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك أن قوله: ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ هو الشأن الذي هو عبارة عنه، وليس كذلك في قولنا: (زيد أبوه منطلق)؛ فإنّ زيدًا والجملة يدلان على معنيين مختلفين، فلا بد ممّا يصلُ بينهما، قال الآلوسي: «المشهور أن ﴿ **هُوَ** ﴾ ضمير الشأن ومحله الرفع على الابتداء خبره الجملة بعده، ومثلها لا يكون لها رابط؛ لأنّها عين المبتدأ في المعنى والسرّ في تصديرها به التنبيه من أول الأمر على فخامة مضمونها مع ما فيه من زيادة التحقيق والتقرير، فإنّ الضمير لا يُفهم منه من أول الأمر إلا شأن مبهم له خطر جليل، فيبقى الذهن مترقبًا لما أمامه مما يفسّره ويزيل إبهامه، فيتمكن عند وروده له فضل تمكن»[٦]، ومن التأمل في وجوه هذا التعدّد، يستدعي لدينا (أولا) استبعاد كون ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ بدلا من ﴿ **اللَّهُ** ﴾؛ لأنه يضعنا في زاوية تعيين نوع البدل، هل هو بدل بعض من كل، أو بدل كلّ من كلّ، أو بدل اشتمال، إلى غيرها من الأنواع، وهذا يدخلنا في جنبات عقدية، ليس البحث مجالا خصبا لها. (ثانيا) استبعاد كون البدلية لـ﴿ **اللَّهُ** ﴾ من الضمير ﴿ **هُوَ** ﴾، ودواعي هذا البدل، والفائدة المتحصلة من دلالة هذا الإبدال؛ الأمر الذي يقوّي لدينا احتمال

(١) الخصائص: ١/ ١٠٥، وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٥٢-٨٥٣.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، للطوسي: ٧/ ٤٥، ويُنظر: مجمع البيان، للطبرسي: ١٠/ ٣٧١.

(٣) التبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ٤٣٠، وينظر معاني القرآن، للفراء: ٢٩٩/٣.

(٤) مفاتيح الغيب: ١٧/ ٢٩٦، والآية من سورة الأنبياء: ٩٧.

(٥) يُنظر: أنوار التنزيل: ٥/ ٣٤٧، والدرّ المصون: ١١/ ١٤٩.

(٦) روح المعاني: ٣٠/ ٢٦٩.

أن تكون جملة ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ في محل رفع خبرا للضمير ﴿ **هُوَ** ﴾، وهو ما ذهب إليه جماعة من النحويين والمفسرين من كون الابتداء بـ﴿ **هُوَ** ﴾، وهو إضمار الحديث أو الخبر أو الأمر، و﴿ **اللَّهُ** ﴾ ابتداء، و﴿ **أَحَدٌ** ﴾ خبره، والجملة خبر عن ﴿ **هُوَ** ﴾، تقديره: قل يا محمد الحديث الحقّ الله أحد(١)، وهو معنى لا يبتعد عن توجهات الزجّاج وابن جني من حيث الحاجة إلى تفسير ﴿ **هُوَ** ﴾ من حيث كان ضميرُ الشأن والقصّة لا بدّ له أن تفسّره الجملة، ولا يبتعد كذلك عما قرره الكسائي من كون ﴿ **هُوَ** ﴾ عمادا، وقوله ﴿ **اللَّهُ** ﴾ ابتداء، وخبره ﴿ **أَحَدٌ** ﴾، وهو معنى جيد، ولا ضير، ولا سيما أن ضمير الشأن لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكّد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدّل منه، ومع أنّ الطيبي لم يرجّح وجها، لكن يظهر من السياق أن المقصود الإخبار عنه تعالى أنّه ﴿ **أَحَدٌ** ﴾، فتكون احتمالية قوله ﴿ **اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾ خبرا عن ﴿ **هُوَ** ﴾، ثمّ التتابع بالأخبار من بعده، ولا حاجة إلى العائد؛ لأنها هي هو، وهو الأظهر؛ كأنّه بيّنَ وفسّر وأزاح الغموض والإبهام عن الضمير ﴿ **هُوَ** ﴾، وبقي الإخبار بـ﴿ **أَحَدٌ** ﴾ قائمًا وهو الأهم.

٤. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَما وَهَنُوا لِما أَصابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَما ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكانُوا وَاللهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ** ﴾(٢)؛ إذ تلخّص في الآية الإخبار عن فاعليتهم بهذه الأوصاف، ووردت في قوله (رِبّيّون) معانٍ نحوية، وهي:

الأولى: إنها فاعل لـ(قاتَلَ) أو(قُتِل) أو(قُتِّل)، و(معه) متعلّق بـ(قاتلَ)، أي: قاتلَ ربّيون كثيرٌ معه. والثانية: جواز أن يكون (قَاتَلَ) في موضع جرّ صفة لـ(نَبِيٍّ)، و(رِبِّيُّونَ) مبتدأ مؤخّر، وجملة ﴿ **مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾: خبر لـ(كأيّن). والثالثة: مبتدأ مؤخر، وجملة ﴿ **مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾ في موضع الحال من الضمير في (قَاتَلَ)(٣).

(١) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج: ٥/ ٣٧٧، وإعراب القرآن، للنحّاس: ١٣٧٧، ومشكل إعراب القرآن الكريم: ٨٥٢، وأنوار التنزيل: ٥/ ٣٤٧، والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي: ٢/ ٦٢٥، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٤٩١.

(٢) سورة آل عمران: ١٤٦.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٢٩١.

قال الزمخشري: «قُرئ: (قاتَلَ). و(قُتِل). و(قُتّل)، بالتشديد. والفاعل (رِبّيّون)، أو ضمير النبيّ. و﴿ **مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾، حال عنه بمعنى: قُتلَ كائنا معه ربّيون والقراءة بالتشديد تنصر الوجهَ الأوّل. وعن سعيد بن جبير (رحمه اللّه): (ما سمِعنا بنبيّ قُتّل في القتال)»[1]، وترجيح الباحث يذهب مع (ربّيون) فاعل (قاتلَ)، ولا يمنع أن يكون قوله تعالى: ﴿ **قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾ في محل جرّ صفة لـ(نبيّ) مع وجود الفاء في قوله تعالى: ﴿ **فَما وَهَنُوا لِما أَصابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ** ﴾؛ لأنّ الفاء فصيحة ومفسّرة لقتال الربّيين مع الأنبياء عليهم السلام؛ أي: إنه بعد إخباره بأنّ هناك أنبياء كثيرين قاتل معهم ربيون، فأفصحَ نتيجة ذلك بأنّهم ما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله، ليس على وجه الشرط، بل على وجه بيان حالهم، وفتح الباب لتأويل خبر تقديره: (ثبتوا فما وهنوا)، فليس الابتلاء في الآية بيان صفات الأنبياء بأنهم قاتل معهم ربيون كثير، بقدر ما كان التوجيه في (ربّيون) فاعلا (قاتل)، والتركيز على كثرة الربّيين الذين قاتلوا مع النبيّ بقصد الإخبار، وأشارَ الطيبي إلى قوله: (قُرئ: (قَاتَلَ)): «ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، والباقون (قُتِّل)، وبالتشديد: شاذ»[2]، وعقّب على قول الزمخشري (أو ضمير النبيّ)، فاعلا لـ(قَاتَلَ)، فيما أورده من قول أبي البقاء بأنّ المعنى: «كثير من الرجال قُتل، فعلى هذا ﴿ **مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾ في موضع الحال من الضمير في (قَاتَلَ)، ويجوز أن يكون (قَاتَلَ) في موضع جرّ صفة لـ(نَبِيٍّ)، و﴿ **مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾: الخبر، كقولك: كم من رجلٍ صالحٍ معه مال»[3]. وهذا ممّا لا يعتدّ به قبالة ما حملته الآية من إرادة القتل والقتال، لأولئك الرِبّيين بدلالة قوله في تذييل الآية ﴿ **فَما وَهَنُوا لِما أَصابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَما ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكانُوا** ﴾؛ أي: من القتل أو الجراح وغيرها من لأواء الحرب وسعيرها، قال الزجّاج: «وروي عن الحسن أنه قال: «ما قُتل نبيّ في حرب قط»، فيكون «معه ربّيون» يحتمل: أن يكون صفة لنبي، وإذا قدّرته هذا التقدير، كان قوله «ربيون» مرتفعًا بالظرف بلا خلاف»[4]؛ لأنّ الظرف «إذا اعتمد على ما

---

(١) الكشّاف: ٤/ ١٩٨، ويُنظر: المحتسب: ١/١٧٣، وفتوح الغيب: ٤/ ٢٩١.

(٢) فتوح الغيب: ٤/ ٢٩١، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١/١٥٩.

(٣) فتوح الغيب: ٤/ ٢٩١ – ٢٩٢، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٣/ ١٥٣، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٩٩.

(٤) إعراب القرآن: ٢/ ٥٣٥، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٦.

قبله جاز أن يرفع»[١]، أمّا عن مناقشة احتمال جعل (الربّيون) مبتدأ مؤخرا، وجملة ﴿ **مَعَهُ رِبِّيُّونَ** ﴾ في موضع الحال من الضمير في (قَاتَلَ) العائد على النبيّ ﷺ، وهو قول الزجّاج[٢]، قال النحّاس: «من قرأ (قُتل) معه، المعنى: (وكأيّن من نبي قُتل) على انه قد تمّ الكلام، ثم قال: (معه ربيون كثير)»[٣]، والقول بالابتداء في (ربّيون) فيه نظر وتكلّف واضح، وارتفاعه على الظرف أو هو مرتفع به، والجملة حال، وإن تجرّدت من (الواو)، والأظهر أن (معه) هي الحال وحدها، تقدّمت على (ربّيون) التي تعدّ فاعلا لـ(قاتَلَ) أو(قُتِل) أو(قُتِّل)، و(معه) متعلّق بـ(قاتلَ)، أي: قاتلَ ربّيون كثيرٌ معه[٤]، قال النحّاس: «المعنى: (قُتل معه بعض الربيين)، وهذا معروف في اللغة أن يقال: جاءني بنو فلان، وانما جاءك بعضهم، فيكون المعنى على هذا: قُتل معه بعض الربّيين»[٥]، قال ابن سيده: «ومحتملاً أن يرتفع ربّيون على الفاعلية بالظرف، ويكون الظرف هو الواقع حالًا التقدير: كائنًا معه ربيون، وهذا هو الأحسن؛ لأن وقوع الحال مفردًا أحسن من وقوعه جملة»[٦]، فيصلح أن يُسند الفعل إلى (ربيون) فلا يكون فيه ضمير: «ويكون الربيون هم الذين قُتلوا أو قُتّلوا أو قاتلوا، وجوّزوا أن يكون «قُتل» إذا رفع الظاهر، فجوّزوا أن تكون الجملة الفعلية من «قُتل» ومتعلقاتها في موضع الصفة لنبيّ»[٧]، وعلى قول الزمخشري: (والقراءة بالتشديد تنصر الوجه الأول)، أوضح الطيبي: «وهو أن يكون الفاعل (رِبِّيُّونَ)[٨]. قال أبو البقاء: «فعلى هذا لا ضمير في الفعل لأجل التكثير، والواحد لا تكثير فيه،

---

(١) مجمع البيان: ٢ / ٣٢٩، ويُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ٥٢٠.

(٢) إعراب القرآن: ٢/ ٥٣٥.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٤٨٨، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٦، ومعالم التنزيل: ٢٤٩.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن، للزجّاج: ٢/٥٣٤-٥٣٥، ومفاتيح الغيب: ٩/ ٢٧.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٤٨٨-٤٨٩، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن: ١٧٦.

(٦) إعراب القرآن: ٣/ ١٥٣.

(٧) إعراب القرآن: ١٥٣/٣، ويُنظر: التبيان في تفسير القرآن: ٣/ ٩، ومعالم التنزيل: ٢٤٩، وأنوار التنزيل: ٢/ ٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٤٢٧، وروح المعاني: ٤/ ٨٣.

(٨) صيغة (فاعل) تدلّ على المشاركة، فلا يمنع أن تكون (ربّيون) هي الفاعل، يُنظر: اسم الفاعل في القرآن، دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الوصفي، سمير محمد عزيز، جامعة نابلس – فلسطين، ٢٠٠٤م(رسالة ماجستير).

كذا ذكره ابن جِنّي. وقلتُ: قال ابن جني: «قُتّل» بالتشديد: قراءة قتادة، وفيها دلالة على أن من قرأ من السبعة: (قُتِل) أو (قَاتَلَ)، فإن (رِبّيُّونَ) مرفوع في قراءته بـ(قُتِلَ) أو (قَاتَلَ)، وليس مرفوعًا بالابتداء ولا بالظرف الذي هو معه، ألا ترى أنه لا يجوز كمْ نبيٍّ قُتّل مشدّدة التاء على (فُعّل)، فلابد أن يكون (رِبّيُّونَ) مرتفعًا بـ(قُتِّل)»[1]، قال الطبرسي: «الأحسن أن يكون الاسم الذي أسند إليه (قتل) قوله (ربيون)، فيكون على هذا التقدير قوله «معه» متعلّقا بـ(قتل)»[2]، وقال الرازي: «ومن قرأ «قاتل معه»؛ فالمعنى: وكم من نبي قاتل معه عدد كثير من أصحابه فأصابهم من عدوهم قرح فما وهنوا؛ لأنّ الذي أصابهم إنما هو في سبيل الله وطاعته وإقامة دينه ونصرة رسوله، فكذلك كان ينبغي أن تفعلوا مثل ذلك يا أمة محمد»[3]، فالخلاصة: الذهاب مع (ربّيون) فاعل (قاتلَ)، بدلالة السياق، وجلاء للنصّ الذي لا يحتاج إلى تكلّف، ولم نجد عند الطيبي حسما للمسألة.

٥. أ- تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل لاسم الفاعل:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد قوله تعالى: ﴿ **أَ لَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُها ثابِتٌ وَفَرْعُها فِي السَّماءِ** ﴾[4]؛ إذ قُرئت ﴿ **أصلُها ثابتٌ** ﴾ والثبوت للأصل، و(أصلُها) مبتدأ، والجملة الاسمية صفة (الشجرة). كما قُرئت (ثابتٍ أصلُها) والثبوت للشجرة، و(ثابتٍ) صفة، و(أصلُها) فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر.

أي: أن التعدّد برزَ في قوله (أصلُها) أورده الطيبي من وجهين:

الأول: مبتدأ، على قراءة (أصلُها ثابتٌ). والثاني: فاعل لاسم الفاعل، على قراءة (ثابتٍ أصلُها)[5].

ولا يخفى ما للقراءات القرآنية من أثر في تعدّد وجوه الإعراب الذي تبعه تعدّد المعنى

---

(١) فتوح الغيب: ٢٩٢/٤، وينظر: المحتسب: ١٧٣/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٩٩.

(٢) مجمع البيان: ٢/ ٣٢٩، ويُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ٥٢٠.

(٣) مفاتيح الغيب: ٤/ ٤٠٦.

(٤) سورة إبراهيم: ٢٤.

(٥) يُنظر: فتوح الغيب: ٨/ ٥٩١-٥٩٢، والمحتسب: ٣٦٢/١-٣٦٣.

النحوي، ونجد ذلك جليا في قوله «أَصْلُها ثابِتٌ»، وقد أورد الزمخشري هذا الاهتمام في الأخذ بالقراءات المتعدّدة؛ لما لها من أثر في تغليب المعنى، ومنه ما قاله بقراءة أنس بن مالك: «(كشجرةٍ طيبةٍ ثابتٍ أصلُها). فإن قلتَ: أي: فرق بين القراءتين؟ قلت: قراءة الجماعة أقوى معنى؛ لأنّ في قراءة أنس أُجريت الصفة على الشجرة، وإذا قلت: مررت برجلٍ أبوهُ قائمٌ، فهو أقوى معنى من قولك: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه؛ لأنّ المُخبَر عنه إنما هو الأب لا رجل»[1]، وفي هذا ما ينبئ عن الإخبار عن ثبوت الأصل، فهو المُخبَر عنه، وهو ما له الأهمية في هذه الآية الكريمة، فهي وإن كانت صفة للشجرة إلا أنّ عودة الأصل على الكلمة الطيبة مدار الاهتمام في الآية الكريمة، وما الشجرة إلا مثال، وترجيح الباحث لهذه المسألة يذهب مع القراءة المشهورة ﴿ **أصلُها ثابتٌ** ﴾»؛ مراعاة مع السياق اللغوي؛ لأنه في سياق تفصيل (أصلها – فرعها)، وعقّب الطيبي على قوله: (قراءة الجماعة أقوى معنى): «قال ابنُ جني: «لأنك إذا قلتَ: (ثابتٍ أصلُها) فقد أجريت الصفة على (شجرة)، وليس الثبات لها، إنما هو للأصل، ولعمري إن الصفة إذا كانت في المعنى لما هو من سبب الموصوف جرت عليه، وإذا كانت له كانت أخصّ لفظًا به، وإذا كان الثبات في الحقيقة إنما هو للأصل، فالمعتمد بالثبات هو الأصل، فالأحسن تقديم الأصل عناية بـه»[2]، والصفة (أصلها ثابت) للشجرة، وهي أخصّ لفظًا بها، والمقدّم دائما هو الأعنى، وهو أيضا يتماشى مع السياق اللغوي في تفصيل (أصلها – فرعها)؛ أي: ﴿ **أَصْلُها ثابِتٌ وَفَرْعُها فِي السَّماءِ** ﴾، وهذا التفصيل حين غاب عن الآية اللاحقة: ﴿ **وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الأَرْضِ ما لَها مِنْ قَرارٍ** ﴾[3]، دلالة على غياب الفرع محل الديمومة وعلة البقاء والاستمرار في الطاعة والعمل الصالح، لذا يكون الأقرب أنّ جملة (أصلُها ثابتٌ) هي صفة ثانية للشجرة، والثبوت للأصل، ولا يذهب الباحث مع قراءة (ثابتٍ أصلُها)، بصفة مفردة وهي (ثابت)، قال أبو حيان: «وقرأ أنس بن مالك: "كشجرةٍ طيبةٍ ثابتٍ أصلُها"، أجريت الصفة على الشجرة لفظًا، وإن كانت في الحقيقة للسببي. وقراءة الجماعة فيها إسناد الثبوت إلى السببي لفظًا ومعنى، وفيها حسن التقسيم؛ إذ جاء ﴿ **أَصْلُها ثابِتٌ وَفَرْعُها**

---

(١) الكشّاف: ٥٥١/١٣، ويُنظر: فتوح الغيب: ٨/ ٥٩١-٥٩٢.

(٢) فتوح الغيب: ٨/ ٥٩١، ويُنظر: المحتسب: ٣٦٢/١، روح المعاني: ١٣/ ٢١٣.

(٣) سورة إبراهيم: ٢٦.

فِي السَّماءِ ﴾»[1]، والقول بأنّ هذا التعدد في هذين الوجهين قد لا يحدث فرقا كبيرا في المعنى النحوي؛ وإلا فما هو الفرق بين قولنا (أصلُ الشجرةِ ثابتٌ)، و(ثابتٍ أصلُ الشجرةِ)، فليس كلّ تعدّد يمكنه إنتاج معنى جديد مغاير تماما للآخر فيه نظر؛ فهناك فرق بين قوة تقديم (أصلها)؛ لأنّ المعتمد بالثبات هو الأصل، فالأحسن تقديم الأصل؛ لأن الاخبار عنه، وبين إجراء الصفة على أصلها، لكن يبقى لسياق الآية، أي قوله تعالى: ﴿ **أَصْلُها ثابِتٌ وَفَرْعُها فِي السَّماءِ** ﴾، الحكم في إرادة الإخبار عن الأصل، ثم الفرع؛ ولولا هذا الوصف للشجرة (أصلها – وفرعها – وبلوغها هذه الهيأة من الكمال)، لما آتت أكلها كلّ حين بإذن ربّها، أمّا الثبوت للشجرة وحده، فلا يعطي هذا المعنى المراد من الآية الكريمة وتفريعاتها من البركات والفيوضات الإلهية لتلك الكلمة الطيبة، يقول صاحب الميزان: «فجعل الإيمان بالله كشجرة لها أصل وهو التوحيد لا محالة، وأكل تؤتيه كلّ حين بإذن ربها، وهو العمل الصالح، وفرع وهو الخلق الكريم: كالتقوى والعفة والمعرفة والشجاعة والعدالة والرحمة ونظائرها»[2]، وخلاصة المسألة الذهاب مع القراءة المشهورة ﴿ **أَصْلُها ثابِتٌ** ﴾»؛ مراعاة للسياق اللغوي؛ لأنه في سياق تفصيل (أصلها – فرعها)، وترجيح الوجه الأول، ولم يجزم به الطيبي.

٥. ب – تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والفاعل لاسم الفاعل:

وممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى إِذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ۝ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا بَلْ كُنَّا ظالِمِينَ** ﴾[3]؛ إذ ورد لـ﴿ **أَبْصارُ** ﴾ في قوله تعالى: ﴿ **هِيَ شاخِصَةٌ أَبْصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ من وجوه الإعراب احتمالان فصّلهما الطيبي على النحو الآتي:

الأول: هِيَ: مبتدأ، وشاخِصَةٌ: مبتدأ ثانٍ، وأَبْصارُ: فاعل لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر، وتقديم (هي) هنا؛ لأنّها ملخص الحكاية والقصة من هول اقتراب الوعد، وذهول أبصار الذين كفروا بالشخوص، حتى دعا الكافرون على أنفسهم بالويل، ثم الإقرار على أنفسهم بالغفلة

---

(١) البحر المحيط: ٥/ ٤١١.

(٢) تفسير الميزان، العلامة الطباطبائي: ١١/ ١٥٨.

(٣) سورة الأنبياء: ٩٦-٩٧.

والظلم. والآخر: هي: اسم مبهم، شاخصة: خبر، أبصار: مبتدأ مؤخّر[1].

ويرى الزمخشري أنّ: «(هِيَ) ضمير مبهم توضّحه ﴿ **أَبْصارُ** ﴾ وتفسّره، كما فسّر (الذين ظلموا) و(أسرّوا)»[2]، والأظهر جعل ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ خبرًا مقدمًا، و﴿ **أَبْصارُ** ﴾ مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبرًا لـ(هي) مفسرة لها ولمعالجة الوجه النحوي لـ﴿ **أَبْصارُ** ﴾ يبيّن الزمخشري دورها في تفسير وتوضيح (هي)، وهي ضمير مبهم بحاجة إلى توضيح من قبل ﴿ **أَبْصارُ** ﴾، فـ(هي) صورته صورة ضمير: «لا أنه الضمير المصطلحُ عليه؛ لأنّ الضمير المصطلح عليه معرفة، ولابد له من شيء قبله يعود إليه ولا شيء هنا، فيكونُ على وزن قوله: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾»[3].

وجوّز القاضي البيضاوي أن يكون الضمير للقصة[4]، وما بين الوجهين، الاسم المبهم، وضمير القصة، الأهم هو معرفة أثر تقديم ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ على (أبصار الذين كفروا)، مراعاة مع سياق الآية وأهوالها، سواء أسندت إلى ضمير القصة (هي)، أم أسندت خبرا مقدما إلى الأبصار، قال أبو البقاء: «(فإذا) هي: (إذا) للمفاجأة، وهي مكان، والعاملُ فيها: ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾، و(هي) ضمير القصة، و﴿ **أَبْصَارُ الَّذِينَ** ﴾: مبتدأ و﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾: خبره»[5]، وإن كانت (هي) ضميرا للقصة، فالجملة بعدها مفسرة لها، في محل رفع خبر، وهو تصور جيد في أهمية تقديم الخبر ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾؛ للهول والتعظيم بما يناسب قرب الساعة، وفي حال النظر لـ(هي شاخصة) مبتدأ وخبر، ليس فيه دلالة تخدم السياق الذي جاءت به الآية؛ بقدر ما تم النظر إلى

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) الكشّاف: ٤/ ٢٦١، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٧، والبحر المحيط: ٦/ ٣١٤، ويقصد به قوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾». سورة الأنبياء: ٣؛ أي: لما كان الإبهام في ﴿ **وَأَسَرُّوا** ﴾: من هم؟ فسّرته ﴿ **الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ من باب البدل أو النصب على الذمّ، أو الرفع على الفاعلية، والضمير في (وأسرّوا) علامة للجمع.

(٣) فتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٧، والآية من سورة الأنبياء: ٣.

(٤) يُنظر: أنوار التنزيل: ٤/ ٦٠، وفتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٧.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٢٨، وينُظر: وفتوح الغيب: ١٠/ ٤٠٧، والدرّ المصون: ٨/ ٢٠٤-٢٠٥.

كون (هي) مبهمة تدلّ على مكان حدوث ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ العاملة فيها، وأن ﴿ **أَبْصَارُ الَّذِينَ** ﴾: مبتدأ و﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾: خبره، في ذلك اليوم الذي يكشف فيه الغطاء: ﴿ **فَكَشَفْنا عَنْكَ غِطاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ** ﴾[1]، والفاء مع (إذا) قد تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط (واقتربَ الوعدُ الحق فإذا) وليس لـ(هي) دور في هذا التأكيد، أو يكون الضمير (هي) مع (إذا) عنصرين مؤكدين لشخوص الأبصار هذا، وقولهم في معرض جواب هذا الحدث من اقتراب الوعد: ﴿ **يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا بَلْ كُنَّا ظالِمِينَ** ﴾[2]، الأمر الذي يستدعي أن تكون صورة (هي) صورة ضمير، قال الفرّاء: «تكون (هي) عمادًا يصلح في موضعها ﴿ **هُوَ** ﴾ فتكون كقوله: ﴿ **إِنَّهُ أَنَا اللهُ العَزِيزُ الحكِيمُ** ﴾[3]، ومثله قوله: ﴿ **فَإِنَّها لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ** ﴾[4]، فجاء التأنيث؛ لأنّ الأبصار مؤنّثة والتذكير للعماد. وإن شئت جَعَلت (هي) للأبصار كنيت عنها ثم أظهرت الأبصار لتفسّرها»[5]، وهذا لا يَتأتّى إلاَّ على أحدِ قولي الكسائي: «وهو أنه يُجيز تقدُّمَ الفصلِ مع الخبرِ المقدَّم نحو: «هو خيرٌ منك زيد» الأصل: زيدٌ هو خيرٌ منك»[6]، فيكون أصلُ الآيةِ الكريمة: «فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصةٌ، فلما قُدِّم الخبرُ وهو ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ قُدِّم معها العِمادُ»[7]، قال الزجّاج: «(هي) ضمير القصة مرفوعة بالابتداء، وأبصار الذين كفروا مبتدأة، وشاخصة خبر مقدم، والجملة تفسير هي»[8]، وجوّز السمين الحلبي: «أَنْ تكونَ «هي» مبتدأً، وخبرُه مضمرٌ، ويَتِمُّ الكلامُ حينئذٍ على «هي»، ويُبْتَدأ بقوله «**شاخِصَةٌ أَبْصارُ**». والتقديرُ: فإذا هي بارزةٌ، و ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ خبرٌ مقدمٌ، و﴿ **أَبْصارُ** ﴾ مبتدأٌ مؤخرٌ، ذكره الثعلبي، وهو بعيدٌ جدًا لتنافرِ التركيبِ، وهو التعقيدُ عند علماءِ البيان»[9]، فالأجود من بين ذلك: «أن تكونَ

---

(١) سورة ق: ٢٢.

(٢) سورة الأنبياء: ٩٧.

(٣) سورة النمل: ٩.

(٤) سورة الحج: ٤٦.

(٥) معاني القرآن: ٢/ ٢١٢، ويُنظر: معالم التنزيل: ٨٥٤، والدر المصون: ٨/ ٢٠٦.

(٦) الدر المصون: ٨/ ٢٠٥.

(٧) المصدر نفسه، ويُنظر: جامع البيان: ١٨/ ٥٣٣.

(٨) إعراب القرآن: ٢/ ٧٠٥، ويُنظر: الكشف والبيان، للثعلبي: ٨/ ٣٠٩.

(٩) الدرّ المصون: ٨/ ٢٠٦، ويُنظر: الكشف والبيان: ٨/ ٣٠٩، ومعالم التنزيل: ٨٥٤، ومجمع البيان:

«هي» ضميرَ القصة، و ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ خبرٌ مقدمٌ، و ﴿ **أَبْصارُ** ﴾ مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرٌ لـ«هي»؛ لأنها لا تُفَسَّر إلاَّ بجملةٍ مصرَّحٍ بجزأيها، وهذا مذهبُ البصريين»[1]، وهو وجه جيد؛ أي: على تقدير: أبصار الذين كفروا هي شاخصة، فتقدّم شاخصة مع ضمير العماد، فشاخصة خبر وأبصار مبتدأ، وهذا التقديم فيه ما فيه من إبراز حالة الهلع والذهول من اقتراب الساعة بمعنى شخوص الأبصار، فهي لا تكاد تطرف من شدة ذلك اليوم وهوله: «ولم يقل: (فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة) وكان يستغنى عن الضمير؛ لأن هذا لا يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخوص»[2]، وفائدته الدلالة على تعظيم المخبر عنه وتفخيمه، بأن يُذكر أولا مبهما ثم يُفسّر[3]، والأظهر ممّا تقدم، أنّ تقديم (هي) هنا؛ لأنّها ملخص الحكاية والقصة من هول اقتراب الوعد، وذهول أبصار الذين كفروا بالشخوص؛ فالاهتمام بـ(هي) ملخص القصة والفحوى، ثم ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ تكون أعنى من الأبصار؛ لأنّ تقديم ﴿ **أَبْصارُ** ﴾ يُضعف تلك الأجواء الحماسية التي صورتها الآية، فخلاصة المسألة الذهاب مع جعل ﴿ **شَاخِصَةٌ** ﴾ خبرًا مقدمًا، و﴿ **أَبْصارُ** ﴾ مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبرًا لـ(هي) مفسرة لها ، وهو ما رجحه الطيبي أيضًا.

٦. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والاسم المعطوف على الظاهر المرفوع:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ **آمَنَ الرَّسُولُ بِما أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ** ﴾[4]؛ إذ ورد في توجيه إعراب ﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ وجهان:

الأول: إنّ الواو عاطفة، و﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ عطف على ﴿ **الرَّسُولُ** ﴾؛ أي: (آمنَ الرسولُ والمؤمنون). والثاني: الواو استئنافية، و﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ رفع على الابتداء، خبرها جملة ﴿ **كُلٌّ**

٧/ ٨٤، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ١٤/ ٢٩٠، والبحر المحيط: ٦/ ٣١٤.

(١) الدرّ المصون: ٨/ ٢٠٤، ويُنظر: مجمع البيان: ٧/ ٨٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٣٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢٧٦.

(٣) يُنظر: الإتقان، للسيوطي: ٤٠٢.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٥.

آمَنَ بِاللهِ ﴾[1].

ولم يرجّح الزمخشري وجها منهما، فـ﴿ **الْمُؤْمِنُونَ ﴾** عنده: «إن عُطف على (الرسول)؛ كان الضمير الذي التنوين نائب عنه في ﴿ **كُلٌّ ﴾** راجعًا إلى الرسول والمؤمنين؛ أي: كلّهم آمنَ باللَّه وملائكته وكتبه ورسله من المذكورين ووقف عليه»[2]، والأقوى الابتداء بقوله و﴿ **الْمُؤْمِنُونَ ﴾**؛ فالمقام يستوجب أن يكون الوقف على ﴿ **مِنْ رَبِّهِ ﴾**، والواو استئنافية، والتقدير: (وكذلك المؤمنون)، أو على هذا نحو: (المؤمنون كلّ آمنَ بالله)، قال الخراط: «جملة ﴿ **كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ ﴾** مستأنفة لا محل لها»[3]، أمّا عن الوجه الآخر، قال الزمخشري وإن كان المؤمنون: «مبتدأ؛ كان الضمير للمؤمنين. ووحِّد ضمير ﴿ **كُلٌّ ﴾** في ﴿ **آمَنَ ﴾** على معنى: كلّ واحدٍ منهم آمنَ، وكان يجوز أن يُجمع، كقوله: ﴿ **وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ ﴾**»[4]، والمعنى المرجّح عند الطيبي هو العطف؛ فقد أورد عن أبي البقاء قوله: «﴿ **الْمُؤْمِنُونَ ﴾** معطوف على ﴿ **الرَّسُولُ ﴾**، فيكون الكلام تامًّا»[5]، وهذا الوجه: «أقضى لحقّ البلاغة وأولى في التلقي بالقبول؛ لأنّ الرسولَ حينئذ يكون أصلًا في حكم الإيمان بما أنزل إليه، والمؤمنون تابعون كما في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ﴾**»[6]، وهذا توجيه بيّن وواضح عند الطيبي في اختياره لوجه العطف؛ إذ قصد أن يكون الرسول ﷺ أصلا في حكم الإيمان؛ وأنّ تقديم الرسول جاء للتعظيم، وصرّح ابن سيده بأن الظاهر: «أن يكون قوله: والمؤمنون، معطوفًا على قوله: الرسول، ويؤيّده قراءة علي، وعبد الله: وآمنَ المؤمنون، فأظهر

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٣-٥٧٤.

(٢) الكشّاف: ١/ ٢٥٠، ويُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٣-٥٧٤، والدرّ المصون: ٢/ ٦٩١.

(٣) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٠٦.

(٤) الكشّاف: ١/ ٢٥٠، ويُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٣-٥٧٤، والدرّ المصون: ٢/ ٦٩١، والآية من سورة النمل: ٨٧.

(٥) فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٣ ، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٣.

(٦) فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٤، والآية من سورة البقرة: ١٢٧، وتمامها، قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْماعِيلُ رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾**، والشاهد: أنّ إسماعيل عليه السلام تابع في حكم رفع القواعد من البيت مع أبيه عليه السلام.

الفعل الذي أضمره غيره من القراء، فعلى هذا يكون: كلٌّ، لشمول الرسول والمؤمنين»[1]، فإن قلنا: إن ﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ عطف على الرسول؛ ستكون جملة (كلّ آمن بالله وملائكته)، تشمل بلفظ (كلّ) حتى الرسول؛ أي: كلهم، وهذا لا حاجة إلى تأكيده..! أو تكون خبرا ثانيا للإخبار بإيمان المؤمنين، وهذا لا ضرورة منه، فقد أخبر بالعطف.!، وفي هذا نفيٌ لوجه العطف، ولو عطفت عطف إفراد لانقطع المعنى بالوقوف على ﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾، وليس فيه فائدة متحصلة، كما لا يصحّ أن يكون من عطف الجمل؛ فلا سبيل لعطف المتغايرين الاسمية على الفعلية، قال أبو البقاء: «وقيل: ﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ مبتدأ، و﴿ **كُلٌّ** ﴾ مبتدأ ثانٍ، والتقدير: (كلّ منهم)، و﴿ **آمَنَ** ﴾ خبر المبتدأ الثاني والجملة: خبر الأول»[2]، وقال السّجَاوَنديُّ: «﴿ **كُلٌّ** ﴾: ابتداء، ولو كان توكيدًا لقوله: ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ** ﴾ لقيل: كلّهم»[3]، وهو يفيد إفراد الرسول بالحكم: «إمّا لتعظيمه، أو لأنّ إيمانه عن مشاهدة وعيان، وإيمانهم عن نظر واستدلال»[4]، كما يلزم على هذا الوجه: «أن حكم المؤمنين أقوى من حكم الرسول؛ لكون الجملة اسمية ومؤكّدة، وعلى أسلوب التقوي مع إفادة الاستقلال في الحكم»[5]، زيادة على ذلك ان السياق اللغوي في الآية ﴿ **كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا غُفْرانَكَ رَبَّنا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ** ﴾ يناقض العطف من نقطتين:

١. إيمان المؤمنين بالرسل سيخرج الرسول منهم؛ لأنه مشارك لهم بهذا الإيمان، وهذا فيه تناقض ولا فائدة منه بأنه مؤمن بأنه رسول الله.

٢. قوله ﴿ **وَقالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا** ﴾ هذا جواب المؤمنين حصرًا فيخرج الرسول من هذا القول، وهذا يناقض المشاركة بالعطف، فهو على الاستئناف أقرب، لما فيه من وجه التفسير والبيان لما آل إليه إيمان الرسولﷺ، قال ابن سيده: «وجوّزوا أن يكون الوقف تم عند قوله: ﴿ **مِنْ رَبِّهِ** ﴾، ويكون: المؤمنون، مبتدأ، و: كلّ، مبتدأ ثانٍ لشمول المؤمنين خاصة. و: آمن

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٨٢، ويُنظر: الدرّ المصون: ٢/ ٦٩١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٣٤، ويُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٣-٥٧٤.

(٣) فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٤.

(٤) أنوار التنزيل: ١/١٦٦، ويُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٤.

(٥) فتوح الغيب: ٣/ ٥٧٤.

بالله، جملة في موضع خبر: كلّ، والجملة، من: كلّ وخبره، في موضع خبر المؤمنين، والرابط لهذه الجملة بالمبتدأ الأوّل محذوف، وهو ضمير مجرور تقديره: كل منهم آمن، كقولهم: السمنُ منوان بدرهم، يريدون: منه بدرهم»[1]، لذا يذهب الباحث مع الابتداء بقوله و﴿ **الْمُؤْمِنُونَ** ﴾؛ فالمقام يستوجب أن يكون الوقف على ﴿ **مِنْ رَبِّهِ** ﴾، والواو استئنافية، والتقدير: وكذلك المؤمنون، أو على هذا نحو: "المؤمنون كلّ آمنَ بالله"، وهذا الوجه يفيد تقديم الرسول وإفراده بالحكم؛ تعظيما لشأنه سبحانه، والقول بتعظيم الشأن متحقق في الحالتين، فقد قدّم الرسول ﷺ في وجه العطف، وكذلك قدّم في وجه الاستئناف بوصفه جملة مستقلة، لكن الذهاب مع الاستئناف يفيد تقوية الحكم في كليهما؛ أي: يكون الرسول أصلا في حكم الإيمان، وبقاء السياق جاريا مع المؤمنين، بالتوكيد بالجملة الاسمية؛ لأنّهم تابعون له، وتقوية حكمهم على أسلوب التقوي مع إفادة الاستقلال في الحكم هو ما أرادته الآية الكريمة، وهو معنى وإن فصّله الطيبي، لكن لم يجزم به.

٧. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والاسم المعطوف على المضمر المرفوع:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا الشأن قوله تعالى: ﴿ **تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ۞ ما أَغْنى عَنْهُ مالُهُ وَما كَسَبَ۞ سَيَصْلى نارًا ذاتَ لَهَبٍ۞ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ۞ فِي جِيدِها حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ** ﴾[2]؛ إذ وردت ترجيحات عدة في ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ من قوله تعالى: ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾، ذكرها الطيبي:

الأول: عطفُ ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ على الضمير في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾، و﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ نعتٌ لِما قبلَها على قراءة الرفع، والتقدير: (سيصلى هو وامرأتُه حمالةُ الحطب نارًا ذات لهب). والثاني: ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ مبتدأٌ والخبرُ ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ على قراءة الرفع، والواو استئنافية. والثالث: ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ مبتدأٌ خبره ﴿ **فِي جِيدِها** ﴾، ونصب ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ على الذّمّ، وجملة (أذمُّ حمالةَ الحطب) معترضة بين المبتدأ وخبره[3].

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٨٢.

(٢) سورة المسد: ١-٥.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ١٦/ ٦٣٠، و الحجة للقراء السبعة: ٦/٤٥١-٤٥٢.

والزمخشري يبيّن حال المرأة، ولم يُشِر إلى قضية التعدّد في ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ بين العطف والاستئناف؛ فهو يرى احتمالية أن يكون المعنى: «أن حالها تكون في نار جهنم على الصورة التي كانت عليها حين كانت تحمل حزمة الشوك؛ فلا تزال على ظهرها حزمةٌ من حطب النار من شجرة الزقّوم، أو من الضريع وفي جيدها حبلٌ مما مُسِدَ من سلاسل النار؛ كما يُعذب كلّ مجرم بما يُجانسُ حاله في جرمه»[1]، ويخلص الطيبي إلى أنّ قول الزمخشري: (ويُحتملُ أن يكونَ المعنى أن حالها تكونُ في نارِ جهنّمَ على الصورةِ التي كانت عليها): «فعلى هذا: ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾، الجملةُ حالٌ من الضميرِ في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾، أو يعطفُ ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ على الضمير. وعلى الأولِ لا يجوزُ الحال، بل عطفُ جملةٍ على جملة»[2]، بمعنى أنه نفى أن تكون الجملةُ ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾، حالًا من الضميرِ في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾؛ لأنّ المقام بصدد تبيان حالها لا حاله، لذا قال الزمخشري: «وفي جيدها حبلٌ مما مُسِدَ من سلاسل النار؛ كما يُعذب كلّ مجرم بما يُجانسُ حاله في جرمه»، فهي تحتمل عطف جملةٍ على جملة؛ أي: عطف جملة ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾، على جملة ﴿ **سَيَصْلى نارًا ذاتَ لَهَبٍ** ﴾، ولا يصحّ أيضًا؛ لتغاير المتعاطفين، ولم يضعّف الطيبي احتمال عطف ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ على الضمير، وإلى ذلك أيضًا يذهب توجيه الباحث نحو عطف ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ على الضمير في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾، والتقدير: (سيصلى هو وامرأتُه حمالة الحطب نارًا ذات لهب)، ونصب ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ على الذّمّ؛ شتمًا لها[3]، وجملة ﴿ **فِي جِيدِها حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ** ﴾ حال من ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾؛ لأنّ المقام اقتضى بيان حالها؛ لفظاعة موقفها الشنيع، وأفعالها المعادية للنبيّ ﷺ ودعوته، قال البغوي: «قرأ عاصم ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ بالنصب على الذمّ، كقوله: (ملعونين)[4]، وقرأ الآخرون بالرفع، وله وجهان: أحدهما: (سيصلى نارًا هو وامرأته حمالةُ الحطب). والثاني: (وامرأته حمالةُ الحطب في النار أيضًا)[5]، وفي كلا القراءتين لا يؤثر في معنى إحالة ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ إلى الضمير المرفوع

(١) الكشاف: ٣٠/ ١٢٢٨، وفتوح الغيب: ١٦/ ٦٣٠.

(٢) فتوح الغيب: ١٦/ ٦٣٠-٦٣١.

(٣) الكتاب، سيبويه: ٢/ ٧٠، ويُنظر: معاني القرآن، للفراء: ٣/ ٢٩٨، ومعاني القرآن، للأخفش: ٢/ ٥٨٨.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿ **مَلْعُونِينَ أَيْنَما ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلا** ﴾ [سورة الأحزاب: ٦١].

(٥) معالم التنزيل: ١٤٤٧، ويُنظر: الحجة للقراء السبعة: ٤٥٢/٦، والجامع لأحكام القرآن: ٢٢/ ٥٥٢-٥٥٣.

في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾، إلا أنّ قراءة النصب على الذمّ تتناسب وسياق ذلك الذمّ المتتابع لتلك المرأة المشركة، ويرى أبو البقاء: «﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ فيه وجهان: أحدهما مبتدأٌ والخبرُ ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾، وثانيهما هو معطوفٌ على الضمير في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾؛ فعلى هذا[1] في ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾ وجهان: أحدهما نعتٌ لِما قبلَه، والثاني تقديرُه: وهي حَمّالة»[2]، وقيل: «إنّ ﴿ **فِي جِيدِها حَبْلٌ** ﴾ خبرٌ ثانٍ لـ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾»[3]، ولا معنى من جعل ﴿ **وامْرَأَتُهُ** ﴾ مبتدأ والخبر ﴿ **حَمَّالَةَ** ﴾، أو الخبر جملة «في جيدها حبل من مسد»؛ فهذا الاستئناف، والابتداء بـ﴿ **امْرَأَتُهُ** ﴾ فيه نظر؛ لما يُتصور فيه من فصل المعنى، والخروج عن السياق، فضلًا عمّا فيه من استدعاء قراءة الرفع في «حمّالة»، وما فيه من معنى بعيد عن قيمة النصب على الذمّ، فالآية قد استوفت الوعيد له بالنار، ثمّ في جيدها حبل مما مُسّد من سلاسل النار؛ بيانًا وتفسيرًا لحالها، وكلّها تصبّ في إطار ذمّ هذه العائلة المعادية لرسول اللهﷺ، قال الزجّاج: «فيكون قوله ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ رفعًا عطفًا على الضمير في (يصلى)، أي: (يصلى هو وامرأته)»[4]، وهذا العطف وارد، وفيه وجه؛ فكلاهما ممن اشترك في إيذاء الرسولﷺ، والوقوف بوجه دعوته الإسلامية، مع استحالة أن تكون ﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾ حالًا من الضميرِ في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾؛ لأنّ حاله مكتفية بوصف النار التي سيصلاها بأنها ذات لهب، ثمّ بيان حال زوجته، بقوله ﴿ **فِي جِيدِها حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ** ﴾، قال ابن عطية: «وعطف قوله ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ على المضمر المرفوع دون أن يؤكد الضمير؛ بسبب الحائل الذي ناب مناب التأكيد»[5]، أي: يريد أن يقول: لماذا لم يُؤكد الضمير (سيصلى هو نارا... وامرأته)؛ وذلك لوجود ما أغنى عن هذا التوكيد، وصفوة القول هو عطف ﴿ **وَامْرَأَتُهُ** ﴾ على الضمير المرفوع في ﴿ **سَيَصْلَى** ﴾ فالسياق يذهب باتجاه عذاب النار له ولامرأته، وإلا فالابتداء والاستئناف يقطع السياق، ويصبح مجرد الإخبار بأنّ امرأتَه حمالة الحطب، وهو معنى غير خافٍ، وليس فيه فائدة، فالترجيح للعطف؛ أي: (سيصلى هو

(١) أي: على الوجه الثاني في العطف على الضمير في «سيصلى».

(٢) التبيان، للعكبري: ٢/ ١٣٠٨، ويُنظر: معاني القرآن، للفراء: ٣/ ٢٩٨، والدرّ المصون: ١١/ ١٤٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن: ٨٥١.

(٤) إعراب القرآن، للزجّاج: ١/ ١٧١، ويُنظر: جامع البيان: ٢٤/ ٧١٨، الكشف والبيان: ١٠/ ٣٢٧.

(٥) المحرر الوجيز: ٥/ ٥٣٥، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٥١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٤٩٠.

وامرأته)، وهو ما ذهب إليه الطيبي.

٨. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والبدل المرفوع:

ممّا ورد بهذا التعدّد في حاشية الطيبي قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عاصِفٍ لا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلى شَيْءٍ ذلِكَ هُوَ الضَّلالُ الْبَعِيدُ** ﴾[١]؛ إذ وردَ في ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ تعدّد المعنى النحوي في ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ في قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾، ذكره الطيبي على النحو الآتي:

الأول: مبتدأ على الاستئناف، والخبر (كرماد). والثاني: بدل؛ أي: (أعمالُ الذينَ كفروا كرمادٍ)[٢].

وأشار الزمخشري إلى أنّ قوله ﴿ **مَثَلُ** ﴾: «هو مبتدأ محذوف الخبر عند سيبويه، تقديره: وفيما يقصّ عليك ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ** ﴾، و ﴿ **مَثَلُ** ﴾ مستعار للصفة التي فيها غرابة»[٣]، وعدّ الزمخشري قوله: ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ، وذلك على تقدير سؤال سائل يقول: «كيف مثلُهم؟ فقيل: ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾. ويجوز أن يكون المعنى: (مثلُ أعمال الذين كفروا بربهم). أو هذه الجملة خبر للمبتدأ؛ أي: «صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد»، كقولك صِفةُ زيدٍ عِرضُه مصون ومالُه مبذول، أو يكون ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ بدلًا من ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ على تقدير: مثل أعمالهم، و﴿ **كَرَمادٍ** ﴾: الخبر»[٤]، وللطيبي تعقيب على قول الزمخشري: (أو: هذه الجملة خبر للمبتدأ): «عطف على قوله: «ويجوز أن يكون المعنى»، يعني: قوله: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ** ﴾ مبتدأ، والخبر: ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ على تقدير حذف مضاف؛ ليستقيم إيقاع ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ خبرًا عنه، أو تكون هذه الجملة – أي: ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ – خبرًا على التأويل المذكور، ولا تُقدّر شيئًا؛ لأنه حينئذ من التركيب

---

(١) سورة إبراهيم: ١٨.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٨/ ٥٧٣-٥٧٤.

(٣) الكشّاف: ٥٤٨، وفتوح الغيب: ٨/ ٥٧٣-٥٧٤.

(٤) فتوح الغيب: ٨/ ٥٧٣-٥٧٤، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٧٨، وأنوار التنزيل: ٣/ ١٩٦، والبحر المحيط: ٥/ ٤٠٥.

السببي»[1]، وترجيح الباحث يصبّ في الابتداء بـ(أعمالهم)، وجملة ﴿ **أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ** ﴾ خبر لـ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ** ﴾، وتقديم التشبيه بـ﴿ **مَثَلُ** ﴾ الذين كفروا هو ما عنته الآية بأن تسترعي الانتباه: ما مثلهم؟ مع كلّ جبروتهم وعنادهم، فيأتي الجواب: أعمالُهم كرماد؟ قلتُ: التقدير: قوله: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ** ﴾ مبتدأ، والخبر: ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾، وهو لا يمنع من كون ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ مبتدأ لـ﴿ **كَرَمادٍ** ﴾، وهو معنى حسن، أمّا عن احتمالية البدل، يرى الطيبي أنّ القولَ بـ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ بدلًا من ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾؛ على تقدير: مثل أعمالهم، و﴿ **كَرَمادٍ** ﴾: الخبر؛ أي ﴿ **كَرَمادٍ** ﴾: خبر ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ** ﴾، وهو ما يراه جماعةٌ بأنه بدل اشتمال[2]. وحجتهم أن هناك معنى بحاجة لتفسير وبيان؛ فالمثل مبهم بيانه في جملة الإخبار، فلو قلنا: (أعمال الذين كفروا كرماد)، هو عينه ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾، لذا تكون الجملة الخبر لـ﴿ **مَثَلُ** ﴾ والبدل من ﴿ **مَثَلُ** ﴾ كلاهما واحد، وكذلك في جعل ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ بدلا من ﴿ **الَّذِينَ** ﴾؛ أي: (مثل أعمال الذين كفروا كرماد)، لا منفعة متحصلة منه؛ حملا على المعنى، بل الأقرب أن تكون جملة ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ خبرا عن ﴿ **مَثَلُ** ﴾، بعد القول بالابتدء في ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ كأنّه قيل: ما صفةُ الذين كفروا بربهم؟ قيل: صفتهم أعمالُهم كرمادٍ، وقد ضرب سبحانه وتعالى أمثالًا أخر لأعمال الكفار بهذا المعنى كقوله: ﴿ **والذين كفروا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظمآن مَآءً حتى إِذَا جَآءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا** ﴾[3]، أي: ومثلُ أعمال الذين كفروا كسرابٍ، وإلى هذا التمثيل ذهبَ الفرّاء، وبيّنه ابن عاشور وابن عطية بأنّ ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ مبتدأ ثانٍ، و ﴿ **كَرَمادٍ** ﴾ خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، بلا استئناف، ولمّا جُعل الخبر ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾ عن قوله ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾، آل الكلام إلى أن مَثَل أعمال الذين كفروا كرمادٍ[4]، وكأنك قلتَ: المتحصل مثالاً في النفس للذين كفروا قوله: ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾، وهو اطراد واضح في قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**

---

(١) فتوح الغيب: ٨/ ٥٧٣-٥٧٤.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٨/ ٥٧٤، و «التبيان في تفسير القرآن»: ٦/ ٢٨٥، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٦.

(٣) سورة النور : ٣٩.

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز: ٣/ ٣٣١، والتحرير والتنوير: ١٣/ ٢١٢.

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ أُكُلُها دائِمٌ وَظِلُّها تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعُقْبَى الْكافِرِينَ النَّارُ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيها أَنْهارٌ مِنْ ماءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى وَلَهُمْ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ وَمَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا ماءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعاءَهُمْ** ﴾[2].

وخلاصة المسألة ترجيح الابتداء في ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾، وجملة ﴿ **أَعْمالُهُمْ كَرَمادٍ** ﴾ خبر عن ﴿ **مَثَلُ** ﴾[3]، أو متعلّقة بخبر محذوف؛ لأننا إذا قلنا بالبدل سيكون عندها ﴿ **كَرَمادٍ** ﴾ مجرد إخبار عن ﴿ **مَثَلُ** ﴾ ولا تتحقق الفائدة من هذا الاخبار؛ فالمراد الإخبار عن ﴿ **أَعْمالُهُمْ** ﴾؛ لأنّ الغاية ذمّ هذه الأعمال، ولم يجزم الطيبي بهذا التوجيه.

٩. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر ونائب الفاعل والنداء:

فقد جاء في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، في قوله تعالى: ﴿ **قالُوا مَنْ فَعَلَ هذا بِآلِهَتِنا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ ۞ قالُوا سَمِعْنا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ** ﴾[4]؛ إذ قالوا في (إِبْراهِيمُ) من قوله تعالى: ﴿ **قالُوا سَمِعْنا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ** ﴾ احتمالات عدة، منها:

الأول: إنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: (هو ابراهيم). الثاني: نائب فاعل (يُقال)، والثالث: النصب على النداء، والتقدير: (يقال له يا ابراهيم)[5].

قال صاحبُ الكشّاف: «فإن قلتَ: (إِبْراهِيمُ) ما هو؟ قلتُ: قيل هو خبر مبتدأ محذوف، أو منادى. والصحيح أنه فاعل (يُقال)؛ لأنّ المراد الاسم لا المسمّى»[6]، وعلّق الطيبي على قوله: (والصحيح أنه فاعل (يُقالُ)؛ لأن المراد الاسم لا المسمّى): «أي: يقالُ له هذا اللفظُ.

---

(١) سورة الرعد: ٣٥.

(٢) سورة محمد: ١٥.

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٠١-٤٠٢، والدرّ المصون: ٧/ ٨٢، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٥٤٣/٢.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٩-٦٠.

(٥) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٣٧٠.

(٦) الكشّاف: ١٧/ ٦٨٢، يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٣٧٠.

هذا التعليلُ يؤذِنُ أن في الوجهين الأوّلين ليس المراد منه الاسم، قال صاحب (الفرائد): قوله: (لَهُ) إمّا أن يكون بالخطاب، كقولك: قلتُ لزيدٍ إذا خاطبته، فكان منادًى، كأنه قيل: يُقال له: يا إبراهيم، إذ نُودي، أو بالغيبة، كقولك: قلتُ لزيدٍ، إذا قلت في بابه من غير أن يكون مخاطَبًا، فكأنه قيل: إذا أُخبر عنهُ يُقال: هو إبراهيم، وإذا كان المراد من إبراهيم اللفظ، فلابد من اعتبار التسمية في قوله: ﴿ **يُقَالُ لَهُ** ﴾ كأنه قيل: يُسمّى إبراهيم»[1]، مما يرجّح احتمال كون (إبراهيم) نائبا عن الفاعل للفعل (يُقال)[2]، وذهب القيسي إلى: «إبراهيم: رفع على إضمار (هو ابراهيم) ابتداء وخبر»[3]، والأظهر عدم جعل (إبراهيم) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو إبراهيم)؛ لما فيه من التمهيد لاسمه بالضمير المنفصل، وكأنهم يجلّونه، والحال أنهم في مقام الاستهانة والتقليل والاستصغار لمنزلته عليه السلام، أما احتمال النصب على النداء، قال عنه الزجّاج: «يمكن أن يكون من هذا الباب، على تقدير: (يا إبراهيم)، فحذف»[4]، وهو بعيد أيضا؛ لأنّ النداء يأتي في حالات وسياقات لا يحتويها النصّ، ولا سيما أنه يأتي على الأغلب في نداء الأعلام المخاطَبين، على حين كانوا جميعا يتحدثون عنه وهو غائب عنهم: ﴿ **قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ** ﴾[5]، إلا أن يُقال أنّ مرادهم التهكم والسخرية كما بيّنا، فقولهم: ﴿ **سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إبراهيم** ﴾ لا يُقال إلا في مجهول بين الناس[6]، مما يرجّح احتمال كون (إبراهيم) نائبا عن الفاعل للفعل (يُقال)، وهو من باب الإسناد للفظ لا لمدلوله، أي يُطلق عليه هذا اللفظ[7]؛

---

(١) فتوح الغيب: ١٠/٣٧٠.

(٢) ينظر: القصدية والدلالة النحوية في النص القرآني دراسة في التوجيه والخلاف، رافد ناجي وادي الجليحاوي ٣٨-٣٩، (اطروحة دكتوراه).

(٣) مشكل إعراب القرآن: ٤٨٠، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٣٣٧، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٥٨، ومجمع البيان: ٧/ ٧٠، وأنوار التنزيل: ٤/ ٥٤، والدرّ المصون: ٨/ ١٧٦، والميزان: ١٤/ ٣٠٢، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧٢٦.

(٤) إعراب القرآن:٢/٦٥٢، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٨٠، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٣٣٧، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٥٨، ومجمع البيان: ٧/ ٧٠، والدرّ المصون: ٨/ ١٧٦.

(٥) سورة الأنبياء: الآية٦١.

(٦) يُنظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ١٥٥، والتحرير والتنوير: ١٧/ ٩٩.

(٧) يُنظر: إعراب القرآن، للزجّاج: ٢/ ٦٥٢، ومشكل إعراب القرآن: ٤٨٠، وأنوار التنزيل: ٤/ ٥٤، والبحر

أي: كما صرّح الزمخشري بكون المراد الاسم لا المسمّى[1]، وهو ما احتمله الطيبي أيضا، بأنّ المراد من إبراهيم اللفظ، فلابد من اعتبار التسمية في قوله: ﴿ **يُقَالُ لَهُ** ﴾.

١٠. تعدّد المعنى النحوي في تعيين الفاعل:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ **قالَ نَكِّرُوا لَها عَرْشَها نَنْظُرْ أَ تَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لا يَهْتَدُونَ۞ فَلَمَّا جاءَتْ قِيلَ أَ هكَذا عَرْشُكِ قالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِها وَكُنَّا مُسْلِمِينَ۞ وَصَدَّها ما كانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللهِ إِنَّها كانَتْ مِنْ قَوْمٍ كافِرِينَ۞ قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ ساقَيْها قالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوارِيرَ قالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمانَ للهِ رَبِّ الْعالَمِينَ** ﴾[2]؛ إذ وردت في تعيين فاعل ﴿ **وَصَدَّها** ﴾ من قوله تعالى: ﴿ **وَصَدَّها ما كانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللهِ إِنَّها كانَتْ مِنْ قَوْمٍ كافِرِينَ** ﴾ تقديرات نحوية، كلّ منها له دلالته، والغالب فيها تأويل المعنى، ذكرها الطيبي:

الأول: أن تكون (ما) مصدرية، فاعل (صدّ)؛ أي: وصدّ عبادتُها أو ضلالُها عن سواء السبيل من دون الله عن دخولها الإسلام؛ أي: على تقدير عدم وجود حذف للجار في (ما)، يكون مجموع ما كانت تعبد من دون الله يؤول بـ(ضلالها). والثاني: (ما) موصولة، فاعل (صدّ)؛ أي: وَصَدَّهَا عن التقدم للإسلام الذي كانت تعبده من دون الله. والثالث: صدّها كونها من قوم كافرين عمّا دخل فيه سليمان من الهداية والإسلام. والرابع: (ما): مفعول به على حذف حرف الجر؛ أي: وصدّها العلم الذي أوتيناه وإسلامنا ومنعها عن الذي كان تعبده من دون الله، ثم هدايتها على أيدينا، وإن الذي كانت عليه من الضلال هو بسبب قومها الكافرين. والخامس: فاعل صدّها مستتر يعود على (الله) أو (سليمان)[3].

المحيط: ٣٠٢/٦.

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٤٣، والبحر المديد: ٤٧٢/٣، وروح المعاني: ١٧/ ٦٣، التحرير والتنوير: ١٧/ ٩٩.

(٢) سورة النمل: ٤١-٤٤.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ١١/ ٥٣٥-٥٣٦.

وأشار الزّمخشري إلى أنّ الذي ﴿ **صَدَّهَا** ﴾ عن التقدم إلى الإسلام عبادةُ الشّمس، ونشؤها بين ظهراني الكفرة، ثمّ جوّز أن يكون ﴿ **وَأُوتِينَا الْعِلْمَ** ﴾ من كلام بلقيس موصولًا بقولها: ﴿ **كَأَنَّهُ هُوَ** ﴾[1] والمعنى: وأوتينا العلمَ بالله وبقدرته وبصحّة نبوّة سليمان عليه السلام قبل هذه المعجزة، أو قبل هذه الحالة، تعني: ما تبيّنتُ من الآيات عند وفدةِ المنذرِ، ودخَلْنا في الإسلام، ثم قال الله تعالى: ﴿ **وصَدَّهَا** ﴾ قبل ذلك عمّا دخلتْ فيه ضلالُها عن سواء السبيل. وقيل: ﴿ **وصَدَّهَا** ﴾ الله أو سليمان، و(عمّا – كانت تعبد) بتقدير حذف الجار وإيصال الفعل. وقرئ: (أنّها) بالفتح؛ على أنه بدل من فاعل (صدّ)، أو بمعنى لأنّها[2]. والأظهر كون (ما) فاعلاً موصولة كانت أم مصدرية كناية عن عبادة الشمس، أو كناية عن ضلالها على نحو عام.

فالفاعل في (ما)؛ أي: صدّها عبادةُ غير الله عن عبادته تعالى[3]؛ فالذي كانت تعبده من دون الله صدّها ومنعها عن الهداية والإيمان؛ بسبب كونها من قوم كافرين، والآية الكريمة من تمام قول سليمان عليه السلام، فضلًا عن السببية في موضع ﴿ **إِنَّها كانَتْ مِنْ قَوْمٍ كافِرِينَ** ﴾ بقراءة الفتح (أنّها)؛ أي: متصلة بما قبلها على نحو الإبدال من (ما)، إلا إذا كان المعنى: (وصدّها سليمان عمّا كانت تعبد من دون الله)، فحذف الجار وأوصل الفعل، والقول لله (عزّ وجل)، أو (صدّها الله عن عبادتها لغير الله بالتوفيق للإيمان)، والقول لسليمان عليه السلام؛ لأنّ الله سبحانه هو الهادي لعباده[4]. ويرى الطيبي أنّ قول الزمخشري: «"وَصَدَّهَا" قبل ذلك عمّا دخلت فيه ضلالُها عن سواء السبيل» أنّ: «فاعل "صدّ" (ضلالُها)، و(عن سواء السبيل) متعلّق بـ(ضلالها) أي: (صدّها عن الدخول في الإسلام – قبل وفدة المنذر بن عمرٍو رسولها

---

(١) أي: قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا جاءَتْ قِيلَ أَ هكَذا عَرْشُكِ قالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِها وَكُنَّا مُسْلِمِينَ** ﴾ [سورة النمل: ٤٣].

(٢) يُنظر: الكشّاف: ٧٨٤/١٧، وفتوح الغيب: ١١/ ٥٣٥–٥٣٦، وأنوار التنزيل: ٤/ ١٦٢، والبحر المحيط: ٧/ ٧٥، والدرّ المصون: ٨/ ٦١٧، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: ٦/ ١٩٤، وإرشاد العقل السليم، أبو السعود العمادي: ٥/ ١٩٢.

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجّاج: ٣/ ٩٢٦، ويُنظر: معاني القرآن، للنحّاس: ٥/ ١٣٧، ومفاتيح الغيب: ٢٤/ ٢٠٠.

(٤) يُنظر: معاني القرآن للفرّاء، ٢/ ٢٩٥، وإعراب القرآن المنسوب للزجّاج: ٣/ ٩٢٦.

إلى سليمان عليه السلام – ضلالُها عن سواء السبيل)، أي: جهلُها بدين الإسلام»[1]؛ أي: أن كفرها مع قومها هو من صدّها عن عبادة الله تعالى ودخول الإسلام؛ جريا مع سياق الآية السابقة ﴿ **وَكُنَّا مُسْلِمِينَ** ﴾[2]، هذا الكفر الذي أبقى عبادتها لغير الله سبحانه؛ فالمعنى هو: صدّ الكفرُ والضلالُ بلقيس عن أن تكون من المسلمين، أو بحكم العادة التي كانت عليها؛ لأنها نشأت لم تعرف إلا قومًا يعبدون الشمس، فصدّتها العادة، وبيّنَ عادتها بقوله: ﴿ **إِنَّها كانَتْ مِنْ قَوْمٍ كافِرِينَ** ﴾؛ المعنى: صدّها كونها من قوم كافرين عن الإيمان؛ فهي تعليلية بيان سبب عبادتها من دون الله تعالى، والتقدير: بأنها أو لأنها كانت من قوم كافرين[3]، «ولو قرأ قارئ (أنَّها) يردّهُ على موضع (ما) في رفعِهِ: صَدَّهَا عن عبادة الله أنَّها كانت من قومٍ كافرينَ»[4]، فـ(أنَّ) رفعٌ على البدل مفسِّرة لمعنى ما كانت تعبد من دون الله، وفيه إنجاز؛ أي: وصدّها كونها من قوم راسخين في الكفر، وذهب البيضاوي إلى أنّ الذي صدّها عن إظهار ذلك يوم أوتيت العلم الذي يقتضيه عبادتها القديمة للشمس، فـ(ما) حينها تكون مصدرية، والمصدر فاعل (صدّ)، ويجوز أن تكون موصولة واقعة على الشمس، وهي فاعل أيضًا، والإسناد مجازي على الوجهين[5]؛ فقد منعها من أن تعبد الله ما كانت تعبد من الشمس والقمر، فـ(ما) في موضع رفع، قال الفراء: «صَدها عن عبادة الله عبادة الشمس والقمر، وكان عَادة مِن دين آبائِهَا، معنى الكلام: صدّهَا من أن تعبد الله ما كانت تعبدُ؛ أي: عبادتها الشمس والقمر. و(ما) في موضع رَفعٍ»[6]، كما جوّزوا أن تكون (ما) في موضع نصب، ويجوز أن يكون المعنى: وصدّها أي: منعها الله

---

(١) فتوح الغيب: ١١/ ٥٣٥-٥٣٦.

(٢) وتمامها قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا جاءَتْ قِيلَ أَ هكَذا عَرْشُكِ قالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِها وَكُنَّا مُسْلِمِينَ** ﴾ سورة النمل: ٤٢.

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٣٥، ومجمع البحرين: ٢/ ٥٤، وتاج العروس: ٨: ٢٦٦.

(٤) معاني القرآن، للفراء: ٢/ ٢٩٥، وينظر: معاني القرآن، للنحّاس: ٥/ ١٣٧، ومشكل إعراب القرآن: ٥٣٥، والتبيان في تفسير القرآن: ٨/ ٩٩.

(٥) يُنظر: أنوار التنزيل: ٤/ ١٦٢.

(٦) معاني القرآن، للفراء: ٢/ ٢٩٥، ويُنظر: جامع البيان: ١٨/ ٨٠، وإعراب القرآن، المنسوب للزجّاج: ٣/ ٩٢٦، ومشكل إعراب القرآن: ٥٣٥.

عن عبادتها غير الله، فحذف (عن) وتعدّى الفعل، نظيره: «واختار موسى قومه»[١]؛ أي: من قومه[٢]؛ فيكون الفاعل هو الله تعالى أو سليمان أو الإسلام، و(ما كانت) بتقدير (عمّا) في محل نصب[٣]، ومن مجموع ما بيّناه، يكون الأظهر أن الفاعل بين (ما) المصدرية، وهي مجموع ما يُفهم من السياق وتأويل المعنى، وهو مؤول وليس مصرّحا به، لذا يمكن استنباطه من سياق الآية على أنّه (الضلال – العبادة من دون الله – كفرها وقومها – العلم والإسلام صدّها في نهاية الأمر عن البقاء على دين قومها – العادة التي كانت عليها من الكفر)، وقرره الطيبي بجهلها بدين الإسلام، أو أن يكمن الفاعل في (ما) الموصولة[٤]؛ أي: صدّها عبادةُ غير الله عن إتيانها العلم والإسلام؛ فالذي كانت تعبده من دون الله صدّها ومنعها عن الهداية والإيمان؛ بسبب كونها من قوم كافرين، ووجه الموصولة أقرب؛ لذا تكون صفوة الترجيح أن يكون فاعل (صدّ) عبادتها لغير الله تعالى عن دخول الإسلام؛ أي: وصدّها عن الدخول في كل تلك الإفاضات التي بيّناها من ﴿ **وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ** ﴾ ما كانت تعبده من دون الله،؛ بسبب قومها[٥]، وهو ما احتمله الزمخشري من كون (ما) موصولة كناية عن عبادة الشمس، وهو أيضًا ما أشار إليه الطيبي من ضلالها عن سواء السبيل؛ أي: جهلُها بدين الإسلام، أو ما احتمله من التأويل في جعل كفرها، أو عبادتها للشمس، أو عادتها، فاعلًا بتأويل قوله «ما كانت تعبد من دون الله»، والاسناد مجازي على الوجهين.

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٢) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ١٧٣.

(٣) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: ٢/ ٢٩٥، وجامع البيان: ١٨/ ٨٠، وإعراب القرآن، المنسوب للزجّاج: ٣/ ٩٢٦، ومشكل إعراب القرآن: ٥٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ١٦/ ١٧٣، والدر المصون: ٨/ ٦١٧.

(٤) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٨٧١.

(٥) يُنظر: الدر المصون: ٨/ ٦١٨.

الفصل الثاني
تعدّد المعنى النحوي
في المنصوبات

توطئة

أخذ هذا الفصل من الدراسة مجالاً أوسع؛ لسعة باب المنصوبات وكثرتها من المفاعيل والتوابع المنصوبة وغيرها، فعمدَ الباحث إلى انتقاء مجموعة من الآيات محل الشاهد على وفق منهجية تتيح شمول المنصوبات، وإعطاء فكرة عن تناوبها الوظيفي والدلالي، فكان الابتداء بمسائل المفعول به وما قرن معه من مفاعيل وغيرها على النحو الآتي:

١. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **وَالذَّارِياتِ ذَرْوًا ۞ فَالْحامِلاتِ وِقْرًا ۞ فَالْجارِياتِ يُسْرًا ۞ فَالْمُقَسِّماتِ أَمْرًا ۞ إِنَّما تُوعَدُونَ لَصادِقٌ** ﴾[١].

قيل في (وِقْرًا) من قوله تعالى: ﴿ **فَالْحامِلاتِ وِقْرًا** ﴾ قولان:

الأول: بكسر الواو مفعول به لاسم الفاعل، أي: يحملن وقرًا والثاني: (وَقرا) بفتح الواو على إيقاعه موقع (حملا)، فيكون مفعولًا مطلقًا لا من لفظه أي: يحملن حملا وقرا[٢].

قال الزمخشري: «(فَالْحَامِلاتِ وِقْرًا) السّحاب؛ لأنها تحمل المطر. وقُرِئَ: (وَقْرا) بفتح الواو على تسمية المحمول بالمصدر. أو على إيقاعه موقع حَمْلا»[٣]، والأظهر قراءة (وِقرًا) بكسر الواو مفعولا به لاسم الفاعل؛لأن قراءة «وَقرًا» بفتح الواو بعيدة، قال الجوهريّ: «الوَقر بالفتح: الثّقلُ في الأُذُن، وبالكسر: الحِمْل، وقد أَوْقَرَ بَعِيرَه»[٤]، فيكون معنى «الحاملاتِ وِقْرًا» السّحاب يحمل الماء الذي أَوْقَرها[٥]، فإن كان الوَقر (بفتح الواو) بمعنى الثقل في الأُذُن، كقوله تعالى: ﴿ **وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنا عَلى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذانِهِمْ وَقْرًا** ﴾[٦]، يُستبعد عندها احتمال كونه مفعولًا مطلقًا لا من لفظه، واستقرار المشهور بكسر الواو على أنه مفعول

---

(١) سورة الذاريات: ١-٥.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب:١٥/ ٥.

(٣) الكشّاف: ٢٦/ ١٠٤٩، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٥/ ٥.

(٤) الصحاح، مادة (وقر): ٢/ ٨٤٨، وفتوح الغيب: ١٥/ ٥.

(٥) يُنظر: لسان العرب، مادة (وقر): ٦/ ٤٨٨٩.

(٦) سورة الأنعام: ٢٥.

به، وكذا في قوله تعالى: ﴿ **فَالْمُقَسِّماتِ أَمْرًا** ﴾، وانتفاء المصدرية في كليهما؛ لأن التقدير على المصدرية فيه بُعد وتكلّف في التأويل، فضلا عن عدم تحقق الفائدة من هذا الإخبار، فلم يتعيّن ما هو المقصود بهذا الحمل، أمّا على كونها مفعولا به لاسم الفاعل، والمعنى (يحملنَ وِقْرا)؛ أي: سحابا، فيتعيّن الإخبار بهذا الحمل ومعرفة ماذا تحمل، قال الطبرسي: «السّحاب تحمل ثقلا من الماء من بلد إلى بلد، فتصير مُوقَرة به»[1]. والأظهر عدم وجود تقدير للمفعول به المحذوف في حال قلنا بالمصدرية لـ(وَقْرا)، والعامل اسم الفاعل (الحاملات)، بينما لا تعسّف ولا تكلّف في تقدير (الوِقر) بكسر الواو مفعولا به؛ كناية عن الحمل الثقيل، وكذلك في قوله (فالمقسّمات أمرا) أيضا، يكون الذهاب مع المفعول به، فهو يتناسب مع سياق الآية، ولا معنى متحصل من إرادة المصدرية، ولم يرجّح الطيبي معنى من المعاني، بل علّق على قول الزمخشري: (أو على إيقاعه موقع حملًا): «فيكون مفعولًا مطلقًا لا من لفظه، وعلى الأول مفعولًا به»[2]، وكذا عند الرازي في إيراد الوجهين: إمّا (وِقْرًا) فهو مفعول به، وإمّا أن يكون اسمًا أقيم مقام المصدر، كما يُقال: «ضربه سوطًا»[3]، والأقرب ما قررناه من ترجيح الوجه الأول.

٢. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمصدر والصفة لمصدر محذوف:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِبًا** ﴾[4]؛ فقد جاء في قوله ﴿ **كَذِبًا**﴾ وجهان:

الأول: نصبه على المفعول به، أي: لن تقول كذبًا. والثاني: النصب على المصدر من غير حذف موصوف معه، وذلك أن (تقول) في معنى (تَكذِب) أي: تكذب تكذيبًا. والثالث: من قرأ: (أَن لَّن تَقَوّلَ)، فإنه وصف مصدر محذوف، أي: لن تقوّل على الله قولًا كذبًا[5].

قال صاحبُ الكشّاف: «(كذبًا) قولا كذبا، أي: مكذوبا فيه. نُصب نصبَ المصدر؛ لأن

---

(١) مجمع البيان: ٩/ ١٩٤، وينظر: جامع البيان: ٢١/ ٤٨٢.

(٢) فتوح الغيب: ١٥/ ٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ٢٨/ ١٩٦.

(٤) سورة الجن: ٥.

(٥) ينظر: فتوح الغيب: ١٦/ ٥١، والمحتسب: ٣٣٣/٢.

الكذبَ نوع من القول. ومن قرأ: «أن لّن تقوّل»، وضعَ كذِبا موضعَ تقوُّلا، ولم يجعله صفة؛ لأن التقوّل لا يكونُ إلا كَذِبًا»[1]. وعقّب الطيبي على قوله: (ومن قرأ: «أن لن تقوَّلَ»): «قال ابنُ جنّي: قرأها الحسن ويعقوب، و﴿ **كَذِبًا**﴾ على هذا منصوب على المصدر من غير حذف موصوفٍ معه، وذلك أن (تقوَّل) في معنى (تَكذِب)، كأنه قيل: أن لن يكذبَ الإنس والجن على الله كذبًا. وأما من قرأ: (أَن لَّن تَقُولَ)، فإنه وصف مصدر محذوف، أي: لن تقول على الله قولًا كذبًا، أو نصبَه نصْبَ المفعول به، أي: لن تقولَ كذبًا، كقولك: قلتُ حقًا، وقلتُ شِعرًا»[2]. والأولى أن يكون الترجيح بالمفعول به مراعاة للمعنى، وعدم القبول بأنها مصدر لفعل محذوف تقديره: (تكذبُ كذبا)؛ لأنّ فيه قياسًا وتكلّفًا واضحًا، إلا أن يُقال: بأن المراد من القول هو (الكذب)؛ أي: «أن لن تكذبَ الإنسُ والجنّ على الله كذبا»، قال البيضاوي: «و﴿ **كَذِبًا**﴾ نصب على المصدر؛ لأنه نوع من القول أو الوصف المحذوف؛ أي: قولًا مكذوبًا فيه، ومن قرأ «أَن لَّن تَقوّلَ» جعله مصدرًا؛ لأن التقوّل لا يكون إلا ﴿ **كَذِبًا**﴾»[3]؛ أي: إنّ «تقوّلت كذِبا»، على نحو قولِهم: قعدْتُ جُلوسًا[4]. ولكن عبر لحاظ أنّ القول أعمّ من الكذب الذي هو بعضه، يكون المفعول به أولى؛ مراعاة للمعنى؛ فلا مسوّغ هنا للحمل على تقديره صفة لمصدر محذوف، أو كونه مصدرا من غير حذف موصوف معه؛ لأنّ الحمل على اللفظ مع بيان القصد، وهو قولك: قلتُ: حقًا، وقلتُ: شِعرًا، أفضل من الحمل على المعنى الذي يستلزم التأويل والتقدير، وما يتبعه من النصب على المصدر من غير حذف موصوف معه، وكذا في قراءة (تقوّل) والنصب على الوصف لمصدر محذوف. وهذا يضعنا أمام الدلالة الزمنية في الفرق بين المصدرية والمفعولية؛ فالمصدرية حدث غير مقترن بزمن، بينما المفعولية تدلّ على مفعول به أسقط عليه الفعل مباشرة؛ أي: (حدث واقعي).

---

(١) الكشّاف:٢٩/ ١١٤٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٦/ ٥١.

(٢) فتوح الغيب: ١٦/ ٥١، ويُنظر: المحتسب:٢/ ٣٣٣.

(٣) أنوار التنزيل: ٥/ ٢٥١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٨/ ١٥١، والبحر المحيط: ٨/ ٣٤١، والدرّ المصون: ٤٨٨/١٠.

فلا سبيل الى جعله صفة لمصدر محذوف؛ أي: «تقول قولا كذبا»[1] فهذا الاحتمال يمكن تجاوزه بالقول: إنّ مفردات القول تقع على الصدق والكذب، فتأثيرها مباشرة على الكذب مفعولا به بلا وساطة مصدرية أو تقدير آخر، قال ابن سيده: «وانتصب «كذبًا» في قراءة الجمهور بتقول؛ لأنّ الكذبَ نوعٌ من القول»[2]، لذا يكون الأقرب ترجيحا من بين الاحتمالات السابقة، هي أن يكون نصبا على المفعول به للفعل (تقول)؛ لأنّ اختيار المصدرية يُنبئ أن هناك شكّا استلزم التأكيد، فالنصب لمصدر بتقدير فعل محذوف يراد به التأكيد وهذا غير نافع بينما المفعولية تُنبئ بأن هناك حدثا سابقا أو حدثا واقعا بان فيه صدقه، وهذا ما ينسجم مع مقام الآية وسياقها، ولم يرجّح الطيبي أحد الاحتمالات الثلاثة أعلاه، بل اكتفى بنصّ ابن جنّي في المحتسب، وختم باحتمال النصب على المفعول به؛ أي: لن تقولَ كذبًا، كقولك: قلتُ: حقًا، وقلتُ: شِعرًا، وهو ما نذهب إليه.

٣. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والصفة والنداء:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ۞ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا** ﴾[3]؛ إذ وردت في (عجبا) أقوال منها:

الأول: مفعول به ثانٍ لـ(اتخذ). والثاني: هو مصدرٌ، أي: قال موسى: عجبًا، أو من كلام الله، أي: قال ذلك الكلام تعجبًا، فعلى هذا يكون (فِي الْبَحْرِ) مفعولا ثانيا لـ(اتَّخَذَ). والثالث: صفة موصوف محذوف، وهو ثاني مفعولي «اتخذ»، أي: (اتخذ اتخاذا عجبا) أو: (اتخذ سبيله سبيلًا عجبا)، والرابع: النصب على النداء؛ فقال: يا عجبًا[4].

قال الزمخشري: «وعَجَبًا ثاني مفعولي اتخذ، مثل: سَرَبًا يعني: واتخذ سبيله سبيلًا عجبًا، وهو كونه شبيه السرب. أو قال: عجبا في آخر كلامه، تعجبا من حاله في رؤية تلك العجيبة ونسيانه لها، أو مما رأى من المعجزتين، وقوله ﴿ **وَما أَنْسانِيهُ إِلَّا الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ** ﴾

(١) يُنظر: الدرّ المصون: ١٠/ ٤٨٨.

(٢) إعراب القرآن: ٨/ ١٥١، وينظر: البحر المحيط: ٨/ ٣٤١.

(٣) سورة الكهف: ٦٣- ٦٤.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ٥١٢-٥١٣.

اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه. وقيل: إن عَجَبًا حكاية لتعجب موسى عليه السلام، وليس بذاك. ﴿ **ذلِكَ** ﴾[1] إشارة إلى اتخاذه سبيلا، أي: ذلك الذي كنا نطلب، لأنه أمارة الظفر بالطلبة من لقاء الخضر عليه السلام»[2]. وعقب الطيبي: «(عَجَبًا) مقول فتى موسى عليه السلام: إمّا على أنه صفة موصوف محذوف، وهو ثاني مفعولي «اتخذ» كما قدّره المصنّف، أو: لما فرغ من كلامه قال: يا عجبًا، فحكى الله تعالى ذلك منه. ويجوز أن يكون من كلام الله، أي: قال ذلك الكلام تعجّبًا. قال أبو البقاء: (عَجَبًا): مفعولٌ ثان لـ(اتَّخَذَ)، وقيل: هو مصدرٌ، أي: قال موسى: عجبًا، فعلى هذا يكون المفعول الثاني لـ(اتَّخَذَ): (فِي الْبَحْرِ)»[3]. والأظهر أن (عجبًا) وصف لمصدر محذوف، وعارضه السمين الحلبي: بـ«أنه مفعولٌ به، والعاملُ فيه محذوفٌ فقال الزمخشري: «أو قال: عَجَبًا في آخرِ كلامِه تَعَجُّبًا مِنْ حاله. وقوله: ﴿ **وَمَآ أَنْسَانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطَانُ** ﴾ اعتراضٌ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه». فظاهرُ هذا أنَّه مفعولٌ بـ«قال»؛ أي: قال هذا اللفظَ»[4].

ولا سبيل إلى نصبه على المفعول به الثاني؛ لأنّ الجارّ والمجرور (في البحر) ناب مناب المفعول الثاني، أو هو حال من مفعول ثانٍ محذوف؛ تقديره: (اتخذ سبيلَه راجعا أو عائدا في البحر)، أو متعلّق به. فلو قلنا: «اتخذَ سبيلَه في البحر»، لاكتفت الجملة ببيان ذهاب الحوت الى البحر، وعارض هذا المعنى القاضي البيضاوي في قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا بَلَغا مَجْمَعَ بَيْنِهِما نَسِيا حُوتَهُما فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا** ﴾[5]؛ إذ نصب (سَرَبًا) على المفعول الثاني، و(فِي الْبَحْرِ): حالٌ منه، أو من «السبيل»، كما جوّز تعلّقه بـ«اتخذ»[6]، وعلى الرغم من هذا التوجّه، لا يظهر أنّ (عجبا) مفعول به ثان؛ لعدم وقوع تأثير الفعل في (عجبا)؛ لأنّ (اتخذَ سبيلَه) ليس مثل (اتخذَ عجبا)، كما ليس كمثل (اتخذ سربا). وقد جاءت (عجبا) مصدرا على سبيل

---

(١) أي في قوله تعالى: ﴿ **قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا** ﴾.

(٢) الكشّاف: ١٥/ ٦٢٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ٥١٢-٥١٣.

(٣) فتوح الغيب: ٩/ ٥١٢ – ٥١٣، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٥/٢.

(٤) الدرّ المصون: ٧/ ٥٢٤، ويُنظر: الكشاف: ٤/ ٣٣، وفتوح الغيب: ٩/ ٥١٢.

(٥) سورة الكهف: ٦١.

(٦) يُنظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٢٨٧، وفتوح الغيب: ٩/ ٥١٠. والدرّ المصون: ٧/ ٥٢٠.

الصفة لمصدر محذوف؛ أي: (اتخذ اتخاذا عجبا)[١]، أو مصدرا لمضمر تقديره: (أعجب منه عجبا) توكيدا للمضمر، والجملة على نحو الاستئناف، فالأول متعلّق بما سبقه، أي (اتخذ اتخاذا عجبا)، والثاني مستأنف غير متعلّق؛ أي على نحوٍ تقديرُه: (فتعجَّب مِنْ ذلك عَجَبًا)[٢]، والتعجب غير الاتخاذ والأول أقرب؛ أي: إن يكون وصفا لمصدر محذوف، وهو ما لم يؤكده الطيبي، بل احتمل أن يكون صفة موصوف محذوف، وهو ثاني مفعولي «اتخذ»، أي: (اتخذ سبيله سبيلًا عجبا)، وليس المصدر (اتخاذا).

٤. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والصفة والبدل النصوب:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ **وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ شَيْئًا وَلا يَسْتَطِيعُونَ** ﴾[٣].

وردت في إعراب (شيئا) وجوه عدة، منها:

الأول: إنها مفعول به لـ(رزقا) إن كان بمعنى المصدر. والثاني: إنها بدل من (رزقا) إن كان بمعنى ما يُرزق. والثالث: أن يكون (شيئا) تأكيدًا لـ(لا يملك)؛ أي: لا يملك شيئًا من الملك؛ حملا على المصدر. والرابع: صفة إن كان اسما لما يُرزق[٤].

يرى الزمخشري: «الرزق يكون بمعنى المصدر، وبمعنى ما يُرزق، فإن أردت المصدر نصبت به (شَيْئًا): كقوله ﴿ **أَوْ إِطْعامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ۞ يَتِيمًا** ﴾[٥]. على: لا يملك أن يرزق شيئًا. وإن أردت المرزوق؛ كان (شيئًا) بدلًا منه بمعنى قليلًا. ويجوز أي يكون تأكيدًا لـ(لا يملك)، أي: لا يملك شيئًا من الملك. و ﴿ **مِنَ السَّماواتِ وَالأَرْضِ** ﴾ صلة للرزق إن كان مصدرًا، بمعنى: لا يرزق من السماوات مطرا، ولا من الأرض نباتًا. أو صفة إن كان

---

(١) يُنظر: الدرّ المصون: ٧/ ٥٢٤، والميزان: ١٣/ ٣٣٧.

(٢) يُنظر: الدرّ المصون: ٧/ ٥٢٤.

(٣) سورة النحل: ٧٣.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ١٦٣.

(٥) سورة البلد: ١٤.

اسما لما يُرزق»[1]. ويرى الطيبي: «قوله: (تأكيدًا لـ﴿ **لا يَمْلِكُ** ﴾) أي: «(شَيْئًا) مفعول مطلق، ولذلك بيّنه بقوله: (من المِلك) بكسر الميم، كما تقول: ضربتُ نوعًا من الضرب»[2]. والأظهر الترجيح للمفعول به، فلا سبيل لجعل (شيئا) مفعولا مطلقا، فهو غير مشتق من فعل، وحمله على المصدرية كان على المعنى؛ لأنّ المفعول المطلق يكون مشتقا من لفظ فعله، وهنا جاءت (شيئا) بمعنى (قليلا)، فلو ذهبنا نحو كونه مفعولا مطلقا نائبا عن فعله، يكون قوله (شيئا) مبيّنا لنوع ﴿ **لا يَمْلِكُ** ﴾ على المعنى، لذا قال: لا يَمْلِكُ لهم مِلْكًا، أي: شيئًا من المِلْك[3]، وفيه نظر؛ لأن طريق الإجمال لفظا أيسر من البيان معنىً، كما لا يكون نعتا لـ(رزقا)؛ لأنّ الصفة تخصيص للرزق، وقوله (شيئا) في الآية الكريمة تحمل دلالة القليل؛ تحقيرا، وفيه تكلف. أمّا القول بالبدل، فهو بدل بعض من كل؛ لأنّ الشيء قلّ أو كثر فهو بعض الرزق الشامل لأنواع عدة مما أنعم به سبحانه على عباده وخلقه، فيكون التقدير بمعنى مرزوق؛ أي: «ما لا يملك لهم شيئا من السماوات والأرض»، أو هو في معنى: لا يملكون رزقا قليلا ولا كثيرا[4]، ومنعه بعضهم؛ لكونه غير مفيد؛ إذ من المعلوم أن الرزق من الأشياء، والبدل يأتي لأحد شيئين البيان والتأكيد وليسا بموجودين هنا، وأجيب عنه بأن تنوين (شَيْئًا) للتقليل والتحقير، فإن كان تنوين (رِزْقًا) كذلك، فهو مؤكّد وإلا فمبيّن، فيصحّ فيه أن يكون بدل بعض أو كل[5]، وفيه نظر؛ لأن دلالة الرزق فيها معنى الاعطاء و الافاضة والاسترسال في النعم، وهو غير متحقق في (شيئًا)، والأولى النظر الى تأثير المصدرية في (رزقا) عاملة في (شيئا) على تقدير: (يرزقهم شيئًا من السماوات والأرض)؛ لأنّ (رزقا) هو اسم مصدر، والكوفيون يجوّزن عمله في المفعول، كما قال تعالى ذكره: ﴿ **أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا** ﴾[6]؛ أي: تكفت الأحياء والأموات[7]، وقدّم المتعلّق «من السماوات والأرض» على المفعول به للمصدر (شيئا) من باب العناية

(١) الكشّاف: ١٤/ ٥٧٩، ويُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ١٦٣.

(٢) فتوح الغيب: ٩/ ١٦٣.

(٣) يُنظر: الدرّ المصون: ٧/ ٢٦٦، وروح المعاني: ١٤/ ١٩٣.

(٤) يُنظر: جامع البيان: ١٤/ ٣٠٦.

(٥) يُنظر: الدرّ المصون: ٧/ ٢٦٦، وروح المعاني: ١٤/ ١٩٣.

(٦) سورة المرسلات: ٢٥-٢٦.

(٧) يُنظر: جامع البيان: ٧/ ٣٠٦، والدرّ المصون: ٧/ ٢٦٦، وروح المعاني: ١٤/ ١٩٣.

والاهتمام؛ بيانا لقدرته سبحانه، ومراعاة مع سياق الآيات السابقة من قدرته تعالى على الخلق، ثم تفضيل بعض الناس على بعض، ثم جعل لكم من أنفسكم أزواجا، ثم رزقكم من الطيبات، قال تعالى: ﴿ **وَاللهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلى ما مَلَكَتْ أَيْمانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَواءٌ أَ فَبِنِعْمَةِ اللهِ يَجْحَدُونَ۞ وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْواجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّباتِ أَ فَبِالْباطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللهِ هُمْ يَكْفُرُونَ** ﴾[1]، وهي دلائل قدرة وتمكن، ثم التهكم والتعارض في عبادتهم من دون الله ما لا يملك لهم رزقا، وإن كان صغيرا أو قليلا بدلالة (شيئا)، أو على تقدير: (ما لا يملك لهم أن يرزقوا شيئًا) فحذف الفاعل، ونصب المفعول بالمصدر المنوّن، فيكون الترجيح للمفعول به[2]، بخلاف ما أورده الطيبي من احتمال النصب على المصدر؛ حملا لـ(شيئا) على معنى (مِلكا) بكسر الميم.

٥. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والبدل والحال:

ممّا ورد بهذا المعنى من التعدّد، في قوله تعالى: ﴿ **طه۞ ما أَنْزَلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقى۞ إِلاَّ تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشى۞ تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّماواتِ الْعُلى** ﴾[3]؛ إذ وردت في إعراب (تنزيلا) في قوله تعالى: ﴿ **تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الأَرْضَ وَالسَّماواتِ الْعُلى** ﴾ التعدد الآتي:

أولا: أن يُنصب بـ(يخشى) مفعولا به. وثانيًا: أن يُنصب على المدح والاختصاص. وثالثا: أن يكون مفعولا مطلقا منصوبا بـ(نُزّلَ) مضمرا، أو منصوبا بـ(أنزلنا). ورابعا: أن يكون بدلا من (تذكرة) إذا جعلت حالا. وخامسًا: النصب على الحال، أي: (أنزلناه منزلًا)، فتكون حالا موطئة[4].

قال الزمخشري: «في نصب (تَنْزِيلًا) وُجوه: أن يكون بدلا من (تذكرة) إذا جُعل حالا، لا إذا كان مفعولا له؛ لأنّ الشيءَ لا يُعلّل بنفسه، وأن يُنصب بـ(نُزِّلَ) مضمرا، وأن يُنصب

---

(١) سورة النحل: ٧١-٧٢.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن، للزجّاج: ٢/ ٤٦٢.

(٣) سورة طه: ٤.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ١٢٦.

بـ(أنزلنا)؛ لأنّ معنى: ما أنزلناه إلا تذكرةً: أنزلناه تذكرةً، وأن يُنصَب على المدح والاختصاص، وأن يُنصب بـ(يخشى) مفعولا به، أي: أنزله اللهُ تذكرةً لمن يخشى تنزيلَ الله، وهو معنى حسنٌ وإعرابٌ بيّن»[1]. وعقّب الطيبي على قوله: (لأنّ الشيءَ لا يُعللُ بنفسه): «يعني تذكرةً علةٌ لـ(أنزلنا)، ولو أُبدل تنزيلًا عنه، رجع إلى كونه علةً لـ(أَنزَلْنَا)، فيلزم تعليلُ الشيء بنفسه، وإذا جُعل حالًا يكون بمعنى مُنزلًا، فيكونُ حالًا موطئة، كقوله: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾[2]، بخلافه إذا جُعل مفعولًا له، فإنه يبقى على مصدريته، فيكون تعليلا لنَفسه بهذا التقدير؛ لأنّه لو كان منصوبًا بـ(أَنزَلْنَا) لا على هذا التقدير، بل على ظاهره، يكون تقدير الكلام: ما أنزلنا تنزيلًا ممن خلقَ الأرض، وهو فاسد»[3]، فاشترط لوقوعه بدلا أن تكون (تذكرةً) حالا، لا مفعولا له، والأظهر ترجيح المفعول المطلق للتوكيد، نائب مناب الفعل، فقد تعرض سبحانه وتعالى لمسألة انزال القرآن؛ لتذكرة الذين يخشون ربهم، ثم أكد هذا التنزيل، وعظمته مكتسبة من تنزيله ممن خلق الأرض والسماوات العلى، فليس من القياس جعل (تذكرة) و(تنزيلًا) حالين، وهما مصدران، إلا أن يكونا على نحو المبالغة كما قرره الزمخشري في قوله تعالى﴿ **وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا** ﴾[4] أمّا من حيث الدلالة، فمدلول (تذكرة) ليس مدلول (تنزيلًا)[5]، قال الطيبي تعقيبا على قول الزمخشري: (لأنّ معنى: ما أنزلناه إلا تذكرةً: أنزلناه تذكرةً) هو: «تعليلٌ لجواز أن يكون أنزلناه عاملًا في المصدر المؤكَّد بهذا التقدير؛ لأنّه لو كان منصوبًا بـ(أنزلنا) لا على هذا التقدير، بل على ظاهره، يكونُ تقدير الكلام: ما أنزلنا تنزيلًا ممن خلق الأرض، وهو فاسد»[6]. أمّا في جعله بدلا من (تذكرة)، قال أبو حيان: «فإن كان بدلًا فيكون بدل اشتمال على مذهب من يرى أن الثاني مشتمل على الأول؛ لأن التنزيل مشتمل على التذكرة وغيرها»[7]، وعلى تقدير: (ما أنزلنا عليك القرآن إلا تنزيلا ممّن

(١) الكشّاف: ١٦/ ٦٥٠، وفتوح الغيب: ١٠/ ١٢٦.

(٢) سورة يوسف: ٢.

(٣) فتوح الغيب: ١٠/ ١٢٦.

(٤) سورة الفرقان: ٦٣.

(٥) يُنظر: البحر المحيط: ٦/ ٢١٣، والتحرير والتنوير: ١٦/ ١٨٦.

(٦) فتوح الغيب: ١٠/ ١٢٦. ويُنظر: مفاتيح الغيب: ٢٢/ ٤-٥.

(٧) البحر المحيط: ٦/ ٢١٣، ويُنظر: معالم التنزيل: ٨١٤.

خلق) فيه نظر؛ لأنّ هذا التنزيل هو غير التذكرة التي هي علّة التنزيل على نحو المفعول لأجله. أمّا كونه مفعولا به، نصبا على المدح والاختصاص، أو بـ(يخشى)؛ أي: أنزله اللهُ تذكرةً لمن يخشى تنزيلَ الله[١]، فلا دلالة واضحة من السياق على كونه مفعولا به، وليس به من فائدة متحصلة، وعلّله أبو حيان: «لأنّ «يخشى» رأس آية وفاصل، فلا يناسب أن يكون (تنزيلًا) مفعولًا بـ(يخشى)، وقوله فيه (أي: الزمخشري): «وهو معنى حسن وإعراب بيّن» عجمة وبعد عن إدراك الفصاحة»[٢]. وكذلك القول بالرفع على نحو الخبر لمبتدأ محذوف[٣]، تقديره: (هو تنزيل ممّن خلق)، وفيه نظر؛ لأنه لا يريد الإخبار بقدر إرادته التوكيد، وترسيخ هذا المعنى في الأذهان، فهو مصدر لفعل محذوف تقديره: (نزّلناه)، أو منصوب بـ(نزّل) مضمرة[٤]، ولا يكون تحت تأثير العامل نفسه (أنزلنا)؛ لكان التقدير حينها: (إنزالا ممّن خلق)، ومثله في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلا** ﴾[٥]، وقوله: ﴿ **وَقُرْآنًا فَرَقْناهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلى مُكْثٍ وَنَزَّلْناهُ تَنْزِيلا** ﴾[٦]، وقوله: ﴿ **وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنْزِيلا** ﴾[٧]، فقد تعرّض سبحانه لبيان إنزال القرآن لأجل التذكرة لمن يخشى، ثم أنّنا «نزّلناه تنزيلا»، لذا نذهب الى ترجيح المفعول المطلق للتوكيد، نائب مناب الفعل؛ لدلالة السياق والتوكيد على هذا المعنى، ولم يؤكده الطيبي، بل رجّح الإبدال من (تذكرة) إن كانت حالا.

---

(١) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٢٢/ ٤-٥.

(٢) البحر المحيط: ٨/ ٦٠.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن:٤٦٢، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٢٧٨، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ٥، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٣.

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٢٢/ ٤، والبحر المحيط: ٦/ ٢١٣.

(٥) سورة الإنسان: ٢٣.

(٦) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٧) سورة الفرقان: ٢٥.

٦. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والبدل المنصوب:

ورد في حاشية الطيبي التعدّد النحوي في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ۞ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ۞ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ۞ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ** ﴾[١]؛ وقد تمحور هذا التعدّد في ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ** ﴾ على النحو الآتي:

الأول: مصدر مؤكّد نصب بقوله: ﴿ **آمَنَّا بِاللَّهِ** ﴾، حملا على معنى(صبغنا الله صبغةً). والثاني: نصب على الإغراء؛ أي: الزموا صبغةَ الله. والثالث: منصوبة بقوله: ﴿ **بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾؛ أي: نتبعُ (صبغةَ الله). والرابع: بدل من ﴿ **مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ** ﴾[٢].

قال صاحبُ الكشّاف: «﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ** ﴾ مصدر مؤكّد منتصب عن قوله: ﴿ **آمَنَّا بِاللَّهِ** ﴾، كما انتصب ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ** ﴾[٣] عمّا تقدّمه، وهي (فِعلة) من صَبَغ، كالجِلسة من جَلَس، وهي الحالة التي يقع عليها الصّبغ، والمعنى: تطهير الله؛ لأنّ الإيمان يطهّر النفوس»[٤]. وعقّب الطيبي على قوله: (مصدر مؤكّد): «أي: مؤكّد لنفسه؛ لأنّ ما قبله وهو قوله تعالى: ﴿ **آمَنَّا بِاللَّهِ** ﴾ إلى آخر الآية دالّ على ما يدلّ عليه "صبغة الله"»[٥]، والأقرب أن الآية بصدد الحثّ على الأمر والإلزام ثانية بالفعل «الزموا» أو «اتبعوا» أو «اصطبغوا» نصبا على الإغراء وهو أقوى وأكثر فائدة. ولمناقشة سائر الاحتمالات الأخر، وتحليلها، لابدّ أولا أن نسوق

(١) سورة البقرة: ١٣٥– ١٣٨.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ١٢١.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ **وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ۞ بِنَصْرِ اللهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ۞ وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ سورة الروم: ٤–٦؛ أي: انتصب ﴿ **وَعْدَ اللهِ لا يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ** ﴾، بعد قوله: ﴿ **يَنْصُرُ مَنْ يَشاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ** ﴾، بتقدير: وعدَهم النصر، يُنظر: التحرير والتنوير: ١/٧٤٢، و٢١/ ٤٨.

(٤) الكشاف: ٢/ ٩٩، ويُنظر: مفاتيح الغيب: ٤/ ٩٥، وأنوار التنزيل: ١/ ١٠٩، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١/ ٨٥، وفتوح الغيب: ٣/ ١٢١.

(٥) فتوح الغيب: ٣/ ١٢١.

معاني مفردة (صبغة الله)، يرى الطبري أنّ ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾ هي دين الله[١]، وقال الزجّاج: «يجوز أن يكون ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾ بمعنى: خِلقةَ الله الخلقَ، أي: إن الله تعالى ابتدأ الخلقةَ على الإسلام لقوله تعالى: ﴿ **فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾[٢]، وقول الناس: صبغُ الثوبِ إنما هو تغييرُ لونهِ وخلقتهِ»[٣]، فصبغته شريعته وسنته وفطرته[٤]، وقال البيضاوي: «أي: صبغَنا الله صبغته، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، فإنها حلية الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ، أو: هدانا هدايته وأرشدنا حجته، أو: طهّر قلوبنا بالإيمان تطهيره وسماه صبغة؛ لأنه ظهر أثره عليهم ظهور الصبغ على المصبوغ، وتداخلَ في قلوبهم تداخلَ الصبغ الثوبَ»[٥]، وعند السيوطي الصبغة هي الإسلام[٦]، والآية الكريمة متعلّقة بما قبلها بأنّ الإيمان بالله تعالى، وما أنزل على أمة محمدﷺ وسائر الأنبياء من قبلهعليهم السلام، هو المنقذ من الشقاق والخلاف، وأن هذه المنظومة الربانية من الشرائع ما هي إلا صبغة من التزم بها فقد حقق غاية الطاعة والعبادة، وقرأ الجمهور: صبغةَ الله بالنصب، انتصاب المصدر المؤكّد عن قوله: ﴿ **قُولُوا آمَنَّا**﴾[٧]، أو عن قوله «فقد اهتدوا»؛ بمعنى: (يلبسون أو يتجللون صبغة الله)[٨]، قال أبو حيان: «ونظير نصب هذا المصدر نصب قوله: ﴿ **صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾[٩]، إذ قبله: ﴿ **وَتَرَى الْجِبالَ تَحْسَبُها جامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ**

(١) يُنظر: جامع البيان: ٢/٦٠٤، والكشف والبيان: ٢/ ٥.

(٢) سورة الروم: ٣٠.

(٣) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢١٥-٢١٦، ويُنظر: التبيان في تفسير القرآن: ١/ ٤٨٥، وفتوح الغيب: ٣/ ١٢٢.

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢١٦، والقاموس المحيط: ٧٨٤.

(٥) أنوار التنزيل: ١/ ١٠٩، ويُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ١٢٢.

(٦) يُنظر: الدرّ المنثور: ١/ ٧٢٩، والتفسير الصافي، للفيض الكاشاني: ١/ ٢٨٩، وتفسير نور الثقلين، للحويزي: ١/ ١٦٣، والميزان: ١/ ٣٠٨.

(٧) يُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ١/ ٣٠٣، والإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني: ٢٦٤، والبحر المحيط: ١/ ٥٨٤.

(٨) ينظر: المحرر الوجيز: ١/ ٢١٦.

(٩) سورة النمل: ٨٨.

السَّحابِ ﴾[1]، معناه: صنع الله ذلك صنعه»[2]، أو انتصاب المصدر المؤكّد من لفظ فعله المضمر؛ أي (اصطبغوا) صبغة الله[3]؛ أي: «إن مفهوم المؤكَّد (بالفتح) والتأكيد متحدان، فيكون مؤكّدًا لـ(آمنا)؛ لأنّ الإيمان والصبغة متلازمان»[4]، وهذا الوجه فيه تكّلف، ولا فائدة متحصلة منه، إلا على نحو البدل من «ملة إبراهيم» الواقعة تحت تأثير عامل مضمر تقديره: (بَلْ نتبعُ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ)[5]، فيكون التقدير عندها: (قل بل نتبع صبغةَ الله ومن أحسن من الله صبغة أحقّ بالاتباع والعبادة والطاعة). قال الأخفش: «صِبْغَةَ اللَّهِ: بالنصب؛ لأنهم حين قالوا لهم: ﴿ **كُونُواْ هُودًا** ﴾[6]، كأنه قيل لهم: (اتَّخِذُوا هِذِهِ المِلَّةَ) فقالوا: «لا ﴿ **بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ** ﴾؛ أي: نَتَّبِعُ مِلَّةَ إبْراهيم، ثم أبدل «الصِّبْغَةَ» من «المِلَّة» فقال: ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾ بالنصب»[7]، وقال البيضاوي: «قوله: ﴿ **وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ** ﴾ عطف على (آمَنَّا)، وذلك يقتضي دخول قوله: ﴿ **صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾ في مفعول ﴿ **قُولُوا آمَنَّا**﴾، ولمن نصبها على الإغراء أو البدل أن يضمر (قُولُوا) معطوفًا على «الزموا» أو «اتبعوا» ﴿ **مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ** ﴾، و﴿ **قُولُوا آمَنَّا**﴾: بدل «اتبعوا» حتى لا يلزم فكُ النظم وسوء الترتيب»[8]، لكن البدل بعيد؛ فقد طال بين المبدّل ومنه والبدل بجمل، ومثل ذلك لا يجوز[9]، قال الزمخشري: «وقوله : ﴿ **وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ** ﴾ عطف على «آمنا بالله». وهذا العطف يردّ قول من زعم أن «صِبْغَةَ الله» بدل من «مِلَّةِ إبراهيم»، أو نصب على الإغراء بمعنى: عليكم صبغة الله؛ لما فيه من فكّ النظم وإخراج الكلام عن التئامه

---

(١) سورة النمل: ٨٨.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٥٨٤.

(٣) يُنظر: تفسير الأمثل، مكارم الشيرازي: ١/ ٢٧٢، والتحرير والتنوير: ١/ ٧٤٢، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٥٠.

(٤) التحرير والتنوير: ١/ ٧٤٤.

(٥) أي: قوله تعالى: ﴿ **قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْراهِيمَ حَنِيفًا وَما كانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾ سورة البقرة: ١٣٥.

(٦) أي: قوله تعالى: ﴿ **كُونُوا هُودًا أَوْ نَصارى تَهْتَدُوا** ﴾ سورة البقرة: ١٣٥.

(٧) معاني القرآن: ١/ ١٥٩، ويُنظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٨٢، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١/ ٢١٥، ومجمع البيان: ١/ ٣٠٣، وفتوح الغيب: ٣/ ١٢٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢/ ١٤٠.

(٨) أنوار التنزيل: ١/ ١٠٩، وفتوح الغيب: ٣/ ١٢٤، والتحرير والتنوير: ١/ ٧٤٢.

(٩) يُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ١/ ٣٠٣، والبحر المحيط: ١/ ٥٨٤.

واتساقه، وانتصابها على أنها مصدر مؤكّد هو الذي ذكره سيبويه»[١]، قال ابن عاشور: «وما ادعاه صاحب «الكشاف» من أنه يفضي إلى تفكيك النظم تهويل لا يُعبأ به في الكلام البليغ؛ لأنّ التئام المعاني والسياق يدفع التفكك، وهل الاعتراض والمتعلقات إلا من قبيل الفصل يتفكك بها الألفاظ، ولا تؤثر تفككًا في المعاني»[٢]، وعقّب الطيبي: «المراد أن العطفَ مانع من جعل (صِبْغَةَ اللَّهِ) نصبًا على الإغراء، فنقدر: (الزموا صبغة الله وقولوا: نحن له عابدون)، ليصحّ، وكذا يُقدر: «اتبعوا ملةَ إبراهيم»، أي: صبغة الله، وقولوا: نحن له عابدون»[٣]، ولا يجب حينئذ إضمار العامل؛ لأنه مختصّ في الإغراء بصورتي التكرار أو العطف[٤]، وردّ ذلك أبو حيان بأنّ تقدير الزمخشري في الإغراء «عليكم صبغة الله» ليس بجيد: «لأنّ الإغراء إذ كان بالظرف والمجرور، لا يجوز حذف ذلك الظرف ولا المجرور، ولذلك حين ذكرنا وجه الإغراء قدّرناه بـ(الزموا صبغة الله)»[٥]، ووجه الإغراء نفاه ابن سيده؛ لأنّ آخر الآية وهو قوله: «ونحن له عابدون» تنافره، إلا أن يقدر هناك قول، وهو إضمار، لا حاجة تدعو إليه[٦]، وهو تقدير بعيد، وفيه تكلّف، وإن كان مستساغا سياقا، وبطبيعة الحال، إن أوجدت قيد الإضمار هنا، فالأوْلى جعله على نية إضمار الفعل «الزموا» أو «اتبعوا»، فيكون التقدير: (الزموا صبغةَ الله)، بعد أن بيّن سبحانه أنه سيكفي رسولهﷺ كلّ من تولّى ولم يؤمن، وكان في شقاق، فالأوْلى الالتزام بصبغة الله وعدم الحياد والتفرق عنها، قال الخليل: «وأما نصب (صبغة الله) فعلى معنى فعل مضمر اطرح لعلم المخاطب بمعناه، وهو «الزموا صبغة الله»، والصبغة: الدين»[٧]، عندها يكون الترجيح في النصب على الإغراء، أي: (الزموا صبغة الله)، فهو أعنى من إبداله

(١) الكشّاف: ١/ ١٤٠، ويُنظر: الكتاب: ٣٨٢/١، والوسيط في التفسير، للواحدي: ٣/ ٣٦٢، ومفاتيح الغيب: ٤/ ٩٦، وفتوح الغيب: ٣/ ١٢٣.

(٢) التحرير والتنوير: ١/ ٧٤٢.

(٣) فتوح الغيب: ٣/ ١٢٤.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١/ ٣٩٨.

(٥) البحر المحيط: ١/ ٥٨٤.

(٦) يُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ١/ ٣٠٣.

(٧) الجمل في النحو: ٦٩، ويُنظر: الكتاب: ١/ ٣٨٢، ومشكل إعراب القرآن: ١١٢-١١٣، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٢٢، وفتوح الغيب: ٣/ ١٢٤، والبحر المديد: ١/ ١٧٠.

من بعيد وهو «ملة إبراهيم» وهو إبدال كلّ من بعض؛ فالصبغة هي أعمّ من الملة، فالأولى مضافة إليه سبحانه، والثانية مضافة لإبراهيم عليه السلام، وعلى الرغم من تقارب المعنى والسياق، يكون الأظهر عند الباحث بنصبه على إضمار «الزموا»، وليس نصبا على المصدرية على نحو: (صبغَنا اللهُ صبغة). فكيف يكون التقدير على نحو ضمير المتكلم: «صبغنا»، والآيات السابقة على نحو الأمر: ﴿ **كُونُوا هُودًا أَوْ نَصارى**﴾، و«قولوا آمنا»، وكذلك على نحو الغائب: «فإن آمنوا»؟ لذا يكون الحثّ على الأمر والإلزام ثانية بالفعل «الزموا» أو «اتبعوا» نصبا على الإغراء أقوى وأكثر فائدة، وهو ما ذهب إليه الطيبي حين قال: قدَّر: (الزموا صبغة الله وقولوا: نحن له عابدون).

٧. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والحال:

ممّا ورد في حاشية الطيبي، قوله تعالى: ﴿ **وَلا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَها مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكاثًا** ﴾[١]؛ إذ وردت في إعراب (أَنكَاثًا) وجوه:

الأول: إنها مفعولٌ به لفعل محذوف، تقديره: (فجعلته أنكاثًا). والثاني: مفعول ثانٍ على المعنى؛ لأنّ معنى (نَقَضَتْ): صيّرت. والثالث: إنها نصب على المصدر حملًا على المعنى؛ لأنّ معنى (نكثت): نقضت. والرابع: نصب على الحال من (غَزْلَهَا).[٢].

قال الطبري: «وقوله(أَنْكَاثًا) يعني: أنقاضا، وكلّ شيء نُقِض بعد الفتل فهو أنكاث، واحدها: نكْث»[٣]، وفي تهذيب اللغة: «واحد الأَنْكاث نِكْثٌ، وهو الغَزْلُ من الصوف أَو الشعر تُبْرَمُ وتُنْسَجُ، ومن هذا نَكْثُ العهد وهو نَقْضه بعد إِحْكامه كما تُنْكَث خيوطُ الصوف المغزول بعد إِبْرامه، قال ابن السكيت: النَّكْثُ المصدر»[٤]، ويرى الزمخشري في معنى الآية: «﴿ **وَلا تَكُونُوا** ﴾ في نقض الإيمان كالمرأة التي أنحت على غزلها بعد أَن أحكمته وأبرمته فجعلته

(١) سورة النحل: ٩٢.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ١٨٦.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن: ١٤/ ٣٤٣.

(٤) (مادة نكث): ١٠/ ١٨١، ويُنظر: لسان العرب، (مادة نكث): ٥/ ٤٥٣٦.

(أَنْكاثًا)، جمعُ نِكْثٍ؛ وهو ما يُنكَثُ فتلُه»[1]، وعقّب الطيبي: «قوله: ((أَنكَاثًا): جمعُ نِكْثٍ)، الأساس: نكثَ الحبلَ، ومن المجاز: نكثَ العهدَ والبيعة. الراغب: نكثُ الأكسيةِ والغزلِ قريبٌ من النقض، واستُعير لنقضِ العهد، والنكثُ كالنقض، والنكيثة كالنقيضة، وكلُ خصلةٍ يَنكثُ فيها القومُ، يُقال لها: نكيثةٌ»[2]، والأقرب النصب على المصدر؛ لأنّ معنى (نكثت) (نقضت)؛ حملا على المعنى، وقال الزجّاج: «وأنكاثًا، حال مؤكّدة؛ لأنّ في النقض دلالة على النكث»[3]، ووافقه أبو البقاء، فـ(أَنكَاثًا): «جمعُ نِكْث، بمعنى: المنكوث، أي: المنقوض، ونُصِبَ على الحال من (غَزْلَهَا)»[4]، وهذا النقض به حاجة إلى بيان كيفيته تارة، أو توكيده تارة أخرى، والحال منتفية هنا؛ لأنّ النقض من سننه الأنكاث تحصيل حاصل، والفائدة غير متحققة من هذا التوجيه، إلا إذا قلنا: بأنّ «أنكاثا» مصدر، وجاء حالا على نية المبالغة في النقض، فهو حال مؤكّدة من الناقضة، بمعنى «ناكثة»، أو من المنقوض، بمعنى «منكوثا»، وهو معنى فيه فائدة من السياق، لكن فيه نظر عند الرازي إذ يرى أنّ: «أنكاثًا مفعول ثانٍ كما تقول: كسره أقطاعًا، وفرّقه أجزاء، على معنى جعله أقطاعًا وأجزاء، فكذا ههنا قوله: نقضت غزلها أنكاثًا؛ أي: جعلت غزلَها أنكاثًا»[5]، وكذلك عند أبي البقاء، فهو: «يجوزُ أن يكون مفعولاً ثانيًا على المعنى؛ لأنّ معنى (نَقَضَتْ): صيّرت»[6]، وفيه إشكال؛ لأنّ الفعل «نقض» لا يستلزم مفعولين، بل يتعدى لمفعول واحد وهو «غزلها»؟ ويدفع هذا الاشكال بأنّه لما كان من معاني (نقضت): صيّرت، تكون (أنكاثا) مفعولا به ثانيا لها حملا على المعنى؛ لأنها نقضته؛ لتصيّره (أنكاثا)، ولا حاجة لتقدير: (فجعلته أنكاثا) التي تستلزم الجعل بعد النقض الذي فيه غنى عن ذلك، والأقرب أن نجعل «أنكاثا» مصدرا لتأكيد الفعل «نقضت»، وذلك من وجهين: الأول: أن

(١) الكشّاف: ١٤/ ٥٨٢، ويُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ١٨٦.

(٢) فتوح الغيب: ٩/ ١٨٦، ويُنظر: المفردات في غريب القرآن: ٨٨٢، وأساس البلاغة، للزمخشري: ٢/ ٣٠٣، والتحرير والتنوير: ١٤/ ٢٦٥.

(٣) إعراب القرآن: ١/ ٨٣، ويُنظر: مفاتيح الغيب: ٢٠/ ١١٠.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٠٥، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢/ ٤١٩، وفتوح الغيب: ٩/ ١٨٦-١٨٧، والدرّ المصون: ٧/ ٢٨١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٥٩٥.

(٥) مفاتيح الغيب: ٢٠/ ١١٠.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٠٥، ويُنظر: الدرّ المصون: ٧/ ٢٨١.

نعدّ «نقضت» بمعنى «نكثت»، فيكون «أنكاثا» مصدرًا؛ حملا على المعنى، وجَوَّزه الزجاجُ؛ لأنَّ معنى نَقَضَتْ: نَكَثَتْ، فهو مُلاقٍ لعاملِه في المعنى[1]، والثاني: هو أن يكون «أنكاثا» وصفا لمصدر محذوف؛ أي: «نقضت غزلها نقضا أنكاثا». والترجيح هو للوجه الأول؛ لأنّ المنقوض ليس بحاجة للوصف ليكون أكثر منه فهما ودلالة من حاجته لحمل النقض على معنى النكث، فالأولى والأعنى في الآية كان الاهتمام بفعل النقض، وما يحمله من دلالة، وهو يتناسب مع سياق الآية السابقة، في قوله تعالى: ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ إِذا عاهَدْتُمْ وَلا تَنْقُضُوا الأَيْمانَ بَعْدَ تَوْكِيدِها** ﴾[2]، ومع ما تم تقريره بداية من كون (أنكاثا) بمعنى (أنقاضا)، فلا حاجة لوصف الحدث وهما بمعنى واحد، والترجيح للنصب على المصدر؛ حملا على المعنى، وهو يدخل في تعدد احتمالات الطيبي، ولم يجزم بتبنيه.

٨. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والحال:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا** ﴾[3]؛ إذ وردت في قوله (نفورا) الوجوه الآتية:

الأول: مفعول به. والثاني: مصدر لـ(ولّوْا)؛ لأنه بمعنى: (نَفَروا)، أي: (نفروا نفورا على ادبارهم). والثالث: مفعول لأجله، أي: (ولوا لأجل النفور). والرابع: مصدر وقع حالا، أي: (ولوا على أدبارهم نافرين)[4].

قال الزمخشري: «والنفور: مصدر بمعنى التولية، أو جمع نافر كقاعد وقعود، أي: يُحبون أن تُذكر معه آلهتهم؛ لأنهم مشركون، فإذا سمِعوا بالتوحيد نفروا»[5]، وعلّق الطيبي على قوله: (والنفور مصدر): «قال أبو البقاء: (نُفُورًا)، جمعُ نافر، ويجوز أن يكون مصدرًا كالقعود، فإن

(١) يُنظر: اعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٨٣/١، والبيان في إعراب القرآن، لابن الأنباري: ٢/ ٨٣، وفتوح الغيب: ٩/ ١٨٧، والدرّ المصون: ٧/ ٢٨١.

(٢) سورة النحل: ٩١.

(٣) سورة الإسراء: ٤٦.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ٣٠٨.

(٥) الكشّاف: ١٥/ ٥٩٩، ويُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ٣٠٨.

شئتَ جعلته حالًا، وإن شئتَ جعلته مصدرًا لـ(ولّوا)؛ لأنه بمعنى: (نَفَروا)»[1]، والأظهر أن يكون (نُفُورًا) مصدرًا على نيّة الحال المؤكّدة؛ للمبالغة. فالمعنى المتحصل من السياق، يذهب بعيدا عن كونه مفعولا به، أما النصب على المفعول لأجله، فهو يحقق القصدية التي وردت من جراء التولية؛ أي: «ولّوا لأجل النفور»، لكن «ولّوا» هي نتيجة للنفور وليست سببا له؛ فهم قد نفروا بعد أن ذكرتَ ربك في القرآن وحده، ثمّ «ولّوا»؛ لأنّ النفور حالة نفسية تتحصل أولا، ثم يتبعها الهروب الجسدي، إلا أن يُقال بأنه مصدر؛ حملا على المعنى؛ فـ«ولّوْا» تضمّنت معنى «نفرُوا»، فيكون التقدير: (نفروا نفورا على أدبارهم)؛ توكيدا لفعل النفور، وكذلك الحال لو قدّرنا فعل النفور قبل المصدر؛ أي: (ولّوا على أدبارهم، وحالهم ينفرون نفورا)، وفيه تصوير لأجواء الآية الكريمة، وجعلهِ حالًا، بمعنى: (نافرين)، يفيد المبالغة، وهو حال من الضمير في «ولّوا»، وهو معنى لا ينافي احتمال المصدرية أيضا؛ حملًا على المعنى، أو تقدير مضمر من لفظ المصدر ومع اتحاد الاحتمالين (المصدرية، والحال)، يكون المعنى المراد هو تبيان حالهم لحظة أن ولّوا على أدبارهم؛ أي: كانوا نافرين، قال الطوسي: ««على أدبارهم نفورا» نافرين عنك»[2]، وهو ما قرره الطيبي بأن جوّز أن يكون مصدرًا على نيّة الحال المؤكّدة؛ للمبالغة.

٩. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والمفعول له:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِراشًا وَالسَّماءَ بِناءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلا تَجْعَلُوا للهِ أَنْدادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[3]؛ إذ ورد في إعراب (رِزْقًا) أنها بين احتمالين:

الأول: مفعول به، إن كانت (مِن) للتبيين؛ كون (من الثمرات) حالًا. والثاني: مفعول له، إن كانت (مِن) للتبعيض[4].

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: بِمَ انتصبَ (رِزْقًا)؟ قلتُ: إن كانت «من» للتبعيض. كان

---

(١) فتوح الغيب: ٩/ ٣٠٨، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٢٣.

(٢) التبيان في تفسير القرآن: ٦/ ٤٨٤، ويُنظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦١٦.

(٣) سورة البقرة: ٢٢.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ٢/ ٣٠٥.

انتصابه بأنه مفعول له، وإن كانت مبيّنةً، كان مفعولًا لـ«أخرج»»[١]، وعقّب الطيبي على قوله: (إن كانت (من) للتبعيض كان انتصابه بأنّه مفعول له): «قيل: إذا كانت (من) للتبعيض يكون محلّها منصوبا على المفعول به، و«رزقا» على المفعول له، ومحل (لكم) منصوب على أنّه مفعول به لـ(رزقا)؛ لأنه مصدر، وإن كانت للتبيين كانت حالا و(رزقا) مفعول به، و(لكم) صفة لـ«رزقا»»[٢]، والأظهر جعله مفعولا به؛ لأن إخراج الثمرات هو من معاني الرزق المتعددة، ومصاديقها كثيرة، سواء المادية منها أم غيرها من الأرزاق المحسوسة التي لها أثر في استقرار حياتنا، فـ(من) للتبيين، فليست كلّ الثمرات هي مما يُؤكل، أو يُستشفى بها، وهذا التوجّه ينافي نصب (رزقا) مفعولا له، بدليل قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ تَرَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ** ﴾[٣]، قال البيضاوي: «(مِنْ) الثانية للتبعيض، واكتناف المنكّرين له أعني ماءً ورزقًا، كأنه قال: (وأنزلنا من السماء بعضَ الماء، فأخرجنا به بعضَ الثمرات»؛ ليكون بعضَ رزقكم، وهكذا الواقع؛ إذ لم ينزل من السماء الماء كله، ولا أخرج بالمطر كلّ الثمرات، ولا جعل كلّ المرزوق ثمارًا)[٤]، فقوله: «من الثمرات» متعلقة بصفة محذوفة لـ«رزقا»، وحين تقدّمت صارت متعلقة بمحذوف حال؛ لأنّ الصفات إن تقدّمت على موصوفها صارت أحوالا، فضلا عن كون دلالة «رزقا» هي للطعام؛ أي: «أخرج به من الثمرات طعاما لكم»، وهو علة نزول الماء لاستمرار الحياة، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾[٥]، وفي موضع آخر، قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالَأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الأَنهَارَ** ﴾[٦] أي فعل الإخراج يقع تارة على عموم الرزق بمعنى الطعام، وهو من مُسبّبات

(١) الكشّاف: ١/ ٥٨، يُنظر: فتوح الغيب: ٢/ ٣٠٥.

(٢) فتوح الغيب: ٢/ ٣٠٥.

(٣) سورة فاطر: ٢٧.

(٤) أنوار التنزيل: ١/ ٥٥، ويُنظر: إرشاد العقل السليم، لأبي السعود العمادي: ١/ ٧٥، والوسيط، لسيد طنطاوي: ١/ ٧٣.

(٥) سورة الأنعام: ٩٩.

(٦) سورة إبراهيم: ٣٢.

الزراعة والإنبات، أو على النبات على نحو عام؛ فالأقرب جعله مفعولا به، (مِنْ) الثانية للتبيين، و(رزقًا) مفعول بمعنى المرزوق، كقولك: «أنفقتُ من الدراهم ألفًا»[1]، وهذا الرزق تعيشون به، وهو يشمل المطعوم والملبوس مفعول لـ(أخرج)، و«مِنَ الثمرات» بيان له وحال منه، وهو أيضا مما احتمله الطيبي، وإن لم يرجّحه على نحو التأكيد.

١٠. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والظرف والحال:

وممّا ذُكر في حاشية الطيبي بهذا المعنى النحوي، قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَما بَدَأْنا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ** ﴾[2]؛ إذ تلخصت الاحتمالات النحوية لـ(أوَّلَ) الواردة في الآية، من قوله تعالى: ﴿ **كَما بَدَأْنا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ** ﴾، على النحو الآتي:

الأول: مفعول به لـ«نُعيدُ»، أي: (نعيد أوَلَ الخلق كما بدأناه). والثاني: مفعول به لـ«بَدَأْنا». والثالث: ظرف، أي: (أول ما خلق). والرابع: حال من ضمير الموصول المحذوف من اللفظ الثابت في المعنى[3].

ذكر الله سبحانه يوم القيامة ذلك اليوم الذي تُطوى به السماء كطيّ السجلّ للكتب، وأنه تعالى سيعيد الخلق كما بدأه، لا على نحو الظرفية الزمانية أو المكانية، بقدر تعلّق الآية بتلك الاعادة وشكلها ونوع مادتها، فالظرفية هنا منتفية، وكذا الحال، فلا يكون المعنى أن: حالنا ونحن نبدأ، هو أوّل الخلق؛ فالمعنى هنا مبهم، ولا يحقق فائدة، والأحسن النصب على المفعولية لـ«بدأنا»؛ بعيدا عن تكلّف تقدير المضمر، وقد عدّدَ الزمخشري تلك الوجوه بقوله: «(أَوَّلَ خَلْقٍ) مفعول «نعيد» الذي يفسّره (نُعِيدُهُ)، والكاف مكفوفة بـ«ما». والمعنى: (نعيدُ أوّلَ الخلقِ كما بدأناه)؛ تشبيها للإعادة بالإبداء في تناول القدرة لهما على السواء. فإن قلتَ: وما أوّل الخلق حتى يعيدُه كما بدأه؟ قلتُ: أوّله إيجاده عن العدم، فكما أوجده أولا عن عدم، يعيده ثانيا عن عدم. فإن قلتَ: ما بال (خَلْقٍ) منكّرا؟ قلتُ: هو كقولك: (هو أوّلُ رجلٍ جاءني)، تريدُ

---

(١) يُنظر: أنوار التنزيل: ١/ ٥٥.

(٢) سورة الأنبياء: ١٠٤.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٤١٣ – ٤١٤.

أوّل الرجال، ولكنك وحّدته ونكّرته إرادة تفصيلهم رجلا رجلا، فكذلك معنى (أَوَّلَ خَلْقٍ): أوّل الخلق، بمعنى: أوّل الخلائق؛ لأنّ الخلقَ مصدر لا يُجمع. ووجه آخر، وهو أن ينتصب الكاف بفعل مضمر يفسّره (نُعِيدُهُ) و(ما) موصولة، أي: نُعيد مثلَ الذي بدأناه نُعيده. و(أوّل خلق): ظرف لـ(بدأناه)، أي: أوّلَ ما خُلق، أو حال من ضمير الموصول الساقط من اللفظ، الثابت في المعنى»[1]، وعقّب الطيبي: «اعلم أن (أَوَّلَ) إذا كان مفعولاً به لـ«نُعيدُ» المفسِّر كما ذَكَرَ، فالظاهرُ أن يُضافَ إلى الجمع؛ لأنّ الخلق على هذا التأويل عامٌّ في السماء وغيرها، فإذا نُكِّر أريد به تفصيلُ الجنس واحدًا واحدًا، و(كَمَا) على هذا: منصوبٌ على المصدر بـ(نُعيدُ) المقدَّر، ومفعول (بَدَأنَا): ضميرُ «أول الخلق»، وإليه الإشارة بقوله: (نعيدُ أوّلَ الخلقِ كما بدأناهُ)، ولا كذلك إذا جُعلَ ﴿ **أَوَّلَ**﴾ ظرفًا أو حالًا؛ لأن مفعولَ (بَدَأنَا) على هذا: ضميرٌ يرجع إلى «ما» في (كَمَا)، وهي موصولةٌ، وأريدُ به السماء، فيختصّ الإبداء والإعادة به؛ ولهذا قال: «أوّل ما خلق»، فلا يحتاج إذن إلى التعميم»[2]. فإن قلتَ: لا يبعد تعلّق (كما بدأنا أوّل خلق) بـ(يوم نطوي السماء)، والاستئناف في (نعيدُه)؛ أي: (وعدا علينا نعيدُ أوّلَ الخلق) فيكون الأقرب هو (بدأنا) وهو الأجدى إعمالا في (أوّل الخلق)، والتقدير بعد حذف ﴿ **أَوَّلَ**﴾ يكون (بدأنا الخلقَ ثم نعيده تارة أخرى وعدا علينا)؛ فالبدء والإعادة ملتبسان ببعض لا ينفكّان، والاستئناف يُبعد قصدية البدء والإعادة، فطيّ السجلّ للكتب لا يكفيه التمثيل ببدء أوّل الخلق، حتى يستلزم الإعادة، وهو تمام الفائدة من الإعجاز، وتحقّق الوعد الإلهي بالمعاد، فالأظهر نصبه على المفعول به، وإن اختلف عامل النصب بين (بدأنا) و(نعيد)، قال البيضاوي: «وأوّل مفعول لـ«بَدَأْنَا» أو لفعل يفسره «نُّعِيدُهُ»»[3]، وهذا البدء شمل أوّلَ الخلق، وهي الكيفية التي سنعيده إليها، قال تعالى: ﴿ **أَ يَحْسَبُ الإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ۞ بَلى قادِرِينَ عَلى أَنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ** ﴾[4]، فالترجيح يكون بالنصب على المفعولية لـ«بدأنا»؛ بعيدا عن تكلّف تقدير المضمر، قال السمين الحلبي: «و«أولَ خَلْقٍ» مفعولُ «بَدَأنا»، والمعنى: نُعيد أوّلَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بَداءَتِنا له أي: كما أبْرَزْناه

(١) الكشّاف: ١٧/ ٦٨٧-٦٨٨، ويُنظر: أنوار التنزيل: ٤/ ٦٢، وفتوح الغيب: ١٠/ ٤١٣ - ٤١٤، والدرّ المصون: ٨/ ٢١٢.

(٢) فتوح الغيب: ١٠/ ٤١٣.

(٣) أنوار التنزيل: ٤/ ٦٢.

(٤) سورة القيامة: ٣-٤.

من العَدَمِ إلى الوجودِ، نُعيده من العَدَمِ إلى الوجود»[1]، وهو ما حقّقه الطيبي.

١١. أ- تعدّد المعنى النحوي بين المفعول به والحال:

وهذا المعنى من التعدد ورد في حاشية الطيبي في قوله تعالى: ﴿ **وَاللهُ أَعْلَمُ بِأَعْدائِكُمْ وَكَفى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفى بِاللهِ نَصِيرًا۞ مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنا وَعَصَيْنا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَراعِنا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنا لَكانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلكِنْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلا** ﴾[2]؛ إذ تحتمل الدلالة الإعرابية لـ(غَيْرَ مُسْمَعٍ) من قوله تعالى: ﴿ **وَيَقُولُونَ سَمِعْنا وَعَصَيْنا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَراعِنا** ﴾ بين:

أولا: مفعول به، أي: (اسمع كلامًا غيرَ مُسمَعٍ إياك). ثانيا: الحال من فاعل (اسمع)، أي: (اسمع وأنت غير مُسمَع)[3].

يقول الزمخشري: «قولهم: (غَيْرَ مُسْمَعٍ) حال من المخاطب، أي: (اسمع وأنت غير مُسمَع)، وهو قول ذو وجهين، يحتمل الذّمّ، أي: اسمع منا مدعوّا عليك بـ: لا سمعت؛ لأنه لو أجيبت دعوتهم عليه لم يسمع، فكان أصمّ غير مسمع، قالوا ذلك اتكالًا على أنّ قولَهم: لا سمعت، دعوة مستجابة؛ أو اسمع غير مُجاب إلى ما تدعو إليه، ومعناه: غير مُسمَعٍ جوابًا يوافقك، فكأنك لم تسمع شيئًا؛ أو اسمعْ غيرَ مسمعٍ كلامًا ترضاه، فسمعك عنه نابٍ. ويجوز على هذا أن يكون (غَيْرَ مُسْمَعٍ) مفعول «اسمع»، أي: (اسمع كلامًا غيرَ مُسمَعٍ إياك)؛ لأن أذنك لا تعيه نُبُوًّا عنه. ويحتمل المدح، أي: اسمعْ غيرَ مسمع مكروهًا، من قولك: أسمعَ فلانٌ فلانًا: إذا سبّه»[4]، وتبعه الطيبي في تفصيل الوجهين: «واعلم أن قوله: ﴿ **غَيْرَ مُسْمَعٍ** ﴾ إمّا حالٌ من فاعل «اسمع»، أو مفعولٌ به؛ وعلى الأول: إمّا هو من حذف المُتعلَّق للتعميم، أو مُجرى مجرى اللازم، وهو المراد من قوله: (وأنت غير مُسمع) أو يُقدّر له معمولٌ إمّا جوابًا

---

(١) الدرّ المصون: ٨/ ٢١١.

(٢) سورة النساء: ٤٥-٤٦.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ٥/ ١٩-٢٠.

(٤) الكشّاف: ١/ ٤١٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ٥/ ١٩-٢٠.

أو كلامًا. ولما كان هذا المعنى الأخير موافقًا لتقدير المفعول به قَرَنَه بـه»[1]، فالراجح أن قوله: ﴿ **غَيْرَ مُسْمَعٍ** ﴾ حالٌ من فاعل «اسمع» على حذف المُتعلَّق للتعميم، يقول الراغب في مفرداته: «السمع: قوةٌ في الأذن بها تُدركُ الأصوات، وفعلُه يقالُ له: السمعُ أيضًا، وقد سمِعَ سمْعًا، ويُعبّر تارةً بالسمع عن الأُذُن، قال تعالى: ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ** ﴾[2]، وتارةً عن فعله كالسّماع، قال تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ** ﴾[3]، وتارةً عن الطاعة؛ تقول: اسمعْ ما أقول لك، و: لم تسمع ما قلت، أي: لم تفهم، وقوله: ﴿ **سَمِعْنَا وعَصَيْنَا** ﴾[4]؛ أي: فهمنا ولم نأتمر بك، وقوله: ﴿ **واسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ** ﴾[5]، إمّا دعاءٌ للإنسان أو دعاءٌ عليه، فالأول نحو: أسمعَكَ الله، أي: لا جعلكَ الله أصمَّ، والثاني نحو: أسمعتُ فلانًا، إذا سببتَه، وروي أن أهل الكتاب كانوا يقولون للنبيﷺ ذلك، ويوهمون أنهم يدعون له وهم يدعون عليه بذلك»[6]، وقد ذهب أبو البقاء إلى معنى الحال: «وغير مسمع حال والمفعول الثاني محذوف؛ أي: «لا أسمعت مكروها»، هذا ظاهر قولهم، فأما ما أرادوا فهو: «لا أسمعت خيرا»، وقيل أرادوا: (غير مسموع منك)»[7]، فلا يظهر من سياق الآية والمقام أنّه على إرادة النصب لـ«غير مسمع» على المفعولية من «اسمعْ»، قال أبو حيان: «ويحتمل المدح؛ أي: اسمع غير مسمع مكروهًا من قولك: أسمع فلان فلانًا إذا سبّه، قال ابن عطية: ومن قال: غير مسمع غير مقبول منك، فإنه لا يساعده التصريف، وقد حكاه الطبري عن الحسن ومجاهد، ووجه أن التصريف لا يساعد عليه، هو أن العرب لا تقول: (أسمعتك) بمعنى: (قبلت منك)، وإنما تقول: «سمعت منك»، بمعنى: (قبلت)، فيعبرون عن القبول بالسماع على جهة المجاز، لا بالإسماع، ولو أريد ما قاله الحسن ومجاهد لكان اللفظ: واسمع غير مسموع منك»[8]، ولا يظهر من السياق والمقام

(١) فتوح الغيب: ٥/ ٢٠.

(٢) سورة البقرة: ٧.

(٣) سورة الشعراء: ٢١٢.

(٤) سورة النساء : ٤٦.

(٥) سورة النساء : ٤٦.

(٦) المفردات في غريب القرآن: ٢٤٢، ويُنظر: جامع البيان: ٧/ ١٠٥، وفتوح الغيب: ٥/ ١٩-٢٠.

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٦٣.

(٨) البحر المحيط: ٣/ ٢٧٤-٢٧٥، ويُنظر: الدرّ المصون: ٣/ ٦٩٨، والقاموس المحيط: ٧٣١.

إرادة المدح، نعم هو من صيغ الدعاء، ولكن على إرادة الشر والذمّ وليس بالمدح، وعطف على «سمعنا» في قوله: ﴿ **سَمِعْنا وَعَصَيْنا** ﴾، وهو من قول المحرّفين الكلم عن مواضعه، والحال أنهم لدى مخاطبتهم رسول اللهﷺ يقولون: سمعنا وعصينا واسمع وحالك غير مسمع؛ أي: «كأنّك لا سمعت»، قال الطبري: «كانوا يسبّون رسول اللهﷺ ويؤذونه بالقبيح من القول، ويقولون له: اسمع منا غير مسمع، كقول القائل للرجل يَسُبُّه: «اسمع، لا أسمعَك الله»، كهيئة ما يقول الإنسان: «اسمع لا سمعت»، أذًى لرسول اللهﷺ، وشتمًا له واستهزاءً»[1]، فقد بلغ من التوائهم وسوء أدبهم مع رسول اللهﷺ أن يقولوا له: سمعنا يا محمد ما تقول، ولكننا عصينا، فلا نؤمن ولا نتبع ولا نطيع، فظاهر اللفظ أنهم يقولون: اسمع غير مأمور بالسمع، وهي (صيغة تأدّب)، لكنهم يقصدون: اسمع لا سمعت، ولا كنت سامعًا[2]، فالراجح من مجموع ذلك أن قوله: ﴿ **غَيْرَ مُسْمَعٍ** ﴾ حالٌ من فاعل «اسمع» على حذف المُتعلَّق للتعميم، أي: اسمع وأنت غير مُسمَع، على إرادة الذّمّ، أي: اسمع منا مدعوّا عليك بـ: لا سمعتَ؛ بدلالة المقام والسياق (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ – وَيَقُولُونَ سَمِعْنا وَعَصَيْنا – وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ – وَراعِنا – لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ – وَطَعْنًا فِي الدِّينِ) وكلها مقامات توجب سوء الخاتمة ﴿ **وَلكِنْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلا يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلا** ﴾[3]، ومعنى الحال على حذف المُتعلَّق للتعميم، لم يؤكده الطيبي، بل أشار لكلا الاحتمالين، والأظهر هو النصب على الحال.

١١. ب – تعدد المعنى النحوي بين المفعول به والحال:

وقد ورد هذا المعنى من التعدّد كذلك، في قوله تعالى: ﴿ **الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلى عَبْدِهِ الْكِتابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۜ قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا** ﴾[4]؛ إذ تعدد المعنى النحوي في قوله (قَيِّمًا)، على النحو الآتي:

الأول: النصب بفعل مضمر، أي:(جعله قيمًا). والثاني: حال من الضمير في (له) العائد

---

(١) جامع البيان: ٧/ ١٠٥، ويُنظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٦٢، والبحر المحيط: ٣/ ٢٧٤.

(٢) يُنظر: في ظلال القرآن، سيد قطب: ٢/ ٦٧٦.

(٣) سورة النساء: ٤٦.

(٤) سورة الكهف: ١-٢.

على (الكتاب) أيضًا. والثالث: النصب على الحال وصاحب الحال (الكتاب)[1].

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: بمَ انتصب (قَيِّمًا)؟ قلت: الأحسن أن ينتصب بمضمر، ولا يُجعلَ حالا من الكتاب؛ لأنّ قوله ﴿ **وَلَمْ يَجْعَلْ** ﴾ معطوف على (أنزل)، فهو داخل في حيّز الصلة، فجاعلُه حالا من الكتاب فاصلٌ بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره: ولم يجعل له عوجا جعلَه قيّما؛ لأنه إذا نفى عنه العِوج فقد أثبتَ له الاستقامة. فإنْ قلت: ما فائدة الجمع بين نفي العِوج وإثبات الاستقامة، وفي أحدهما غنى عن الآخر؟ قلتُ: فائدته التأكيد، فربّ مستقيم مشهود له بالاستقامة، ولا يخلو من أدنى عِوج عند السّبْر والتّصفُّح»[2]، فقد رجّح الزّمخشري النصب بفعل مضمر؛ لكي لا يكون هناك فاصل بين الحال وصاحبها ببعض الصلة، وعلى هذا يكون هذا النصب من دواعي الاستئناف، كأنه قيل: فماذا جعله؟ قال: جعله قيّما، وبيّنَ الطيبي أن قوله: (ولا يُجعل حالًا من الكتاب)، هو: «لئلا يلزم الفصلُ بين الحال وذي الحال بأجنبي، وهو ﴿ **وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجَا** ﴾، وهو معطوفٌ على الصلة»[3]، وهو ما عارضه بعضهم من كون الجملة اعتراضًا لا معطوفة على الصلةِ[4]، وهو ما يقوّي وجه الحال، لا النصب بفعل مضمر، فالحال أقرب من «الكتاب» أو من الضمير في «له»، في قوله: ﴿ **وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا** ﴾؛ أي: (أنزله متكاملا قيّما ولم يجعل له عوجا)، فالأقوى يكون بالنصب على الحال، فهذا الترجيح يخدم سياق الآية، ويتخلص من قيد التقدير والتكلّف بمساعدة الحال السابقة، فهي حال مؤكّدة ثانية، وهما حالان متداخلتان، كقوله تعالى: ﴿ **مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ**﴾[5] قال أبو البقاء: «ويجوز أن يكون حالًا من الضمير في (له)، ويجوز أن تكون الواو في: ﴿ **وَلَمْ يَجْعَلْ** ﴾ للحال؛ فيكونان حالين، أي: أنزله منفيًا عنه العوج قيمًا»[6]، فتعدُد الحال لذي حال واحد جائز، فسبحانه وتعالى حمد

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٢) الكشّاف: ١٥/ ٦١٢، ويُنظر: فتوح الغيب: ٩/ ٤٠٤-٤٠٥.

(٣) فتوح الغيب: ٩/ ٤٠٤.

(٤) يُنظر: أنوار التنزيل: ٣/ ٢٧٢، والدرّ المصون: ٧/ ٤٣٣.

(٥) سورة الأنبياء: ٢-٣.

(٦) ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٣٧ ، وفتوح الغيب: ٩/ ٤٠٤، والدرّ المصون: ٧/ ٤٣٤.

نفسه من جهة تنزيله كتابا موصوفا بأنه لا عوج له، وأنه قيّم على مصالح المجتمع البشري، فالعناية متعلقة بالوصفين موزعة بينهما على السواء[١]، قال الطيبي «إن (قَيِّمًا) إذا لم يُقدّر له متعلَّقٌ كان بمعنى مستقيمًا، فكان توكيدًا دفعًا للتجوُّز، من باب الطّرد والعكس[٢]؛ إذ مفهوم الثاني مؤكِّدٌ لمنطوق الأول، وبالعكس، وإذا قُدِّر له مُتعلَّق فإمّا أن يُقدّر: (على)، كما في قوله تعالى: ﴿ **أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ** ﴾[٣]؛ أي: رقيبٌ حافظٌ شهيد، كان تتميمًا؛ لأنه حينئذٍ كاملٌ في نفسه مكمّلٌ لغيره، فيكون بالغًا في الاستقامة حدّها، أو يُقدّرُ له الباء، على نحوِ قولهم: فلانٌ قيّمٌ بهذا الأمر، فيكون تكميلًا؛ لأنه إذن مستقيمٌ في نفسه، قيّمٌ بأمور غيره»[٤]، ولاشك أن عودة (قيما) للضمير في (له) أقرب من عودته لـ(الكتاب)، كما بيّنه العكبري، وإن كانا لشيء واحد، هذا بعد التسليم بكون (قيّما) حالا؛ وهو ما لم يجزم به الزمخشري وتبعه الطيبي على ذلك.

١٢. تعدد المعنى النحوي بين المفعول به الثاني والحال:

وهذا المعنى من التعدد ورد في حاشية الطيبي أيضًا في قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَاللهُ رَؤُفٌ بِالْعِبادِ** ﴾[٥].

تعدّدَ المعنى النحوي في (مُحْضَرًا) من قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا** ﴾ بين كونه:

أولا: إن كانت (تجدُ) متعدية لمفعولين؛ فـ(ما) في (ما عملت) مفعول به أول؛ و(مُحْضَرًا) مفعول به ثان. ثانيا: وإن كانت (تجدُ) متعدية لمفعول واحد؛ فـ(ما) في (ما عملت) مفعول،

(١) يُنظر: الميزان: ١٣/ ٢٣٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٣٥.

(٢) يُنظر: التعريفات للجرجاني: ١٤٦، ١٥٩ على التوالي حيث عرف الطّرد بقوله: ما يُوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم في الثبوت، وعرّف العكس بأنه: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علّته المذكورة ردّا على أصل آخر. انتهى.

(٣) سورة الرعد: ٣٣.

(٤) فتوح الغيب: ٩/ ٤٠٥.

(٥) سورة آل عمران: الآية٣٠.

و(مُحْضَرًا) حال[1].

وقدّرها الزمخشري، أي: «يوم القيامة حين تجد كلُّ نفس خيرها وشرّها حاضرين، تتمنى لو أنّ بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمدًا بعيدًا، ويجوز أن يعطف (وما عملت) على (ما عملت)، ويكون (تود) حالًا، أي: يوم تجدُ عملَها محضرًا وادّة تباعد ما بينها وبين اليوم، أو عمل السوء (محضرًا)، كقوله تعالى: ﴿ **وَوَجَدُوا ما عَمِلُوا حاضِرًا** ﴾[2]، يعني مكتوبا في صحفهم يقرؤونه ونحوه: ﴿ **فَيُنَبِّئُهُمْ بِما عَمِلُوا أَحْصاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ** ﴾»[3]، وفيه إشارة إلى معنى النصب على الحال؛ لأنهم وجدوه مكتوبا؛ أي: رأوه رأي عين مبصرة، قال تعالى: ﴿ **اقْرَأْ كِتابَكَ كَفى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا** ﴾[4]، أي: جُعلت «تجد» من وجدان الضالة، فالترجيح للنصب على الحال، قال الزجّاج: «إن جُعلت «تجد» من وجدان الضالة، كان «محضرا» حالًا، وإن جُعلت «تجد» بمعنى «تعلم»، كان «محضرا» المفعول الثاني، والمعنى: (يوم تجد كلُّ نفس جزاء ما عملت من خير محضرا)»[5]، والنصب على الحال هو ما يناسب السياق والمقام؛ فالآية بصدد تبيان حال الأعمال وهيأتها بذلك الإحضار الذي له وقع كبير على النفوس، فالفعل ليس بمعنى (تعلم)، ورجّح أبو البقاء وجه الحال، وتبعه الطيبي على ذلك، فالأظهر عندهما أن يكون (مُحْضَرًا) حالًا و(تَجِدُ) هي المتعدية إلى مفعول واحد[6]، وصاحب الحال المضمر المحذوف من صلة (ما) تقديره: (ما عملته من خير محضرا)[7]، وجعل «محضرا» حالا، والحمل على معنى «وادّة» في «تودّ» هو ما يوافق السياق، وإنّ «ما» الثانية معطوفة على الأولى، والتقدير: (واذكر يومَ القيامة حين تجد كلُّ نفس خيرها وشرّها حاضرين، تتمنى لو أنّ بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمدًا بعيدًا)، ويقوّي هذا المعنى إن كان «تجد» بمعنى «ترى» بالرؤية البصرية،

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٧٦-٧٨.

(٢) سورة الكهف: ٤٩.

(٣) الكشّاف: ٣/ ١٦٨، يُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٧٦-٧٨، والآية من سورة المجادلة: ٦.

(٤) سورة الإسراء: الآية١٤.

(٥) إعراب القرآن: ٣/ ٧٧٩-٧٨٠، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٢/ ٣٥، ومجمع البيان: ٢٢٣/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٨٩، والبحر المحيط: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٦) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٢، وفتوح الغيب: ٤/ ٧٦.

(٧) مشكل إعراب القرآن: ١٥٥، ويُنظر: الجدول: ٢/ ١٥٣، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١١٥.

عندها يكون النصب على الحال أوجه، وإلى هذا المعنى الأخير يذهب الترجيح للنصب على الحال؛ أي أنّ النفوس ترى بأمّ عينيها أعمالها حاضرة جلية، فهي حال من المفعول به المضمر في «ما عملت»؛ أي: «يومَ ترى كلّ نفس عملَها مستقرا محضرا أمامها»، وهو ما ذهب إليه الطيبي، متابعًا ما ذهب إليه أبو البقاء نصبا على الحال.

١٣. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول المطلق والمفعول له والحال:

إذ ورد التعدّد النحوي في قوله تعالى: ﴿ **قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا ما رَزَقَهُمُ اللهُ افْتِراءً عَلَى اللهِ قَدْ ضَلُّوا وَما كانُوا مُهْتَدِينَ** ﴾[١]؛ إذ وردت في (سفها) الوجوه الآتية:

أولًا: مفعول مطلق للفعل (خسر) حملا على المعنى ، والتقدير (قد سفه الذين قتلوا اولادهم سفها). ثانيًا: مصدر لفعل محذوف ، أي : (سفهوا سفها)؛ ليكون حالاً مؤكدة. ثالثًا: مفعول لأجله، أي: (قتلوا اولادهم لأجل السفاهة).[٢]

قال الزمخشري: «﴿ **سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾: لخفة أحلامهم، وجهلهم بأنّ الله هو رازق أولادهم، لا هم»[٣]. وعقب الطيبي:«الظاهر أن (جهلهم) عطف على (خفة)، وتفسير لقوله: ﴿ **بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾، و(لخفة أحلامهم) تفسير لقوله: (سفها)، وأنه مفعول له. ولا يجوز أن يكون (بغير علم) معطوفًا عليه. قال أبو البقاء: «(سفها): مفعول له، أو مصدر لفعلٍ محذوف. و(بغير علم): حال»[٤]، ولكن السفاهة هي من مسبّبات الخسران، لذا يكون تعلّق «سفها» بـ«قتلوا»، فلم يقتلوهم لأجل السفاهة، بل لموافقة جهالتهم وتصورهم الخاطئ، وقصر نظرتهم، وتحريمهم ما رزقهم الله؛ افتراءً عليه، لذا قالوا بنصب «سفها» على المفعول له؛ توافقا مع السياق[٥]، وهو ما رجّحه الطيبي، والأقرب منه النصب على المصدرية لفعل محذوف ليؤدي معنى الحال

(١) سورة الأنعام: ١٤٠.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٢٦٧.

(٣) الكشاف: ٢/ ١٨٢، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٢٦٧.

(٤) فتوح الغيب: ٦/ ٢٦٧، ويُنظر: التبيان في تفسير القرآن، للطوسي: ٤/ ٢٩٣، والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٤٣، وروح المعاني: ٨/ ٣٧.

(٥) الجدول في إعراب القرآن: ٤/ ٣٠٣.

المؤكدة إلى جنب الحال (بغير علم)؛ تأكيدا لمغبة قتل الأولاد وتحريم ما رزقهم الله.

١٤. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول المطلق والمفعول له والحال والبدل المنصوب:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **وَما جَعَلَهُ اللهُ إِلاَّ بُشْرى وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِنْدِ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۞ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعاسَ أَمَنَةً مِنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّماءِ ماءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطانِ وَلِيَرْبِطَ عَلى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقْدامَ** ﴾[١]؛ إذ ورد في (أمنة) التعدد النحوي بين:

الأول: المفعول المطلق، أي: (يأمنكم النعاس أمنة). والثاني: المفعول له، أي: (إذ تنعسون لأمنكم). والثالث: الحال، أي: (يغشيكم النعاسُ آمنين). والرابع: البدل، أي:(يغشيكم أمنة منه)[٢].

قال الزمخشري: «ونصب (النعاسَ)، والضمير للهﷻ. (وأَمَنَةً) مفعول له. فإن قلتَ: أما وجب أن يكون فاعل الفعل المعلّلِ والعلَّةُ واحدًا؟ قلتُ: بلى، ولكن لما كان معنى (يغشاكمُ النعاسُ)، تنعسون، انتصبَ (أمنةً) على أن النعاسَ والأمنةَ لهم. والمعنى: إذ تنعسون أمنة، بمعنى: أمنا، أي: لأمنكم، و(مِنْهُ) صفة لها، أي: أمنة حاصلة لكم من اللهﷻ. فإن قلتَ: فعلى غير هذه القراءة؟ قلتُ: يجوز أن تكون الأمنة بمعنى الإيمان، أي: ينعِّسُكم إيمانًا منه، أو على: يُغشيكم النعاسَ فتنعسون أمنًا. فإن قلتَ: هل يجوز أن ينتصب على أنّ الأمنة للنعاس الذي هو فاعل (يغشاكم)؟ أي: يغشاكم النعاسُ لأمنه، على أن إسناد الأمن إلى النعاس إسناد مجازي، وهو لأصحاب النعاس على الحقيقة، أو على أنه أنامكم في وقتٍ كان من حقّ النعاس في مثل ذلك الوقت المخوف أن لا يُقدمَ على غشيانكم؟ وإنما غشيكم أمنة حاصلة من الله لولاها لم يغشكم، على طريقة التمثيل والتخييل؟ قلتُ: لا تبعد فصاحة القرآن عن احتماله»[٣]، وعقّب الطيبي على قوله: (فعلى غير هذه القراءة؟) يعني: «صحّ الجواب على

---

(١) سورة الأنفال: ١٠-١١.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٧/ ٣٩-٤٠.

(٣) الكشّاف: ٩/ ٤٠٦، ويُنظر: فتوح الغيب: ٧/ ٣٩-٤٠.

قراءة «يغشاكم»، فما تأويله على القراءة الثانية، يعني: «يُغشِيكم» بضمّ الياء وتخفيف الشين، والثالثة، أي: (يُغَشِّيكُمْ)؛ بالتشديد[1]؟ أجاب: بأن الفاعل على القراءتين هو الله تعالى، أي: يُنعِّسُكم الله تعالى إيمانًا منه، أو يغشِّيكم اللهُ النعاسَ فتَنعَسون أمنًا، على أن عامله مضمر، و(أَمِنَةً) بمعنى: أمنًا»[2]،والأظهر جعل (نعاسا) مفعولا به، وأن (أمنة) مفعول له؛ أي: إنزال النعاس لأجل الأمان والراحة النفسية ودفع القلق والتوتر، وعلى النصب على المفعول المطلق هناك وجهان: الأول: تضمين (يغشى) معنى (يأمنكم)؛ أي: (يأمنكم بالنعاس أمنة)، أو على الثاني، وهو تقدير مضمر: «يغشيكم النعاس يأمنكم أمنا»، أو «فَأَمِنْتُم أَمَنةً»[3]، وهناك أيضا من قال بالبدلية، كما أبدلوا (نعاسا) من (أمنة) في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعاسًا يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ** ﴾[4]، لكن الفرق هو أن التغشية للنعاس والإنزال للأمان، ومن قال بالحال، فإنه إمّا حال من (النعاس)، وهو أقرب، أو من الضمير في (يُغشّيكم)؛ أي: «يغشيكم النعاسَ آمنين»، قال السمين الحلبي: «إنها واقعةٌ موقعَ الحال: إمَّا من الفاعل، وإمَّا من المفعولِ على المبالغة أي: جَعْلهم نفسَ الأمنة، أو على حَذْفِ مضاف أي: ذوي أمنة»[5]، ويبقى وجه المفعول له هو الأقوى للترجيح، فهو سبحانه ما غشّاهم النعاس إلا لأجل الأمان، وهو ما يساعد المجاهدين المرابطين على رباطة الجأش والثبات حين المنازلة، قال الأزهري: «نصب «أمنة»؛ لأنه مفعول له، كقولك: فعلت ذلك حذرَ الشر»[6]، قال الطيبي: «فإن قلتَ: لم قصر هاهنا على هذا، وجعل في «آل عمران»: تارة حالًا، وأخرى مفعولًا به، ومفعولًا له؟ قلتُ: لأن ذلك المقام اقتضى الاهتمام بشأن الأمن، ولذلك قدّمه وبسط الكلام في الأمن وإزالة الخوف، ألا ترى إلى سياق الآية وهو قوله: ﴿ **فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلا تَحْزَنُوا** ﴾[7]، وسياقها وهو

---

(١) التيسير في القراءات السبع، لأبي عمر الداني: ٢٩٨.

(٢) فتوح الغيب: ٧/ ٣٩-٤٠.

(٣) يُنظر: الدرّ المصون: ٥/ ٥٧٤.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٥) الدرّ المصون: ٥/ ٥٧٤.

(٦) تهذيب اللغة: ١٥/ ٥١٠.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٣.

قوله: ﴿ **يَغْشَى طَائِفَةً** ﴾ إلى آخرها[١]، حيث جعلها صفة لـ(نُعَاسًا) وختم الكلام بقوله: ﴿ **لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمْ الْقَتْلُ** ﴾، كيف جعل الكلام كله في الأمن والخوف بخلافه هنا؛ لأنه في مقام تعداد النعم، فجيء بالقصة مختصرة للرمز»[٢]، فالنصر والإمداد بالبشرى واطمئنان القلوب كان في وقت يأخذكم النعاس للأمن الذي أفاضَه اللهُ على قلوبكم فنمتم، ولو كنتم خائفين مرتاعين لم يأخذكم نعاس ولا نوم[٣]، فترجيح النصب مفعولا لأجله أوْلى، وهو ما قرره الطيبي.

١٥. تعدّد المعنى النحوي بين المفعول المطلق والنعت والحال:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **تَبارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَياةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ۞ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَماواتٍ طِباقًا ما تَرى فِي خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ ۞ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ** ﴾[٤]، ومثله في قوله تعالى: ﴿ **أَ لَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللهُ سَبْعَ سَماواتٍ طِباقًا** ﴾[٥]؛ إذ ورد التعدّد النحوي في «طِبَاقًا» من قوله تعالى: ﴿ **الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَماواتٍ طِباقًا** ﴾ في وجوه، منها:

الأول: نصب على المصدر لمضمر. والثاني: صفة بالمصدر لـ(سماوات). والثالث: حال من (سبع سماوات)[٦].

قال صاحبُ الكشّاف: «(طِبَاقًا): مطابقة بعضها فوق بعض، من طابق النعل: إذا خصفها طبقا عن طبق، وهذا وصف بالمصدر»[٧]، وأشار الطيبي إلى قوله: (وهذا وصف بالمصدر): «قيل: هو مشكل؛ لأنه لو كان صفة لكان مجرورًا صفة للمضاف إليه، أي: سبع سمواتٍ

---

(١) سورة آل عمران: ١٥٤.

(٢) فتوح الغيب: ٧/ ٣٩.

(٣) يُنظر: الميزان: ٩/ ٢١.

(٤) سورة الملك: ٣.

(٥) سورة نوح: الآية١٥.

(٦) يُنظر: فتوح الغيب: ١٥/ ٥٣٤.

(٧) الكشّاف: ٢٩/ ١١٢٤، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٥/ ٥٣٤.

طباقٍ، كما في قوله: ﴿ **سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ** ﴾[1]؛ لأنّ الصفة في الأعداد تكون للمضاف إليه، ولو قيل: هو حال لكان وجهًا؛ لأن ﴿ **سَبْعَ سَمَوَاتٍ** ﴾ معرفة لشمولها كلها، وهو قريب مما ذكر في قوله تعالى: ﴿ **وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ** ﴾[2] من أن محل (مَعَهَا سَائِقٌ) النصب على الحال من (كُلُّ)؛ لتعرفه بالإضافة إلى ما هو حكم المعرفة؛ وذلك أن النفس بالإضافة صارت شاملة لجميع النفوس»[3]، فالترجيح مع الطيبي في النصب على الحال، فإن قلت: ما وجه التفاوت بين صفة (البقرات)، وصفة العدد (سبْع)؟ قال الطيبي: «وقلتُ: ما خَطرَ هناك أن يُوصف المضافُ به، بل سأل عن التفاوت بين أن يكون (سِمَانٍ) صفة للبقرات، وأن يكون صفة للسّبْع[4]. ولا ارتياب أن وصف البقرات بالسمان والعجاف أولى من وصف الأعداد بها، كما أن وصف الأعداد بالطباق، أحرى من وصف السماء به؛ لاقتضاء كلٍّ ما يناسبه. على أن قوله: «وهذا وصف بالمصدر»، لا ينافي إرادة الحال، نحوه قولُه في قوله تعالى: ﴿ **وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا** ﴾[5]: «(هَوْنًا): حال أو صفة للمشي، يعني: هينين، أو مشيًا هينًا. إلا أن في وضع المصدر موضع صفة مبالغة»[6]؛ وإنما يكون مبالغة إذا وضع (هيِّنًا) موضع (هيّنين)؛ لأنه حينئذ وصف للذات بالمصدر، بخلاف إذا جُعِل وصفًا للمصدر، ويُقال: مشيًا هونًا، والوجه هو الأول. ولأن قوله: ﴿ **مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ** ﴾ يشدّ من عضده، كما قال: «هي صفة مشايعة لقوله: ﴿ **طِبَاقًا** ﴾»، يعني احتمل (طِبَاقًا) أن يكون صفة، وأن يكون مصدرًا لمضمر، رجّح الأولَ مجيءُ قوله: ﴿ **مَّا تَرَى** ﴾»[7]، وقولهم بالمصدرية؛ أي: تطبق طباقا، قال السمين الحلبي: «إنه مصدرُ طابَقَ يُقال: طابقَ مُطابقة وطِباقًا. ثم: إمَّا أَنْ يجعلَ نفسَ المصدرِ مبالغةً، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ

(١) سورة يوسف: ٤٣.

(٢) سورة ق: ٢١.

(٣) فتوح الغيب: ١٥/ ٥٣٤-٥٣٥.

(٤) يُنظر: الكشاف: ١٢/ ٥١٧، وفتوح الغيب: ٨/ ٣٤٥.

(٥) سورة الفرقان: ٦٣.

(٦) فتوح الغيب: ١١/ ٢٨١، ويُنظر: الكشاف: ١٩/ ٧٥١.

(٧) فتوح الغيب: ١٥/ ٥٣٥، وتمام الآية، قوله تعالى: ﴿ **الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَماواتٍ طِباقًا ما تَرى فِي خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ** ﴾.

أي: ذاتَ طباق، وإمَّا أَنْ ينتصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: طوْبِقَتْ طباقًا مِنْ قولِهم: طابَقَ النعلَ أي: جعله طبقةً فوق أخرى»[1]، وفيه معنى بعيد، فسبع سماوات دلالتها عددية، وليست حدثا متجددا لتحتمل هذا النصب، والأظهر النصب على إرادة الحال، بمعنى تطبق إحداها على الأخرى، فهي منطبقة، فهي حال من السماوات؛ أي: طبقًا على طبق بعضها فوق بعض[2]، فضلا عن كون (سبع سماوات) معرفة؛ لشمولها كلها، لذا تكون الحالية أقرب الوجوه، وهوما قرره الطيبي.

(١) الدرّ المصون: ١٠/ ٣٧٨، ويُنظر: معاني القرآن، للفراء: ٣/ ١٨٨.

(٢) يُنظر: معالم التنزيل: ١٣٣٢، والميزان: ١٩/ ٣٦٦.

الفصل الثالث
تعدد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية وفي دلالة الحروف

أولا: تعدد المعنى النحوي في أكثر من علامة إعرابية

توطئة:

توسع نطاق الشواهد القرآنية محل الدراسة في هذا الفصل ليشمل التعدد في أكثر من علامة إعرابية لفظاً ومحلًا، وهو ما أتاح الانفتاح على كل المسائل النحوية من مرفوعات ومنصوبات وتوابعهما، فأنتج مادة خصبة من التنوع في المعنى النحوي، فكان المبتدأ والخبر وما قرن معهما من توابع تتغير مواقعها وحالاتها الإعرابية هي بداية الفصل الثالث، وعلى النحو الآتي:

١. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل المنصوب:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا التعدد، قوله تعالى: ﴿ **إِلاَّ مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صالِحًا فَأُولئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۞ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمنُ عِبادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا** ﴾[١]؛ فالوجوه المحتملة في إعراب (جَنَّاتِ عَدْنٍ)، فصّلها الطيبي على النحوالآتي:

الأول: قُرئت (جَنّةُ عَدنٍ) بالرفع على الابتداء، والتقدير (جنةُ عدنٍ التي وعد الرحمن عباده بالغيب). والخبر: الموصول (التي). والثاني: قُرئت بالرفع خبرًا لمبتدأ محذوف أي (تلك جنات). والثالث: ﴿ **جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾ بدل من (الجنة)؛ لما كانت الجنة مشتملةً على جنات عدنٍ أبدلت منها، والتقدير (فأولئك يدخلون جناتِ عدنٍ التي وعد الرحمن عباده بالغيب)[٢].

يقول الزّمخشري بصدد تعدّد الإعراب في قوله تعالى: ﴿ **جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾ ذاهبا مع تقوية قصد البدل: «لما كانت الجنة مشتملة على جنات عدن أبدلت منها، كقولك: أبصرت دارك القاعة والعلالي. و«عدن» معرفة علم، بمعنى العدن وهو الإقامة، كما جعلوا. فينة، وسحر، وأمس – فيمن لم يصرفه – أعلامًا لمعاني: الفينة، والسَّحر، والأمس. فجرى مجرى العدن لذلك. أو هو علم لأرض الجنة؛ لكونها مكان إقامة، ولولا ذلك لما ساغ الإبدال؛ لأنّ النكرة لا

---

(١) سورة مريم: ٦٠-٦١.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٥٢-٥٣، ومعجم القرآت القرآنية، د. عبد العال سالم مكرم، د. أحمد مختار عمر: ٥١/٤.

تُبدل من المعرفة إلا موصوفة، ولما ساغ وصفها بـ(الَّتِي)»[1]، فيكون التقدير عنده: (فأولئك يدخلون جناتِ عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب)، فالزمخشري بنى على المشهور من قراءة النصب، وحكم بذلك الإبدال مسوّغا ذلك بوصفها بـ(التي)، فضلا عن كونه مضافا لـ(عدن)، علما لأرض الجنة، وقد رجح الطيبي معنى البدلية، ونقل عن البيضاوي بدلية بعض من كل؛ لاستشهاده بقوله: «أبصرت دارك القاعة والعلالي»؛ لأنّ القاعة والعلالي بعض الدار: «قال البيضاوي: «﴿ **جَنَّاتِ عَدْنٍ** ﴾: بدلٌ من الجنة بدل البعض لاشتمالها عليها»»[2]، فـ(جناتِ عدن) بدل من (الجنةَ)، وقد وصفت الجنات بـ(التي)؛ مما سوّغ ذلك الإبدال، وهو بدل بعض من كل، وهناك من علماء البلاغة من يرى أنها بدل الكل من البعض، يقول الشنقيطي في تفسيره: «مثّل بعض علماء البلاغة بهذه الآية لنوع من أنواع البدل، وهو بدل كل من بعض... ولا يتعيّن عندي في الآية كون البدل بدل كل من بعض، بل يجوز أن يكون بدل الشيء من الشيء؛ لأن الألف واللام في قوله: ﴿ **فأولئك يَدْخُلُونَ الجنة** ﴾ للجنس، وإذا كان للجنس جازَ أن يُراد بها جميع الجنات»[3]. فتكون الجنة قبالة (جنات عدن) بدل الشيء من الشيء؛ قال أبو حيان: «وإنما استدلّ بالآية على أنّ عدنًا علم؛ لأن المضاف إليها وصف بالتي وهي معرفة، فلو لم تكن جنات مضافة لمعرفة لم توصف بالمعرفة ولا يتعين ذلك، إذ يجوز أن تكون التي خبر مبتدأ محذوف، أو منصوبًا بإضمار (أعني) أو (أمدح)، أو بدلًا من جنات، ويبعد أن تكون صفة لقوله (الجنة)؛ للفصل بالبدل الذي هو «جنات»، والحكم أنه إذا اجتمع النعت والبدل قدّم النعت، وجيء بعده بالبدل»[4]؛ فالأقوى أنّ الآية بصدد البيان والتوكيد لما قبلها، فجاء البدل مقويّا هذا التوجه؛ فلا مسوّغ لانقطاع المطلب بالاستئناف والابتداء، فضلا عن عدم حاجتنا إلى تقدير مبتدأ بقراءة الرفع، تقديره: (تلك جنات)، أو (هي جنات)، قال الزمخشري: «وقُرئ: (جناتُ عدن)، و(جَنّةُ عَدنٍ) بالرفع على الابتداء. أي: وعدها وهي غائبة عنهم غير

---

(١) الكشّاف: ١٦/ ٦٤١، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده، ٧/ ٢٧٧، ومفاتيح الغيب: ٢١/ ٢٣٧، وفتوح الغيب: ١٠/ ٥٢-٥٣، والبحر المحيط: ٦/ ١٩٠.

(٢) فتوح الغيب: ١٠/ ٥٣. وينظر أنوار التنزيل: ٤/ ١٤.

(٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ٤/ ٤١٨.

(٤) البحر المحيط: ٦/ ١٩٠.

حاضرة. أو هم غائبون عنها لا يشاهدونها. أو بتصديق الغيب والإيمان به»[1]، وقد يكون هذا الرفع جريًا مع ما جاءت به (جنات عدن) في بعض الآيات، فقد وردت مرفوعة في قوله: ﴿ **أُولئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ۞ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾[2]؛ أي: بدل من عقبى الدار، وكذلك في قوله: ﴿ **وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ۞ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾[3]؛ أي: (ولنعم جنات عدن)، على نحو البيان والتوكيد للمبدّل منه، وكقوله: ﴿ **أُولئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ** ﴾[4]، ومع هذا لا يرى الباحث هذا الوجه؛ لأنه تارة يأخذنا إلى تأويل قراءات أخر، وتارة لقطع المطلب بحكاية أخرى، كما لا حاجة لجعل الموصول خبرا للجنات، بعد التسليم باحتمال النصب بإضمار (أعني) أو (أمدح)، أو البدل من جنات، كما وثّقه أبو حيان، ومع ضعف احتمالي الابتداء والإخبار على قراءة الرفع، نذهب مع احتمالية البدل من «الجنة»، وهو ما يتوافق مع السياق بلا خلاف[5]، وهو ما قرره الطيبي، واتفق به مع الزمخشري.

٢. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل رفعًا أو نصبًا والمفعول به:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ۞ أَيَّامًا مَعْدُوداتٍ فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ۞ شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كانَ مَرِيضًا أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾[6]. إذ تعدّدت الاحتمالات النحوية في (شهر رمضان) في

(١) الكشاف: ٦٤١/١٦، وينظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٥٣، والتبيان في تفسير القرآن: ٧/ ١٣٧، وروح المعاني: ١٦/ ١١١.

(٢) سورة الرعد: ٢٢ – ٢٣.

(٣) سورة النحل: ٣٠–٣١.

(٤) سورة الكهف: آية: ٣١.

(٥) ينظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٦.

(٦) سورة البقرة: ١٨٣–١٨٥.

قوله تعالى: ﴿ **شَهْرُ رَمَضانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّناتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقانِ** ﴾ عند الطيبي، بين:

الأول: مبتدأ خبره «الذي أنزل فيه القرآن». والثاني: (شهرُ) خبر لمحذوف تقديره: (هي)، أو (هنّ)، أي: (الأيامُ المعدودات)، أو (ذلكم الوقتُ الذي كُتبَ عليكم الصيامُ فيه)، أو (المكتوبُ شهر رمضان)، أو (المفترضُ عليكم صومُه شهرُ رمضان)، أو (ذلك الشهرُ رمضان)، أو (الصوم)، أو (الأيام)، أو (هو شهرُ رمضان). والثالث: بدل من (الصيام) في قوله: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ** ﴾ بدل كلّ، بتقدير مضاف، أي: كُتب عليكم الصيام صيام شهر رمضان، وإن اعتبرته بدل اشتمال استغنيت عن التقدير. والرابع: وقُرئ بالنصب على: صوموا شهر رمضان. والخامس: النصب على الإبدال من ﴿ **أَيَّامًا مَعْدُوداتٍ** ﴾. والسادس: النصب على أنه مفعول ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا** ﴾[1].

وهذه الاحتمالات الستة فصّلها الزمخشري بلا ترجيح لأحدها، فرفع (شهر رمضان) على قراءة الرفع، على أنه مبتدأ خبره: ﴿ **الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾، أو على أنه بدل من (الصيام) في قوله: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ** ﴾[2] أو على أنه خبر مبتدإٍ محذوفٍ. أمّا على قراءة النصب فهي على: (صوموا شهرَ رمضان)، أو على الإبدال من ﴿ **أَيَّامًا مَعْدُوداتٍ** ﴾، أو على أنه مفعول ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا** ﴾[3]، والأقرب الرفع خبرا لمبتدإٍ محذوفٍ، تقديره: هي، أي: (هي شهر رمضان)، على نحو البيان والتفصيل، وتأويله (الأيام المعدودات شهر رمضان)، وهو باب واسع في العربية من حذف المسند إليه إذا دلّ عليه ما يفسّره، فالآيات متتابعة السياق، ولا سيما مع القول بالنسخ، يكون واردا تقدير (هو) عودا على (الصيام)، أو (هي) عودا على (أياما). أما القول بالبدل من (الصيام) رفعا، أي: (كُتب عليكم الصيام)، بمعنى: (كُتبَ عليكم شهرُ رمضان)[4]، ففيه نظر؛ لأنّ التقدير سيكون حينها: (كُتبَ عليكم شهرُ رمضان كما كُتبَ على

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٢٣٦-٢٣٧، ومعجم القراءات القرآنية: ١/١٤٣.

(٢) سورة البقرة: ١٨٣.

(٣) يُنظر: الكشّاف: ٢/ ١١٣، وإعراب القرآن، للنحّاس: ٨٠-٨١، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٢١، وفتوح الغيب: ٣/ ٢٣٦، والآية من سورة البقرة: ١٨٤، أي: (وأن تصوموا شهرَ رمضان خير لكم).

(٤) يُنظر: جامع البيان: ٣/ ١٨٨، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٢١.

الذين من قبلكم)، ولم يُعرف الصيامُ على الذين من قبلنا على أنه تحديدا في شهر رمضان من عدمه، وكذلك القول بالبدل من ﴿ **أَيَّامًا مَعْدُوداتٍ** ﴾ نصبا[1]، نفاه الجصاص بأنّ: «﴿ **أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ** ﴾ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، ثُمَّ نُسِخَ بِرَمَضَانَ»[2]، وهذا النسخ ينفي احتمال الإبدال من تلك الأيام، واحتمل ابن عاشور أنّ تكون الجملة: «مستأنفة بيانيًا؛ لأن قوله: ﴿ **أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ** ﴾ يثير سؤال السامع عن تعيين هذه الأيام، ويؤيد ذلك قراءة مجاهد «شهرًا» بالنصب على البدلية من ﴿ **أَيَّامًا** ﴾: بدل تفصيل»[3]، وهذا يحيلنا إلى قراءة النصب، وهو قيد نستطيع الاستغناء عنه، زيادة على ذلك عدم إثبات أنّ شهر رمضان هو عينه الصيام الذي كُتب على الذين من قبلنا، وكذلك هو غير الأيام المعدودات المتعلقة بما قبلها. وكذلك ليس المقصود منه النصب بفعل مضمر، بعد أن جوّزوا في العربية «شهر رمضان» بالنصب على تقدير: (صوموا شهرَ رمضان)[4]، وعدم الجواز هذا لتقدم قوله: «كُتب عليكم»، ونبّه الطيبي على نفي النصب بـ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا** ﴾): «قال رشيد الدين الوطواط[5] وفي جعل شهر رمضان مفعولَ ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا** ﴾ نظرٌ؛ لأنّ شهر رمضان حينئذ على تقدير المضاف إليه لـ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا** ﴾، وهما بمنزلة المبتدأ، أي: صومُ شهر رمضان، والخبر: ﴿ **خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾، وعلى ما قدّره يكون الخبرُ فاصلًا بين أجزاء المبتدأ، وذلك غير سائغ»[6]، وكذلك في جعل شهر رمضان مفعول ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا** ﴾ يلزم أن لا يكون صوم شهر رمضان واجبًا؛ لأنّ الواجب لا يُقال فيه: ﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾وهو كقوله تعالى ﴿ **وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾[7] من جهة الترغيب والحث على التصدق، وليس الوجوب؛ فصوم شهر رمضان لا يكون واجبًا إذا كان التقدير (صوموا خيرٌ لكم) وهو ما عزاه الطيبي إلى أنّ

(١) يُنظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٢١.

(٢) أحكام القرآن: ٢٢٦/١.

(٣) التحرير والتنوير: ٢/ ١٦٩.

(٤) يُنظر: التبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٢١.

(٥) محمد بن محمد بن عبد الجليل البلخي (ت ٥٧٣ هـ)، صاحبُ كتاب (أبكار الأفكار في الرسائل والأشعار)، و(عمدة البلغاوي)، وغير ذلك. يُنظر: كشف الظنون: ١/ ٤.

(٦) فتوح الغيب: ٣/ ٢٣٦-٢٣٧.

(٧) سورة البقرة: ٢٨٠.

غايته: «أن يلزم منه الإبهام بين الندب والوجوب، والمبيّن للوجوب، تفصيله: وهو قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** ﴾، يؤيّده قول الزجّاج: الأمر بالفرض فيه: ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾»[1]، وعن احتمال كونه مبتدأ، قال أبو البقاء: ««شهرُ رمضان» مبتدأ، ثم في الخبر وجهان أحدهما: «الذي أنزل»، والثاني: أنّ «الذي أنزل» صفة، والخبر هو الجملة التي هي قوله «فمن شهِد»، فإن قيل: لو كان خبرًا لم يكن فيه الفاء؛ لأنّ شهر رمضان لا يشبه الشرط. قيل: الفاء على قول الأخفش زائدة، وعلى غيره ليست زائدة، وإنما دخلت؛ لأنك وصفت الشهر بـ(الذي) فدخلت الفاء كما تدخل في خبر نفس الذي، ومثله ﴿ **قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ** ﴾»[2]؛ أي: كون الجملة الشرطية خبرًا لشهر رمضان، بعد نسخ هذا الكلام لصدر الآية، أو أنّ مقامات التكليف تقتضي التدرج والتهيؤ بدءا من «كُتب عليكم الصيام» كمفهوم إلهي في تشريعه للأديان السابقة، ثم أنّه أيام معدودات وفيه تفصيل باستثناء من كان مريضًا أو على سفر، ثم تعيينه بـ(شهر رمضان)؛ فالآية بصدد بيان فضائل الشهر من إنزال القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وليس بصدد الإبدال ممّا تقدّم من المقاصد، نعم قد تكون على نحو التفصيل، بعد بيان قصدية التدرج، وذهاب كل آية لتوضيح أمر معين، والقول بأنّ قوله (فمن شهد) خبر فيه نظر؛ لما فيه من القطع البيّن عمّا سبقه، وكذلك القول بالابتداء خبره الموصول بعده﴿ **الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾[3] نفاه الزجّاج، بعد أن عدّه من المبتدأ المحذوف خبره: «فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾، والتقدير: (فيما يتلى

---

(١) فتوح الغيب: ٣/ ٢٣٧، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٥٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٥١-١٥٢، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب للزجّاج: ٢/ ٧٤٣، وروح المعاني: ٢/ ٥٩، والتحرير والتنوير: ٢/ ١٦٩، والجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: ١/ ٣٧١، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: ١/ ٢٣٦، والآية من سورة الجمعة: ٨، وتمامها قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلى عالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ** ﴾. والشاهد: اقتران خبر إنّ بالفاء، بعد وصف الموت بـ(الذي).

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٥/ ٩٠، وأنوار التنزيل: ١/ ١٢٤، وروح المعاني: ٢/ ٥٩، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٦.

عليكم شهر رمضان)، ويكون قوله: ﴿ **الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾ نعتًا»[1]، لذا يكون الأظهر أنّ (شهر رمضان) خبر مبتدأ محذوف تقديره: هي، أي: (هي شهر رمضان)، على نحو البيان والتفصيل، وتأويله (الأيام المعدودات شهر رمضان)، وصفته ﴿ **الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾[2]؛ لأنّ السياق اقتضى تفسير تلك الأيام المعدودات، وجاء الاستئناف لبيان وجه جديد، والرفع على الاستئناف أجود[3]، أمّا وجوب صومه، فجاء في قوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾. والقول بالخبر لمبتدإٍ محذوفٍ قال به الزمخشري، وإن لم يرجّحه، وكذلك لم يفصّله الطيبي، إلا ما جاء عنه في نقض كونه مفعولا لـ«وأن تصوموا».

٣. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والمفعول به والبدل المجرور:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى من التعدّد، قوله تعالى: ﴿ **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَواتِ مِنَ النِّساءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَناطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعامِ وَالْحَرْثِ ذلِكَ مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ۞ قُلْ أَ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها وَأَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوانٌ مِنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبادِ۞ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنا إِنَّنا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا وَقِنا عَذابَ النَّارِ** ﴾[4].

وردت في إعراب (جنات) وجوه وقراءات، بيّنها الطيبي، وهي:

الأول: (جناتٌ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: (هي جناتٌ)، أو (هو جناتٌ)، عودا على (بخيرمن ذلكم). والثاني: رفع على الابتداء، خبرها (للذين)، والتقدير(جنات تجري من تحتها الانهار للذين اتقوا عند ربهم). والثالث: (جناتٍ) بالجرّ، بدل من (بخيرٍ)، والتقدير (قل أأنبئكم بجنات تجري من تحتها الانهار). والرابع: بقراءة الكسر منصُوبٌ على إضمارِ (أعْنِي)

---

(١) إعراب القرآن: ٢/ ٧٤٣.

(٢) يُنظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/ ١٧١، والوجيز، للواحدي: ١/ ١٥٠، والتحرير والتنوير: ٢/ ١٦٩.

(٣) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ١١٢، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٢١.

(٤) سورة آل عمران: ١٤-١٦.

أو البدلية من محل (بخير) تقديره: (أأنبئكم خيرًا... جناتٍ)[1].

ودلّنا الزمخشري على وجهين من ذلك التعدّد على نحو رفع (جنات) على تقدير: هو جنات، والوجه الآخر من قرأ (جناتٍ) بالجرّ على البدل من (خير): «(ذلك) المذكور ﴿ **مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا** ﴾، ﴿ **لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ** ﴾ كلام مستأنف، فيه دلالة على بيان ما هو خير من ذلكم، كما تقول: هل أدلك على رجل عالم؟ عندي رجل صفته كيت وكيت، ويجوز أن يتعلّق اللام بـ(خير)، واختصّ المتقين؛ لأنهم هم المنتفعون به، وترتفع (جنات) على: (هو جنات)، وتنصره قراءة من قرأ (جناتٍ) بالجرّ على البدل من (خير)»[2]، واحتملَ الطيبي هذا الوجه أيضا؛ أي: وجه الرفع على (هو جناتٌ)، «وهونحو قوله تعالى: ﴿ **أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ** ﴾»[3]، والأظهر وجه الابتداء؛ فالاستئناف صار مع (للذين) بعد أن تمّ الكلام في قوله (بخير من ذلكم)، قيل ما هو؟ قال: للذين اتقوا جنات، وقُدّم الخبر للتأكيد والتخصيص. أما كيف تنصر قراءة من قرأ (جناتٍ) بالجرّ على البدل[4]: «لأنّ جنات حينئذ بيان للخير كما أنّ قوله: (هو جنات): تفسير له، قال أبو البقاء: «هو: صفة لخير، و﴿ **خَالِدِينَ** ﴾: حال مقدرة من ضمير ﴿ **اتَّقَوْا** ﴾، والعامل الاستقرار، أو من الهاء في ﴿ **تَحْتِهَا** ﴾»[5]، والقول بالخبر على تقدير: (هو جنات) احتمال ضعيف؛ لأنه استئناف يضعف الاخبار بالجملة؛ فهو يستدعي تعلّق اللام بـ(ذلكم)، وهو يعني أن التزيين في الآية السابقة هو للذين اتقوا وليس للناس، فأكّد بقوله: «بخير من ذلكم للذين اتقوا». وقوله «للناس» في الآية السابقة مانعة من هذا الاحتمال، كأنه قيل: «زين للذين اتقوا»، فأجاب: ﴿ **قُلْ أَ أُنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا** ﴾، وكأنهم معلمون بأن مقدار القصد والكلام حولهم، قال البيضاوي: «﴿ **لِلَّذِينَ اتقوا عِندَ رَبِّهِمْ جنات تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأنهار خالدين فِيهَا** ﴾ استئناف لبيان ما هو خير، ويجوز أن يتعلّق اللام

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٤٦، ومعجم القراءات القرآنية: ١٣/٢.

(٢) الكشّاف: ٣/ ١٦٤، ويُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٤٦، والتبيان في إعراب القرآن : ٢٤٥/١-٢٤٦.

(٣) فتوح الغيب: ٤٦/٤، والآية من سورة الحج: ٧٢.

(٤) ذكرها أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: ٢/ ٤١٧، وعزاها ليعقوب، ينظر: فتوح الغيب: ٤٦/٤.

(٥) فتوح الغيب: ٤/ ٤٦، وينظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٥/١-٢٤٦.

بخير، ويرتفع جنات على ما هو جنات، ويؤيده قراءة من جرّها بدلًا من «خَيْر»»[1]، أي: كأنه قيل: ما هو ذلك الخير؟ فقيل: هو جنات. أما القول بالبدل من «بخير» نصبا على المحل، كأنّه قال: (أَ أُنَبِّئُكُمْ خَيْرا – جَنَّاتٍ)، قال ابن سيده: «وجوّز في قراءة يعقوب أن يكون: جنات، منصوبًا على إضمار: أعني، ومنصوبًا على البدل على موضع بخير؛ لأنه نصب»[2]، وهو تقدير لا فائدة منه؛ لأنه سيكون «للذين اتقوا...»، حشوا أو لغوا، بينما هو خلاف ذلك؛ فهي جملة تكمل معنى الاستفهام، وتركه يحيل الجملة إلى مجرد الإخبار «أَ أُنَبِّئُكُمْ جَنَّات»، فأين هي المفاضلة على آية التزيين في الآية السابقة، فإن قلتَ: لِمَ لا يكون بدلا من (بخير) على نية تكرار الخافض، أي: «أَ أُنَبِّئُكُمْ بجَنَّات»؟ قلتُ: هو احتمال لا يختلف عن سابقه، وليس فيه فائدة متحصلة من هذا الإخبار، فنذهب مع احتمال الرفع في كون (جنات) مبتدأ مؤخر خبره (للذين) قُدم للتأكيد والتخصيص بأن الذين اتقوا هم من لهم جنات تجري من تحتها الانهار؛ لأنه يظهرُ من سياق الآية أنّ (من ذلكم) متعلّقة بقوله تعالى: ﴿ **ذلِكَ مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا** ﴾[3]، بعد أن عدّد مواضع ذلك المتاع من حبّ الشهوات، ثم الاستئناف بقوله تعالى: ﴿ **لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ** ﴾ مما يرجّح كون (جنات) مبتدأ خبرها (للذين)، وإن لم يدعمه الطيبي، مع العلم أن فهم المعنى النحوي ضمن سياق الآية خير من تقدير ما ليس فيها، فلا فائدة متحصّلة من تقدير: (هي جنات)، أو (هو جنات)، و(هو) يعود على الخير، لذا يكون الأقرب تعيين الخبر المقدم في (للذين)؛ اهتماما منه سبحانه بالمتقين؛ لأنّهم عبدوه لا طمعًا في جنة، ولا خوفًا من نار، بل رأوه سبحانه أهلا للعبادة فعبدوه، وهذا المعنى يتضح بشكل جليّ لو قلنا: (جنات... للذين اتقوا)؛ لأنّ الأهمية للتقوى، فجرى هذا التقديم، قال الزجّاج: «فأما ما ذهب إليه أبو إسحاق في قوله تعالى: ﴿ **لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا** ﴾ من أنه يجوز أن يرتفع (جنات) بإضمار مبتدأ على تقدير: (ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار)، فحذف المبتدأ، فباطل أن يبقى قوله «خالدين فيها» لا ناصب له

(١) أنوار التنزيل: ٢/ ٨، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٣/ ١٧، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٤١٣، والمحرر الوجيز: ١/ ٤١٠، ومجمع البيان: ٢/ ٢٠٦، والبحر المحيط: ٢/ ٤١٧، والدرّ المصون: ٣/ ٦٥، وروح المعاني: ٣/ ١٠١.

(٢) إعراب القرآن: ٣/ ١٧، ويُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٤١٧.

(٣) سورة آل عمران: ١٤.

ولا عامل يعمل فيه، وإنما يرتفع جنات بالظرف، على قول الأخفش فيكون خالدين حالا من المجرور باللام، وإن رفعته بالابتداء وجعلت في الظرف ضميرًا كان الحال عنه»[1]، فلا حاجة لتقدير المبتدأ؛ إذ يذهبُ إلى أن: «قوله (جناتٌ) ابتداء، و(للذين) الخبر، واللام متعلّقة بالخبر المحذوف الذي قامت اللام مقامه بمنزلة قولك: لله الحمد»[2]، فوجه الابتداء وجه حسن؛ فالاستئناف صار مع (للذين) بعد أن تمّ الكلام في قوله (بخير من ذلكم)، قيل ما هو؟ قال: (للذين اتقوا جنات)، وقُدّم الخبر؛ للتأكيد والتخصيص.

٤. تعدّد المعنى النحوي بين الابتداء والعطف:

جاء هذا التعدّد في حاشية الطيبي في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِمَصابِيحَ وَجَعَلْناها رُجُومًا لِلشَّياطِينِ وَأَعْتَدْنا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ۞ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ** ﴾[3]؛ إذ أورد النحويون وجهين لـ(عَذَابُ)، من قوله تعالى: ﴿ **وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ** ﴾، هما:

الأول: بالرفع على الابتداء، والخبر (للذين)، و(الواو) للاستئناف، أي: (وعذاب جهنم للذين كفروا). والثاني:قُرئ بالنصب عطفًا على ﴿ **عَذَابَ السَّعِيرِ** ﴾، و(الواو) للعطف، أي: (واعتدنا لهم عذاب السعير وعذاب جهنم)[4].

يقول الزمخشري: «وقُرئ: «عذابَ جهنم» بالنصب عطفا على ﴿ **عَذَابَ السَّعِيرِ** ﴾»[5] والأحسن ترجيح الابتداء، أما قراءة النصب عطفًا على ﴿ **عَذَابَ السَّعِيرِ** ﴾، والمدار هو العذاب الشامل للشياطين والكافرين، ذهبَ إليه الزجّاجُ، بعد أن عدّ العامل فيهما واحدًا، وهو قوله: (أعتدنا)؛ وهو ما يجعل الآية في مقام التهويل والوعيد؛ لما في عامل الإعداد لذلك العذاب من تأثير نفسي ومعنوي في قلوب الكافرين، قال الزجّاج: «والنصب يكون عطفاً على قوله

(١) إعراب القرآن: ١/ ٢٠٣-٢٠٤، ويُنظر: جامع البيان: ٥/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن الكريم: ١٥١، ويُنظر: روح المعاني: ٣/ ١٠١، والجدول في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٧.

(٣) سورة الملك: ٥-٦.

(٤) يُنظر: فتوح الغيب: ١٥/ ٥٤٣، ومعجم القراءات القرآنية: ١٨٦/٧.

(٥) الكشّاف: ٢٩/ ١١٢٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٥/ ٥٤٣.

﴿ **وَأَعْتَدْنا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ ۞ وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذابُ جَهَنَّمَ** ﴾، أي: وأعتدنا للذين كفروا بربهم عذابَ جهنم»[1] وفيه نظر؛ لأنّ قراءة الرفع المشهورة تعضدُ الاستئناف في (وللذين)، بعد انتهاء المطلب في إعداد عذاب السعير للشياطين، وانتقال الحال إلى الذين كفروا، وما أُعدّ لهم من عذابِ جهنّم وبئس المصير، والتقدير: (أعتدنا لهم عذابَ السّعير، بينما الذينَ كفروا بربّهم لهم عذابُ جهنّم)؛ فالأقرب الرفع على الابتداء، خبره الموصول المتقدّم، ويكون أكثر تأكيدا، وما يترتب عليه من وعيد، فالاستئناف يعطي زيادة في التوكيد، وتفصيل عذاب كل فرقة على حدة، فالجملة هنا على الاستئناف، وخبرها (الذين كفروا)، فعلى هذا يكون المعنى (بأن لهم عذابا مختصا بهم يختلف عن غيرهم)؛ فطبقة السعير تختلف عن طبقة جهنم؛ فجهنم هي الطبقة السُفلى من النار، وهي أشدّ طبقات النار حرارة، وهي بؤرة الغضب الإلهي المتضمنة العذاب الجسدي والروحي، ويفهم من مجموع الآيات القرآنية المتعلقة بجهنم بأنها النواة المعبّأة بالنيران اللاهبة التي «**سَجَّرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ**» كما قال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام[2]، فجهنم لفظا يدلّ على العموم، والسعير يدلّ على الجزء من هذا العموم، وأمّا الذين كفروا، فقد يكون كفرهم بمراتب، فأعطي لهم الوصف العام دون تحديد، فرفع (عذاب) على الابتداء[3]، وخبره ﴿ **لِلَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾، وبلا تكلّف تقدير لا يخدم السياق، ولم يرجّحه الطيبي.

٥. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر وخبر إنّ والمفعول المطلق والتمييز والحال:

ورد في حاشية الطيبي هذا المعنى من التعدّد، في قوله تعالى: ﴿ **كَلاَّ وَالْقَمَرِ ۞ وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ۞ وَالصُّبْحِ إِذا أَسْفَرَ ۞ إِنَّها لَإِحْدَى الْكُبَرِ ۞ نَذِيرًا لِلْبَشَرِ** ﴾[4]؛ إذ ذُكر في قوله ﴿ **نَذِيرًا** ﴾ أنّها بين:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ١٩٨، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٨/ ١٣٤، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ٦٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٣٢، وفتوح الغيب: ١٥/ ٥٤٣، وروح المعاني: ٢٩/ ١٠.

(٢) ينظر: نهج البلاغة: خطبة ٢٢١، ٤٦٨/٢.

(٣) يُنظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٣٣٩، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٣٢، وفتوح الغيب: ١٥/ ٥٤٣، والدرّ المصون: ١٠/ ٣٨٢.

(٤) سورة المدثر: ٣٢-٣٦.

الأول: بقراءة الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: (هو نذيرٌ). والثاني: بقراءة الرفع على أنها خبر بعد خبر. والثالث: المفعول المطلق؛ حملا على معنى الإنذار، أي: (تنذر إنذارًا).والرابع: التمييز. والخامس الحال.(١).

قال الزمخشري: «و﴿ **نَذِيرًا** ﴾ تمييز من إحدى، على معنى: إنها لإحدى الدواهي إنذارًا، كما تقول: هي إحدى النساء عفافًا. وقيل: هي حال، وقيل: هو متصل بأول السورة، يعني: قم نذيرًا(٢)، وهو من بِدَع التفاسير. وفي قراءة أُبَي: «نذيرٌ» بالرفع خبر بعد خبر لـ«إنّ»، أو بحذف المبتدأ»(٣) والنصب على الحال أولى،أي: النصب على الحال من أول السورة(٤)، أي: (يا محمد قم نذيرًا للبشر)، قال الفراء: «وليس ذلك بشيء؛ لأنّ الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير، ورفعه في قراءة أبيّ ينفي هذا المعنى»(٥)، وذهب الزجّاج إلى أنّ قوله: «إنها لإحدى الكبر»: «هذه الهاء كناية عن النار(٦)؛ أي: إنها لكبيرة في حال الإنذار؛ ونصب «نذيرا»؛ على الحال؛ وذكر «نذيرا»؛ لأن معناه معنى العذاب»(٧)، وعقّب الطيبي على قول الزمخشري: (يعني: قُم نذيرًا، وهو من بِدَع التَّفاسير): «قال محيي السنة: «قيل: ﴿ **نَذِيرًا** ﴾ صفة محمد ﷺ، ومعناه: يا أيها المدثّر، قُم نذيرًا للبشر فأنْذِر، هذا معنى قول ابن زيد»، ولما لزم منه خرمُ النظم، قال: وهو من بِدع التفاسير»(٨)، والأظهر أنها على الحال من ضمير «إنها»؛ أي: إنها لعُظمَى العظائم

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ١٦/ ١٤٠، ومعجم القراءات القرآنية: ٢٦٤/٧.

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنذِرْ** ﴾.

(٣) الكشّاف: ٢٩/ ١١٥٨، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٨/ ١٦٣، والتسهيل لعلوم التنزيل:٢/ ٥٠٩، وأنوار التنزيل: ٥/ ٣٤٥، وفتوح الغيب: ١٦/ ١٤٠، وقرأ ابن أبي عبلة «نذيرٌ» بالرفع على إضمار هو. يُنظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٣٩٨.

(٤) أي: قوله: ﴿ **يا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۝ قُمْ فَأَنْذِرْ** ﴾.

(٥) معاني القرآن: ٣/ ٢٠٥، ويُنظر: معاني القرآن، للأخفش: ١٢٢٤، وجامع البيان: ٢٣/ ٤٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٥/ ٢٤٩، وإعراب القرآن، للنحاس: ١٢٢٣، ومشكل إعراب القرآن: ٧٧٤.

(٦) أي النار الواردة في قوله تعالى: ﴿ **سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝ وَما أَدْراكَ ما سَقَرُ ۝ لا تُبْقِي وَلا تَذَرُ ۝ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ ۝ عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ ۝ وَما جَعَلْنا أَصْحابَ النَّارِ إِلاَّ مَلائِكَةً** ﴾ سورة المدثر: ٢٦-٣١.

(٧) معاني القرآن وإعرابه: ٥/ ٢٤٩.

(٨) فتوح الغيب: ١٦/ ١٤٠، ويُنظر: معالم التنزيل: ١٣٦٣، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٦٣.

في حال إنذارها للبشر، وكفى بها نذيرًا[١]، أمّا القول بالنصب؛ حملا على معنى الإنذار، قال الفراء: «تقطعه من المعرفة؛ لأن «إحدى الكبر» معرفةٌ فقطعته منه، ويكون نصبه على أن تجعل النذير إنذارًا من قوله: ﴿ **لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ ۝ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ** ﴾، والنذير: قد يكون بمعنى: الإنذار. قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **كَيْفَ نَذِير** ﴾[٢]، و﴿ **فَكَيْفَ كان نكِير** ﴾[٣]، يريد: إنذاري، وإنكاري»[٤]، قال ابن عاشور: «والنذير: المُنذر، وأصله وصف بالمصدر؛ لأنّ «نذيرًا» جاء في المصادر كما جاء النكير، والمصدر إذا وصف به أو أخبر به يلزم الإفرادَ والتذكيرَ، وقد كثر الوصف بـ(النذير) حتى صار بمنزلة الاسم للمُنذر»[٥]، فالتمييز بجعله مصدرا بمعنى الإنذار؛ كنكير بمعنى الإنكار[٦]، أمّا دواعي الرفع؛ فقد جاءت في قراءة أبيّ وابن أبي عبلة: ««نذير» بالرفع، فإن كان من وصف النار، جاز أن يكون خبرًا وخبر مبتدأ محذوف؛ أي: «هي نذير»، وإن كان من وصف الله أو الرسول، فهو على إضمار (هو)»[٧]، والخلاصة أنه نصب على الحال من اسم إنّ العائد على سقر في قوله تعالى: ﴿ **سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ۝ وَما أَدْراكَ ما سَقَرُ ۝ لا تُبْقِي وَلا تَذَرُ ۝ لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ** ﴾، وهو لا يتنافى مع القول بالحال ممّا دلّت عليه الجملة، تقديره: (عظمت نذيرًا)؛ فالهاء حكاية القصة والشأن ممّا قيل عن سقر وأحوالها، ولم يرجّحه الطيبي.

---

(١) يُنظر: التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٢٣.

(٢) سورة الملك: ١٧.

(٣) سورة الحج: ٤٤، سورة سبأ: ٤٥، سورة فاطر: ٢٦، سورة الملك: ١٨.

(٤) معاني القرآن: ٣/ ٢٠٥، ويُنظر: وجامع البيان: ٢٣/ ٤٤٥، والكشف والبيان: ١٠/ ٧٦، ومشكل إعراب القرآن، للقيسي: ٧٧٤-٧٧٥، والجامع لأحكام القرآن: ٢١/ ٣٩٣-٣٩٤، والدرّ المصون: ١٠/ ٥٥٢.

(٥) التحرير والتنوير: ٢٩/ ٣٢٣.

(٦) يُنظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٥/ ١٥٩، وينظر: تفسير الميزان: ٢٠/ ١٠٣.

(٧) إعراب القرآن: ٨/ ١٦٤، ويُنظر: الكشف والبيان: ١٠/ ٧٦، والجامع لأحكام القرآن: ٢١/ ٣٩٣-٣٩٤، وروح المعاني: ٢٩/ ١٣١.

٦. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر وخبر (إن) والبدل المجرور وتأويل حذف المضاف:

ممّا ورد في حاشية الطيبي بهذا المعنى، قوله تعالى: ﴿ **كَلاَّ إِنَّ كِتابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ۞ وَما أَدْراكَ ما سِجِّينٌ ۞ كِتابٌ مَرْقُومٌ** ﴾[١]؛ إذ قالوا في إعراب قوله تعالى: ﴿ **كِتَابٌ مَّرْقُومٌ** ﴾ أقوالا عدة، ذكرها الطيبي:

الأول: إنه خبر مبتدأ مُضمر، أي: (هو كتاب).والثاني: خبر إن؛ أي: (إن كتاب الفجار كتاب مرقوم في سجين). والثالث: على حذف المبتدأ والمضاف؛ حملا على المعنى؛ أي: (هو موضعُ كتابٍ مرقوم). والرابع: إنّه بدل من (سِجّين)، التقدير (إن كتاب الفجار لفي كتاب)[٢].

وأشار الزمخشري لمعنى أن يكون ﴿ **كِتَابٌ مَّرْقُومٌ** ﴾ بدلا من «سجّين»، فقد أخبر الله عن كتاب الفجّار بأنّه في سجّين، وفُسِّر «سجين» بـ«كتابٍ مرقوم»؛ فكأنه قيل: إن كتابَهم في كتابٍ مرقوم. ومعناه أنّ (سِجّين) كتاب جامع، وهو ديوان الشرّ، دوّن الله فيه أعمال الشياطين وأعمال الكفرة والفسقة من الجنّ والإنس، فالمعنى أن ما كُتب من أعمال الفجار مثبتٌ في ذلك الديوان، وسمّي سِجّينًا: فِعّيلًا من السَّجْن، وهو الحبس والتضييق؛ لأنّه سبب الحبس والتضييق في جهنم[٣]، والأظهر الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف،أما توجيه البدل، فهو تفصيل لما قد يخفى من جدوى إبدال (كتاب مرقوم) من (سِجّين)، وهو مرفوض؛ لأنّ سجّينًا هو الكتاب المرقوم نفسه؛ فلا يصحّ؛ إذ يكون المعنى حينئذ: إنَّ كتاب الفجّار لفي كتاب، ولا معنى له، وقالوا أيضا بأنه خبر إنّ؛ أي: «(كتاب مرقوم) فمؤخَّرٌ معناه التَّقديم؛ لأنَّ التَّقدير: (إنَّ كتاب الفجَّار كتابٌ مرقومٌ في سجِّين)»[٤]، وقرره ابن عطية بأنّ (سجين) إن كان بمعنى الخسران والهوان، فـ(كتاب) مرتفع عنده على خبر «إنّ»، والظرف الذي هو: «لفي سجين» ملغى[٥]، وهو لا يصحّ؛ لأن اللام

---

(١) سورة المطففين: ٧-٩.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب، ١٦/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٣) يُنظر: الكشّاف: ١١٨٧/٣٠، وإعراب القرآن، المنسوب للزجاج: ١/ ٤٣، وفتوح الغيب: ١٦٣٤٢-٣٤٣.

(٤) الوجيز، للواحدي: ١١٨٣/٢.

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز: ٥/ ٤٥١.

التي في «لفي سجين» داخلة على الخبر، وإذا كانت داخلة على الخبر، فلا إلغاء في الجار والمجرور، بل هو الخبر(١)، لذا قيل بعدم جواز أن تكون اللام: «دخلت في «لفي سجين» على فضلة هي معمولة للخبر أو لصفة الخبر، فيكون الجار والمجرور ملغى لا خبرًا؛ لأن «كتاب» موصوف بـ«مرقوم» فلا يعمل، ولأن مرقومًا الذي هو صفة لكتاب لا يجوز أن تدخل اللام في معموله، ولا يجوز أن يتقدم معموله على الموصوف، فتعيّن بهذا أن قوله: «لفي سجين» هو خبر إن»(٢)، كما نوّه الإمام الرازي إلى عدم استبعاد كون أحد الكتابين في الآخر، إمّا بأن يُوضع كتاب الفُجّار في الكتاب الذي هو الأصل المرجوع إليه في تفصيل أحوال الأشقياء، بأن يُنقل ما في كتاب الفُجّار إلى ذلك الكتاب المسمّى بالسجّين،و﴿ **كِتَابٌ مَّرْقُومٌ** ﴾: ليس غيرَ السجين، والتقدير: كتاب الفجّار لفي سجين، وإنّ كتاب الفجّار كتاب مرقوم، وقد وصف كتاب الفُجار بوصفين، ويكون قوله: ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ** ﴾ معترضًا(٣)، وذهب ابنُ عاشور إلى أنّ جملة ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ** ﴾ معترضة بين جملة: ﴿**إِنَّ كِتابَ الفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ**﴾، وجملة (كتاب مرقوم): «وقوله: ﴿ **كِتَابٌ مَّرْقُومٌ** ﴾ خبر عن ضمير محذوف يعود إلى (كتاب الفجّار)، والتقدير: هو، أي: (كتاب الفجّار كتاب مرقوم)، وهذا من حذف المسند إليه الذي اتُّبع في حذفه استعمالُ العرب إذا تحدّثوا عن شيء، ثم أرادوا الإخبار عنه بخبر جديد(٤)، أي (هو كتاب)؛ لأنّ الحديث عن (كتاب الفجّار) ما هو؟ فيكون الجواب (كتابُ الفجّار كتابٌ مرقوم)، تدوّن فيه أعمال الكافرين؛ فالضمير في (هو كتاب) يعود على (كتاب الفجّار)(٥)، فإن قلتَ: فيه نظر؛ لأن التقدير: (سجّين كتاب مرقوم)، جواب على (وما أدراك ما سجّين)، فيكون للبدل معنى، كما يكون لعودة (هو كتاب) على (سجّين) معنى أيضا؟ قلتُ: في تقدير: (هو كتاب مرقوم)، معنى الحكم والقطع والثبات والتأكيد، وليس أنّه (كتابٌ لفي كتاب) على معنى البدلية، بعد أن فُسّر السجّين بكتاب مرقوم(٦)، فهو خبر لمبتدأ محذوف أي: «هو كتاب»،

(١) يُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٨/ ١٨٥، والبحر المحيط: ٨/ ٤٣٣.

(٢) إعراب القرآن المنسوب لأبن سيده: ٨/ ١٨٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣١/ ٩٤، وفتوح الغيب: ١٦/ ٣٤٢.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير، ٣٠/١٩٥-١٩٦، ومشكل إعراب القرآن: ٨٠٦، ومفاتيح الغيب: ٣١/ ٩٤.

(٥) يُنظر: الكشف والبيان: ١٠/ ١٥٣، والمحرر الوجيز: ٥/ ٤٥١.

(٦) يُنظر: الكشّاف: ٧/ ٢٥٣.

والجملة مفسّرة لـ«سِجّينٌ»[1]، وروى الطيبي عن صاحبِ (الكشف) عن أبي عليّ أنه قال في هاتين الآيتين: «إنّ قوله: ﴿ **كِتَابٌ مَّرْقُومٌ** ﴾: خبر مبتدأ مُضمر، أي: وما أدراك ما سجين؟ كتاب، أي: هو كتاب، أي: موضع كتاب، وكذا (عِلّيّون)[2]، هو موضع كتاب، فحُذف المبتدأ والمضاف جميعًا، ولا بد منه؛ لأنه ثبت بالدليل أن (عِلّيّين) مكان»[3]، وفي هذا ترجيح من الطيبي لوجه الإخبار لمبتدأ محذوف، أي: (هو كتاب) بعد أن ثبُت بالدليل على أن (سِجّين) مكان، كما هو الحال في (عِلّيّين)، وهذا الإضمار للمبتدأ من باب الحمل على المعنى، فإن كان مقتصرا على حذف الابتداء، فهو ما نحن بصدده من التعدّد بين الخبر لمبتدأ محذوف والبدل، ومع حذف المضاف «موضع» يأخذنا لتعدّد آخر، وهو حذف المبتدأ والمضاف جميعا، والمضاف هنا «موضع»، عندها لا يمكن القول برفعه على الخبر من مبتدأ محذوف، بل إلى القول بالخفض؛ حملا على المعنى، ومع الحذف ارتفع، فتوهّم الإخبار عن «هو»، والتقدير: (محل كتاب مرقوم) فحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه[4]، لذا ذهب الباحث مع ترجيح الطيبي لوجه الإخبار لمبتدأ محذوف تقديره: (هو كتاب) يعود على (سجين)، أو على تقدير: (هو موضع كتاب).

٧. تعدّد المعنى النحوي بين المبتدأ والخبر والبدل رفعًا وجرًّا والمفعول به على الاختصاص والحال:

ومثل هذا التعدّد في حاشية الطيبي ورد في قوله تعالى: ﴿ **قَدْ كانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتا فِئَةٌ تُقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرى كافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ** ﴾[5]؛ إذ جاءت في قوله (فئة) الوجوه الآتية:

الأول: بالرفع خبرا لمبتدأ محذوف. أي: (إحداهما فئةٌ). والثاني: البدل من فاعل (التقتا) أي:

---

(١) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٨٨.

(٢) في قوله تعالى: ﴿ **كَلاَّ إِنَّ كِتابَ الأَبْرارِ لَفِي عِلِّيِّينَ۞ وَما أَدْراكَ ما عِلِّيُّونَ۞ كِتابٌ مَرْقُومٌ** ﴾ سورة المطففين: ١٨-٢٠.

(٣) فتوح الغيب: ١٦/ ٣٤٣، ويُنظر: أنوار التنزيل: ٥/ ٢٩٤-٢٩٥، وروح المعاني: ٣٠/ ٧١.

(٤) يُنظر: أنوار التنزيل: ٥/ ٢٩٥، وروح المعاني: ٣٠/ ٧١.

(٥) سورة آل عمران: ١٣.

(التقت فئةٌ). والثالث: قُرئ: بالجرّ على البدل من فئتين. والرابع: بالنصب على الاختصاص، أي: (أعني فئة). والخامس: بالنصب على الحال من الضمير في (التقتا) أي: (التقتا كائنةً فئةً مؤمنةً وفئةً كافرةً)[1].

يقول الزمخشري: «وقُرئ: (فئةٍ تقاتل وأخرى كافرة)، بالجرّ على البدل من فئتين، وبالنصب على الاختصاص، أو على الحال من الضمير في (التقتا)»[2]، والأقوى الرفع خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (الأولى فئة) على نحو الاستئناف تفصيلا وتفسيرا لما قبلها؛ فالرفع هو الوجه الأعنى؛ لأن المعنى: (إحداهما تقاتل في سبيل الله) فهو رفع على استئناف الكلام؛ فالجمهورُ برفع: فئة، على القطع، والتقدير: إحداهما، فيكون: فئةٌ على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: إحداهما فئةٌ تقاتِلُ، فقطع الكلامَ عن أولِه، واستأنفه، أو التقدير: منهما فئة، فيكون مبتدأ محذوف الخبر، قال الفراء: «ولو خفضت لكان جيدا: تردّه على الخفض الأوّل؛ كأنك قلتَ: كذي رجلين: كذي رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ سقيمةٍ. وكذلك يجوز خفض الفئة والأخرى على أوّل الكلام»[3]، قال الطبري: «وكذلك تفعل العرب في كل مكرر على نظير له قد تقدمه، إذا كان مع المكرر خبر، تردُّه على إعراب الأوّل مرة، وتستأنفه ثانيةً بالرفع، وكذلك الخفض في قوله: «فئة»، جائز على الردّ على قوله: ﴿ **فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتا** ﴾، في فئةٍ تقاتل في سبيل الله»[4]، والقول بالجرّ على البدل التفصيلي، وهو بدل كل من كل، نزولا مع ما أجازته العربية في التفصيل، من الاتباع أو القطع رفعًا، يستلزم قراءة الجرّ، وهو قيد لا مسوّغ له، فضلا عن عطف (أخرى) عليها بالخفض أيضا، ثم بخفض (كافرة) صفة لها، وليس في هذه التأويلات فائدة متحصّلة، أما القول بالبدل من فاعل ﴿ **الْتَقَتا** ﴾، قال أبو البقاء: «وقيل: فئة وما عُطف عليها على قراءة من رفع بدل من الضمير في ﴿ **الْتَقَتا** ﴾»[5]، ففيه نظر أيضًا؛ قال السمين

---

(١) يُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٤٢، ومعجم القراءات القرآنية: ٩-١٠.

(٢) الكشّاف: ٣/ ١٦٣، ويُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٤٢.

(٣) معاني القرآن: ١/ ١٩٢، ويُنظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/ ٢١٠.

(٤) جامع البيان: ٥/ ٢٤٣-٢٤٤، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٣/ ١٤، والمحرر الوجيز: ١/ ٤٨٠، والدرّ المصون: ٣/ ٤٥.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٤٣.

الحلبي: «قوله: ﴿ **فِئَةٌ تُقاتِلُ** ﴾ العامّة على رفع «فئة» وفيها أوجهٌ، أحدها: أن يرتفعَ على البدلِ من فاعل «التقتا»، وعلى هذا فلا بدَّ من ضمير محذوفٍ يعودُ على «فئتين» المتقدّمتين في الذكر، ليسوغَ الوصفُ بالجملة، إذ لو لم يُقَدَّرْ ذلك لما صَحَّ، لخلوِّ الجملةِ الوصفيةِ من ضميرٍ، والتقديرُ: (في فئتين التقَتْ فئةٌ منهما وفئةٌ أخرى كافرة)»[1]، ويعلّق الطيبي على قول الزمخشري: (وبالنصب على الاختصاص): «أي: على المدح، يعني: اذكُرْ فئةً لا يخفى شأنُها، وهي التي تجاهد في سبيل الله، وعلى هذا «وأخرى كافرةً» منصوبة على الذمّ؛ لأنها مقابِلةٌ لها ومعطوفة عليها»[2]، أمّا النصب على الاختصاص بإضمار (أعني)، فهو لا يختلف أيضا عن سابقه في استلزامه قراءة النصب خلاف المشهور، وهو لا يخدم المعنى المراد من سياق الآية؛ فالنصب على الاختصاص يأتي من باب الاهتمام وتوضيح المبهمات، قال ابن سيده: «النصب في: فئة، على الاختصاص وليس بجيد؛ لأن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا»[3]، قال السمين الحلبي: «إنما عني النصبَ بإضمارِ فعلٍ لائقٍ، وأهلُ البيانِ يُسَمُّون هذا النحو اختصاصًا»[4]، وكذلك في النصب على الحال، والمسوّغ فيها أن (فئتين) وصفت بقوله (التقتا) فحقّ مجيء الحال بعدها؛ لأن السؤال يكون: وما حال تلك الفئتين الملتقيتين؟ قيل: ﴿ **فِئَةٌ تُقاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرى كافِرَةٌ** ﴾ نصبا على الحال، أي: حالهما كذا وكذا، قال أبو البقاء: «ويُقرأ «فئةً» بالنصب فيهما على أن يكون حالًا من الضمير في (الْتَقَتَا)، تقديره: التقتا مؤمنةً وكافرةً، و«فئةً»، و«أخرى»، على هذا: توطئة للحال»[5]، فسّرها الطيبي بأن: «لفظة «فئة»، ولفظة «أخرى» في القرآن موطئتان للحال، والحال هي: مؤمنةً وكافرةً، كقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** ﴾[6]، وعبّر بقوله: ﴿ **تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** ﴾ عن قوله: «مؤمنةً»؛ لأنه مقابل لقوله: «كافرةً»»[7]، و الاظهر مما تقدم الرفع خبرا

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٤٤.

(٢) فتوح الغيب: ٤/ ٤٢، وينظر: إعراب القرآن المنسوب لابن سيده: ٣/ ١٥، والبحر المحيط: ٢/ ٤١١ .

(٣) إعراب القرآن: ٣/ ١٥، ويُنظر: البحر المحيط: ٢/٤١١.

(٤) الدرّ المصون: ٣/ ٤٦، ويُنظر: روح المعاني: ٣/ ٩٥.

(٥) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٤٣، ويُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ٤٢.

(٦) سورة يوسف: ٢.

(٧) فتوح الغيب: ٤/ ٤٢، وينظر: إعراب القرآن: ٣/ ١٥، والمحرر الوجيز: ١/ ٤٠٨، والدر المصون:

لمبتدأ محذوف تقديره: (الأولى فئة) على نحو الاستئناف تفصيلا وتفسيرا لما قبلها؛ فالرفع هو الوجه الأعنى؛ لأن المعنى: «إحداهما تقاتل في سبيل الله» فهو رفع على استئناف الكلام[1]، فهو أظهر وأقرب، ولم يرجّحه الطيبي.

٨. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والبدل المرفوع والمفعول المطلق والحال:

وجاء هذا المعنى من التعدّد في حاشية الطيبي، في قوله تعالى: ﴿ **وَقالُوا ما فِي بُطُونِ هذِهِ الأَنْعامِ خالِصَةٌ لِذُكُورِنا** ﴾[2]؛ فقالوا في إعراب (خالصة) وجوهًا على النحو الآتي:

الأول: خبر لـ(ما)، أي: (أجنتُها خالصةٌ لذكورنا). والثاني: بدل من (ما)، أي: (خالصةٌ أجنتُها). والثالث: نصب على المصدر، بقراءة من قرأ (خالصةً) بالنصب، أي: (خلصت لذكورنا خالصةً). والرابع: النصب على الحال، أي: (كائنةً لذكورنا). [3].

يقول الزّمخشري: «وأنث (خالِصَةٌ) للحمل على المعنى، لأنّ (ما) في معنى الأجنة، وذكر «مُحَرَّمٌ» للحمل على اللفظ. ونظيره ﴿ **وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ** ﴾[4]، ويجوز أن تكون التاء للمبالغة مثلها في رواية الشعر، وأن تكون مصدرًا وقع موقع «الخالِص»، كالعاقبة، أي: ذو خالصة، ويدلّ عليه قراءة من قرأ: «خالِصَةً» بالنصب على أنّ قوله ﴿ **لِذُكُورِنا** ﴾ هو الخبر، و«خالصةً» مصدر مؤكِّد، ولا يجوز أن يكون حالًا متقدّمة؛ لأن المجرور لا يتقدّم عليه حاله. وقرأ ابن عباس: «خالصةٍ» على الإضافة، وفي مصحف عبد الله: «خالص»»[5]، وعند التخلص من قيدي قراءة النصب خلاف القراءة المشهورة، وتأويل فعل للمصدر، نذهب للأظهر من تلك الاحتمالات وهي الرفع خبرا لـ(ما)، قال الفراء: «ولو نُصبت الخالص والخالصة على القطع، وجعلت خبر ما في اللام التي في

٣/ ٤٦.

(١) يُنظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ١٩٢، ومعاني القرآن، للأخفش: ١/ ٢١٠، وجامع البيان: ٥/ ٢٤٣-٢٤٤. ومفاتيح الغيب: ٧/ ٢٠٥، ،

(٢) سورة الأنعام: ١٣٩.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٢٦٥، ومعجم القراءات القرآنية: ٢/٣٢٣-٣٢٤.

(٤) سورة محمد: ١٦.

(٥) الكشّاف: ٨/ ٣٤٨، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٤/ ٨٠، وفتوح الغيب: ٦/ ٢٦٥.

قوله ﴿ **لِذُكُورِنَا** ﴾ كأنك قلتَ: ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصا وخالصةً كما قال: ﴿ **وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا** ﴾[1]، والنصب في هذا الموضع قليل؛ لا يكادون يقولون: عبدالله قائما فيها، ولكنه قياس»[2]، والأظهر من القراءتين القول بالخبر على المشهور، تجنبا من قيد التكلّف والتقدير، قال الخراط: «ما» موصول مبتدأ، و«خالصة» خبره، والجار «في بطون» متعلّق بالصلة المقدرة»[3]، أمّا الرفع على البدل، فلأنه بدل الشيء من الشيء، وهو بعضه، و(لذكورنا) الخبر[4]، قال ابن سيده: ««خالصة» على الإضافة، وهو بدل من «ما»، أو مبتدأ خبره «لذكورنا» والجملة خبر ما»[5]، أمّا النصب على الحال فمن المضمر المرفوع في قوله (في بطون)، وخبر (ما) (لذكورنا)[6]، قال ابن سيده: «أو على الحال من (ما) على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها؛ ويعني بقوله: على الحال من (ما)؛ أي: من ضمير (ما) الذي تضمّنه خبر (ما)، وهو (لذكورنا)، ويعني بقوله: في إجازته إلى آخره على العامل فيها إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، نحو: زيد قائمًا في الدار، وخبر (ما) على هذه القراءة هو (لذكورنا)»[7]، وعلّق الطيبي لعدم جواز أن يكون حالاً من المجرور في (لذكورنا): «لأنها لا تتقدّم عليه، ولا من الضمير في «لذكورنا»؛ لأنها لا تتقدّم على العامل المعنوي»[8]؛ فالحال «من الضمير الذي في الظرف لا من الذي في (ذكورنا)، ولا من (الذكور)؛ لأنها لا تتقدم على العامل المعنوي، ولا على صاحبها المجرور»[9]، ويرى الطيبي أنّ فيه بحثا من وجهين:

---

(١) سورة النحل: ٥٢.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٣٥٨، ويُنظر: أنوار التنزيل: ١٨٥/٢، والبحر المحيط: ٤/ ٢٣٤، ونظم الدرر، للبقاعي: ٧/ ٢٨٥.

(٣) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٥٨.

(٤) يُنظر: مشكل إعراب القرآن الكريم: ٢٧٣.

(٥) إعراب القرآن: ٤/ ٨٠، والجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٤٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٨٥، والبحر المحيط: ٤/ ٢٣٤، والدرّ المصون: ٥/ ١٨٢.

(٦) يُنظر: مشكل إعراب القرآن الكريم: ٢٧٣.

(٧) إعراب القرآن: ٤/ ٨٠، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٤٧، والبحر المحيط: ٤/ ٢٣٤.

(٨) فتوح الغيب: ٦/ ٢٦٥.

(٩) أنوار التنزيل: ٢/ ١٨٥، ويُنظر: الدرّ المصون: ٥/ ١٨٣.

«أحدهما: أن التقسيم غيرُ حاصر، لجواز أن يكون حالًا من ضمير الاستقراء في: ﴿ **فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ** ﴾. وعليه أبو البقاء[١]، وصاحب «الكشف»[٢]، والبيضاوي[٣]. وثانيهما: إن التعليل بتقديم الحال ضعيف؛ لأنه يؤذن بأنها لو تأخرت عن المجرور لجاز، وأنه لا يجوز معنىً؛ لأن (خالصةٌ) جارية على ما في بطون هذه الأنعام لا على الذكور. يدلّ عليه حمل (خالصةٌ) عليه في قراءة الرفع، وقول المصنّف: «ما ولد منها حيًا، فهو خالص للذكور، لا تأكل منه الإناث» إلى آخره. على أن المالكي أجاز تقديمَها على المجرور، وذكر شواهد ودلائلَ»[٤]، والنصب على المصدر بقراءة النصب أقرب أولى من كونها حالا؛ لأنّ المعنى يتم بـ(لذكورنا)، ولا مسوّغ لهذا النصب سوى تأكيد تحريمها على الإناث، ومقامها يختلف عن مقام الحال الذي وردت فيه في قوله تعالى: ﴿ **إِنْ أَرادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَها خالِصَةً** ﴾[٥]؛ وعند التخلص من قيدي قراءة النصب خلاف القراءة المشهورة، وتأويل فعل للمصدر، نذهب للأظهر من تلك الاحتمالات وهي الرفع خبرا لـ(ما)، ولم يجزم به الطيبي.

٩. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والحال:

ونرى هذا المعنى جليا في قوله تعالى: ﴿ **اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ۞ ما يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلاَّ اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ۞ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هذا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَ فَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ** ﴾[٦]؛ إذ ورد في قوله (لاهية) ما يأتي:

الأول: إنها خبر بعد خبر بقراءة الرفع. والثاني: حال من الضمير في ﴿ **يَلْعَبُونَ** ﴾. والثالث: إنها حال من الضمير في ﴿ **اسْتَمَعُوهُ** ﴾[٧].

---

(١) يُنظر: التبيان: ١/ ٥٤٢.

(٢) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١/ ٤٥٥.

(٣) يُنظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٨٥.

(٤) فتوح الغيب: ٦/ ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٦) سورة الأنبياء: ٣.

(٧) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٢٨٦-٢٨٧، ومعجم القراءات القرآنية: ١٢٩/٤.

قال الزمخشري: «قوله ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ** ﴾ حالان مترادفتان[1]. أو متداخلتان. ومن قرأ ﴿ **لاهِيَةً** ﴾ بالرفع فالحال واحدة؛ لأن ﴿ **لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ** ﴾ خبر بعد خبر، لقوله ﴿ **وَهُمْ** ﴾ واللاهية: من لها عنه إذا ذَهل وغَفل، يعنى أنهم وإن فطِنوا فهم في قلة جدوى فِطنَتهم كأنهم لم يَفطَنوا أصلا، وثبتوا على رأس غفلتهم وذهولهم عن التأمّل والتبصر بقلوبهم»[2]، والقول بنصب (لاهيةً) حالا من الضمير في (يلعبون) على الجوار أولى من سائر الاحتمالات، وجوّز الفرّاء رفع ﴿ **لاهِيَةً** ﴾ تُتبِعهَا «يلعبون»، كقولنا: عبدالله يلهُو وَلاَعبٌ[3]، وفيه نظر؛ لما فيه من قيد التأويل والقراءة خلاف المشهور؛ فهي على الأعم الأغلب في موضع الحال، قال الفرّاء: «منْصوبة على العطف عَلَى قوله ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾؛ لأنّ قوله ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ بمنزلة «لاعبينَ»، فكأنه: إلاّ استمعوه لاعبينَ لاهيةً قلوبهم»[4]؛ أي: حالان مترادفتان، ويرى الثعلبي أنّ ﴿ **لاهِيَةً** ﴾: «نعت تقدّم الاسم، ومن حقّ النعت أن يتبع الاسم في جميع الاعراب، فإذا تقدّم النعت الاسم فله حالتان: فصل ووصل، فحاله في الفصل النصب كقوله سبحانه: ﴿ **خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ** ﴾[5]، ﴿ **وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا** ﴾[6]، و﴿ **لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ** ﴾. وحاله في الوصل حال ما قبله من الإعراب، كقوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هذه الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا** ﴾»[7]، ولو قدرنا: (وهم لاهية) حالا من (استمعوه)، فيكون حالًا بعد حال[8]، بلا فائدة متحصلة، بعد أن أغنى قوله ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ عن ذلك، وفصّل الطيبي قوله: (حالان مترادفتان): «وهي

---

(١) وهي التي تتعدّد وصاحبها واحد، ينظر: مغني اللبيب: ١٤٨/٦.

(٢) الكشّاف: ١٧/ ٦٧٢، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٣٢١، ومفاتيح الغيب: ٢٢/ ١٤١، وفتوح الغيب: ١٠/ ٢٨٦-٢٨٧، والدرّ المصون: ٨/ ١٣١-١٣٢، وروح المعاني: ١٧/ ٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ١٩٨، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٣٢١، وأنوار التنزيل: ٤/ ٤٥.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ١٩٨، ويُنظر: التبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٢٢٩.

(٥) سورة القمر: ٧.

(٦) سورة الإنسان: ١٤.

(٧) الكشف والبيان: ٦/ ٢٦٩، وينظر: معالم التنزيل: ٨٣١، والجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ١٧٢، والآية من سورة النساء: ٧٥.

(٨) ينظر: إعراب القرآن: ٦/ ٣٢١، ومجمع البيان: ٧/ ٥٢.

أن يُجعلا حالين من الضمير في ﴿ **اسْتَمَعُوهُ** ﴾، أو متداخلتان بأن يُجعل ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ حالًا من الضمير في ﴿ **اسْتَمَعُوهُ** ﴾، و﴿ **لاهِيَةً** ﴾ حالًا من الضمير في ﴿ **يَلْعَبُونَ** ﴾»[1]، والأقرب النصب على الحال من ضمير الفاعل في (يلعبون)؛ لأنّ الآية بصدد بيان حال من اقتراب حسابهم وهم في غفلة معرضون، يأتيهم الذكر فيستمعون إليه وهم يلعبون، ومن مصاحبات اللعب أن تكون القلوب لاهية عن الاستماع لما ينفعها؛ فتكون حالا من (يلعبون) وليس من (استمعوه)، قال الفرّاء: «ونَصْبه أيضًا من إخراجه من الاسم المضمر في (يلعبُون)؛ أي: يلعبونَ كذَلك لاهِيةً قلوبهم»[2]، وقال البيضاوي: «﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ يستهزئون لتناهي غفلتهم، وفرط إعراضهم عن النظر في الأمور، والتفكر في العواقب»[3]، وعقّب الطيبي أنّه: «جعل ﴿ **لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ** ﴾ علةً لقوله: ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ على تداخل الحالين، والأولى أن يجعل «لاهية قلوبهم» أمرًا مستقلًا عن ترادف الحالين، أنه قيل: يستمعون مستهزئين، كأنهم ما يستمعون؛ لأنهم ما انتفعوا به؛ ليؤذن به أن استماعهم ذلك لم يكن استماعًا؛ لأنهم ما عملوا بموجبه، بل عكسوا حيث لعبوا، فهم على رأس غفلتهم»[4]، ولا معنى للقول بأنهما حالان مترادفان؛ لأنه يقتضي معنى الرفع: وهم يلعبون وهم لاهية قلوبهم، وإلا فمع قراءة النصب يكون الأظهر (لاهية) حالا من المضمر في (يلعبون) على الجوار، قال ابن عجيبة: «و﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾: حال من فاعل «**اسْتَمَعُوهُ**»، و«**لاهِيَةً**»: حال من واو «**يَلْعَبُونَ**»، و«**قُلُوبُهُمْ**»: فاعل بـ«**لاهِيَةً**»»[5]؛ لما في ذلك من براعة النظم، فضلا عن تراتبية أصحاب الحال وتعدّدهم يضفي على الآية الكريمة المزيد من الإيقاع والتأثير في المتلقي، وهو ما لم يرجّحه الطيبي، فـ﴿ **لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ** ﴾ عنده ليست علةً لقوله: ﴿ **وَهُمْ يَلْعَبُونَ** ﴾ على تداخل الحالين، بل هي أمر مستقل عن ترادف الحالين..

---

(١) فتوح الغيب: ١٠/ ٢٨٦.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ١٩٨، وينظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٦/ ٣٢١.

(٣) أنوار التنزيل: ٤/ ٤٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٢٨٨.

(٤) فتوح الغيب: ١٠/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٥) البحر المديد: ٣/ ٤٤١، ويُنظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٧١٢.

١٠. تعدّد المعنى النحوي بين الخبر والعطف رفعا وجرا والمفعول المطلق والمفعول لأجله:

جاء هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ **كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[١]؛ إذ تحتمل (ذكرى) الحالات الثلاث:

أولا:خبر لمبتدأٍ محذوف؛ أي: (وهو ذكرى). والثاني: الرفع عطفًا على (كتاب)؛ أي: (كتابٌ وذكرى للمؤمنين أنزل إليك). والثالث: النصبَ بإضمار فعلها، كأنه قيل: (لتنذر به وتذكّر تذكيرًا). والرابع: النصب مفعولا لأجله؛ أي: (لتنذر به لأجل الذكرى للمؤمنين). والخامس: الجرّ للعطف على محل (أن تنذر)؛ أي: (للإنذار وللذكرى)[٢].

قال الزمخشري: «فإن قلت: فما محل «ذكرى»؟ قلت: يحتمل الحركات الثلاث. النصبَ بإضمار فعلها، كأنه قيل: لتنذر به وتذكّر تذكيرًا؛ لأن «الذكرى» اسم بمعنى التذكير، والرفعَ عطفًا على (كتاب)، أو بأنّه خبر مبتدأٍ محذوف. والجرَّ للعطف على محل «أن تنذر»، أي: للإنذار وللذكرى»[٣]؛ والأظهر الرفع خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: (وهو ذكرى للمؤمنين)، أمّا النصب على المصدر فهو بإضمار فعلها، كأنه قيل: لتنذر به وتذكّر تذكيرًا، قال الفراء: «والنصب يُراد به: لتنذر وتذّكرَ به المؤمنين»[٤]، ويرى ابن عاشور جواز: «أن يكون العطف عطف جملة، ويكون (ذكرى) مصدرًا بدلًا من فعله، والتّقدير: وذَكِّرْ ذكرى للمؤمنين، فيكون في محلّ نصب»[٥]، وفيه نظر؛ لالتباسه بالنصب مفعولا لأجله؛ قال ابن سيده: «النصب على موضع (لتنذر)؛ لأن موضعه نصب، فيكون إذ ذاك معطوفًا على المعنى، كما عطفت الحال على موضع المجرور في قوله: ﴿ **وَإِذا مَسَّ الإِنْسانَ الضُّرُّ دَعانا لِجَنْبِهِ أَوْ قاعِدًا**

---

(١) سورة الأعراف: ٢.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٣١٦.

(٣) الكشّاف: ٨/ ٣٥٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ٦/ ٣١٦.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٣٧٠، ويُنظر: جامع البيان: ١٠/ ٥٦، والكشف والبيان: ٤/ ٢١٥، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٥/ ٦، وروح المعاني: ٨/ ٧٧.

(٥) التحرير والتنوير: ٨/ ١٤.

أَوْ قائِمًا ﴾[1]، ويكون مفعولاً من أجله، وكما تقول: جئتك للإحسان وشوقًا إليك»[2]، ونظيره قوله تعالى: ﴿ **فَاسْتَجَبْنا لَهُ فَكَشَفْنا ما بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْناهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَذِكْرى لِلْعابِدِينَ** ﴾[3]، وعقّب الطيبي على قوله: (النصب بإضمار فعلها): «روي عن المصنّف أنه قال: «لم أزعم معطوفًا على محل (لتنذر)؛ لأنّ المفعول له يجب أن يكون فاعله وفاعل الفعل المعلّل واحدًا حتى يجوز حذف اللام منه»»[4]، أمّا العطف جرّا على محل «أن تنذر»، فتقديره: للإنذار والذكرى أو للإنذار والتذكير، ويكون قوله (فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ) اعتراضية، فعطف المصدر على الفعل؛ أي: (كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ لِتُنْذِرَ بِهِ وَتذكّر المُؤْمِنِينَ)، بالخفض على معنى «لتنذر»[5]، وفيه نظر؛ لأنه لا يجوز: «أن يُحمل الجرّ على التأويل، كما لا يجوز مررتُ به وزيد»[6]، وقد يكون بالرفع عطفا على (كتاب)، قال الفراء: «﴿ **وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ إن شئت رفعتها على الردّ على الكتاب؛ كأنك قلتَ: كتاب حقّ وذكرى للمؤمنين»[7]، وفيه نظر؛ لدخول كلام كثير بينهما، كالنهي والتعليل، لذا جوّزوا الرفعَ بأنّه خبر مبتدأٍ محذوف؛ أي: (هو ذكرى)، وجاءت الاسمية دلالة الدوام والاستمرارية؛ فهو ذكرى ليس في زمن الدعوة الإسلامية، بل هو ذكرى وتذكير وعظة وموعظة لكل العصور، قال تعالى: ﴿ **وَكُلاًّ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْباءِ الرُّسُلِ ما نُثَبِّتُ بِهِ فُؤادَكَ وَجاءَكَ فِي هذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرى لِلْمُؤْمِنِينَ** ﴾[8]، وعقّب الطيبي على قوله: (أو بأنه خبر مبتدأ محذوف): «قال الزجّاج: «ويجوز

---

(١) سورة يونس: ١٢.

(٢) إعراب القرآن: ٥/ ٦، والتبيان في تفسير القرآن: ٤/ ٣٤٢، والبحر المحيط: ٤/ ٢٦٨، والدرّ المصون: ٥/٢٤٤.

(٣) سورة الأنبياء: ٨٤.

(٤) فتوح الغيب: ٦/ ٣١٦.

(٥) يُنظر: الكشف والبيان: ٤/ ٢١٥، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٥/ ٦، والتحرير والتنوير: ٨/ ١٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٠٨.

(٦) التبيان في تفسير القرآن: ٤/ ٣٤٣.

(٧) معاني القرآن: ١/ ٣٧٠، وجامع البيان: ١٠/ ٥٦، والكشف والبيان: ٤/ ٢١٥، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٥/ ٦، معالم التنزيل: ٤٥٥.

(٨) سورة هود: ١٢٠.

أن يكون (وهو ذكرى للمؤمنين)، كقولك: (هو ذكرٌ للمؤمنين)»[1]، فإذا قلتَ: ما الفرق بينه إذا كان عطفًا على (كتاب)، وبينه إذا كان خبرَ مبتدأ محذوف؟ أجاب الطيبي بأنّ: «المعنى على الأول: هو جامع بين كونه كتابًا، وكونه ذكرى للمؤمنين أُنذِر به، وعلى الثاني: عطف جملةٍ على جملة، أي: هو كتاب منزل من عند الله؛ لإنذار الكافرين، وهو ذكرى للمؤمنين، وبشارة لهم، فيكون كل من الوصفين مستقلين بنفسهما، والتركيبان مستبدين برأسهما. وهذا يؤيّد الوجه الثاني في تفسير الحرج[2]، فيكون من إرادة التبليغ والتحدي، فتكون الآية على وزان قوله تعالى: ﴿ **فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ولَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾»[3]، لذا يكون الأقرب الرفع خبرا لمبتدأ، والتقدير: (وهو ذكرى للمؤمنين)، وهو ما رجّحه الطيبي.

١١. تعدّد المعنى النحوي بين النصب على المصدر والبناء على الفعل الماضي:

هذا التعدّد ورد في قوله تعالى: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذابٌ أَلِيمٌ بِما كانُوا يَكْفُرُون** ﴾[4]؛ إذ ورد في إعراب المصدر (وَعْدَ) وجهان:

الأول: نصب على المصدر، وهو مؤكّد لقوله: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾، والتقدير: (إليه مرجعكم وَعَدَ وَعْدَ الله حقًّا). والثاني: (وَعَدَ اللهُ)، بقراءتها على لفظ الفعل، أي: (وَعَدَ الله حقًّا)[5].

يقول الزمخشري: «﴿ **وَعْدَ اللَّهِ** ﴾ مصدر مؤكِّد لقوله: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾، و(حَقًّا) مصدر مؤكِّد لقوله: ﴿ **وَعْدَ اللَّهِ** ﴾. وقُرئ: (وَعَدَ اللهُ)، على لفظ الفعل»[6]، وعلّق الطيبي على قراءة من قرأ (أنّه يبدأُ الخلق) بالفتح: «يجوز أن يكون منصوبًا بفعل مقدّرٍ ناصبٍ له، أي: وعَدَ

(١) فتوح الغيب: ٦/ ٣١٦، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣١٦، وإعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٥/ ٦، والتبيان في تفسير القرآن: ٤/ ٣٤٣، والدرّ المصون: ٥/ ٢٤٤.

(٢) أي: المعنى الحقيقي للحرج وهو الضيق في قوله تعالى: ﴿ **فَلا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ** ﴾.

(٣) فتوح الغيب: ٦/ ٣١٦-٣١٧، والآية من سورة البقرة: ٢٣ - ٢٥.

(٤) سورة يونس: ٤.

(٥) يُنظر: فتوح الغيب: ٧/ ٤١٩.

(٦) الكشّاف: ١١/ ٤٦٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ٧/ ٤١٨-٤١٩، والدرّ المصون: ٦/ ١٤٨.

اللهُ وعدًا بدءَ الخلق»[1]، والأحسن أن يكون (وعد) مصدراً لتأكيد سياق سابق؛ أي: إن هناك جملة مُقدّرة تدلّ على ما سبق من القول بتقدير: (ذلك الذي وعدنا أو قلنا به هو وعد الله حقا) على نحو التوكيد لما قلناه، والقول بقراءته على لفظ الفعل الماضي فيه قيد التأويل والتكلّف، زيادة على إضمار مفعول به لـ(وعدَ)؛ أي: «وعدَ اللهُ أنّه يرجعكم إليه جميعا»، قال ابن جني: «ولا يجوز أن يكون «إنه» منصوبة الموضع بنفس «وعد»؛ لأنه قد وصف بقوله: «حقا»، والصفة إذا جرت على موصوفها أذنت بتمامه وانقضاء أجزائه، فهي من صلته، فكيف يوصف قبل تمامه؟»[2]، لذا يكون الأظهر النصب على المصدرية؛ لما فيه من التأكيد، قال الطبري: «فأخرج (وعد الله) مصدَّرًا من قوله: ﴿ **إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ** ﴾؛ لأنه فيه معنى (الوعد)، ومعناه: (يعدكم الله أن يحييكم بعد مماتكم وعدًا حقًّا)، فلذلك نصب ﴿ **وَعْدَ اللهِ حَقًّا** ﴾»[3]، فيكون قوله (إليه مرجعكم جميعا) نتيجة تقدمت على العلة والسبب؛ لأنّ تعليل هذا الرجوع هو بقوله (أنه يبدأ الخلق ثم يُعيده)، وهذا التقديم للمعلول على العلة هو للتأكيد والتخصيص «أشير به إلى حجتين من الحجج المستعملة في القرآن لإثبات المعاد: أما قوله: «إنه يبدؤا الخلق ثم يعيده» فلأن الجاري من سنة الله سبحانه أنه يفيض الوجود على ما يخلقه من شيء، ويمدّه من رحمته بما تتم له به الخلقة فيوجد ويعيش ويتنعم برحمة منه تعالى ما دام موجودا حتى ينتهي إلى أجل معدود»[4]، وما أكّده بعدها بمصدر (وعد الله) المتعلق به، ثم تعليل ذلك الرجوع إليه سبحانه، وارتباط وعد الله بما قبلها أكثر نفعا من تعلّقها بما بعدها ولا سيما مع قراءة الكسر (إنّه يبدأُ الخلق)؛ بدلالة عدم استقامة النظم على تقدير: (إنّه يبدأ الخلق وعدا من الله حقا إليه مرجعكم جميعا)، قال تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ خالِدِينَ فِيها أَبَدًا وَعْدَ اللهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلا** ﴾[5]، ومثله في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ۞ خالِدِينَ فِيها وَعْدَ اللهِ**

(١) فتوح الغيب: ٧/ ٤١٩.

(٢) المحتسب: ١/ ٣٠٧، ويُنظر: مجمع البيان: ٥/ ١١٨.

(٣) جامع البيان: ١٢/ ١١٥، ويُنظر: مشكل إعراب القرآن الكريم: ٣٣٩، ومعالم التنزيل: ٥٩٤،، والدرّ المصون: ٦/ ١٤٨، والميزان: ١٠/١٠، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٢٤.

(٤) الميزان: ١٠/ ١٠.

(٥) سورة النساء: ١٢٢.

حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾[1]، فـ(وعد) مصدرية لتأكيد سياق سابق؛ أي: إنّ هناك جملة مُقدّرة تدلّ على ما سبق من القول بتقدير: (ذلك الذي وعدنا أو قلنا به هو وعد الله حقا) على نحو التوكيد لما قلناه، وأشار الزمخشري لهذا الترجيح، ولم يقرّره الطيبي، بل احتمل قراءة الفعل الماضي (وعدَ)، وهو ما يراه الباحث تكلّفا، وبُعدا عن الفائدة المتحصّلة من إرادة المصدرية والتأكيد لرجوعنا إليه سبحانه وتعالى.

١٢. تعدّد المعنى النحوي في محل الجملة الاسمية بين الاستئناف رفعًا والصفة نصبًا وجرًا وتوجيه الموصوف:

وهذا المعنى من التعدّد ورد في قوله تعالى: ﴿ **وَكَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثاثًا وَرِءْيًا** ﴾[2]؛ إذ وردت في قوله ﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ الوجوه الآتية:

أولا: مبتدأ وخبر على الاستئناف. ثانيا: مبتدأ وخبر والجملة صفة (كم) نصبا. ثالثا: مبتدأ وخبر والجملة صفة (قرن) نصبا على المعنى، تقديره: (وكم أهلكنا قبلهم قرنًا هم أحسن أثاثاً). رابعاً: أو الجملة في محل جر تقديره (من قرنٍ قومٌ صفتهم حسن الاثاث والوجاهة)[3].

قال الزمخشري: «﴿ **كَمْ**﴾ مفعول ﴿ **أَهْلَكْنا** ﴾ و﴿ **مِنْ** ﴾ تبيين لإبهامها، أي: كثيرًا من القرون أهلكنا. وكلّ أهل عصر قرن لمن بعدهم؛ لأنهم يتقدّمونهم. و﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ في محل النصب صفة لـ﴿ **كَمْ**﴾. ألا ترى أنك لو تركت (هُمْ)؛ لم يكن لك بدّ من نصب (أَحْسَنُ) على الوصفية؟»[4]؛ وعقّب الطيبي على قوله: (لم يكن لك بدٌّ من نصب (أَحْسَنُ) على الوصفية): «معناه: أن قولهم: ﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ يجب إجراؤه على الوصف دون الاستئناف؛ إذ لو جيء مفردًا لم يكن بُدٌّ من نصبه على الوصف. قال أبو البقاء: ﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ صفةُ (كم)»[5]،

---

(١) سورة لقمان : ٨-٩.

(٢) سورة مريم: ٧٤.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٨٣.

(٤) الكشّاف: ١٦/ ٦٤٥، ويُنظر: فتوح الغيب: ١٠/ ٨٣.

(٥) فتوح الغيب: ١٠/ ٨٣، ويُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٧٩، وأنوار التنزيل: ١٧/٤، والبحر المحيط: ٦/ ١٩٨، والدرّ المصون: ٧/ ٦٢٩-٦٣٠.

وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ (كَمْ) الاستفهامية أو الخبرية لا تُوْصَفُ ولا يُوْصَفُ بها[1]، فالقول بأنها صفة لـ(كم) لا يُؤخذ به، وكذلك الاستئناف؛ بدلالة الضمير (هم)؛ فالجملة متعلّقة بـ(قرن) على نحو الصفة، والاستئناف يقطع المعنى ولا يحقق فائدة، فالتقدير: قد (أهلكنا قبلهم قرونا هم أحسن)، فجيء بـ(قرن) بلفظ المفرد والمقصود الجمع (قرونا)، وهي كناية عن الأمم السالفة المُهلَكة، و﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ في محل نصب صفة «قرن»؛ لأنّ (من) تبيين لإبهامها؛ أي: كثيرًا من القرون أهلكنا، و(قرن): مجرور لفظا منصوب محلا، فالوصف لتلك القرون وليس لـ(كم) الخبرية، فهي لا تُوصف، قال أبو حيان: «﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ في موضع الصفة لقرن، وجُمع؛ لأن القرن هو مشتمل على أفراد كثيرة فرُوعي معناه، ولو أفرد الضمير على اللفظ لكان عربيًا، فصار كلفظ جميع، قال: ﴿ **وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ** ﴾[2]، وقال: ﴿ **أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ** ﴾[3]، فوصفه بالجمع وبالمفرد»[4]، وقال الخراط: «﴿ **كَمْ**﴾ خبرية مفعول مقدّم، الجار ﴿ **مِنْ قَرْنٍ** ﴾ متعلق بصفة لـ«كَمْ»، وجملة ﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ نعت لـ﴿ **قَرْنٍ** ﴾، وجُمِع الضمير؛ حملا على معناه»[5]، فالآية بصدد تبيان هلاك الأقوام السابقة الذين كانوا أشدّ قوة وآثارا من قريش والمشركين، فكان سياق الآيات السابقة مع هذه الآية بحاجة لوصف تلك القرون بأنهم كانوا أحسن متاعا ومالا وجاها ومنظرا، وامتلكوا من الهيبة والملك الدنيوي، لكن عاقبتهم الهلاك والسخط الإلهي، فالترجيح يذهب بجعل جملة ﴿ **هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ صفة لـ«قرن»، وهو المشتمل على أفراد كثيرة فروعي معناه وكل أهل عصر قرن لمن بعدهم؛ لأنهم يتقدمونهم وهو مجاز مرسل ذكر الوقت وأراد الأقوام التي عاصرته، وهو ما يراه الطيبي بأنه يجب إجراؤه على الوصف دون الاستئناف.

---

(١) يُنظر: البحر المحيط: ٦/ ١٩٨، والدرّ المصون: ٧/ ٦٢٩-٦٣٠.

(٢) سورة يس: ٣٢.

(٣) سورة القمر: ٤٤.

(٤) البحر المحيط: ٦/ ١٩٨، ويُنظر: الدرّ المصون: ٧/٦٣٠.، وروح المعاني: ١٦/ ١٢٦.

(٥) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٧٩.

١٣. تعدّد المعنى النحوي في محل الجملة الأسمية بين الاستئناف والرفع خبرًا لـ«إنّ» والنصب على الحال:

وُجد هذا المعنى من التعدّد في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّما يَنْكُثُ عَلى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفى بِما عاهَدَ عَلَيْهُ اللهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا** ﴾[١]؛ إذ قالوا في توجيه دلالة قوله تعالى: ﴿ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾، إنها:

أولا: مبتدأ وخبر، والجملة مستأنفة في محل رفع خبر ثانٍ لـ«إنّ»، بعد خبرها الأول: ﴿ **إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ** ﴾. وثانياً: جملة حال من ضمير الفاعل في ﴿ **يُبايِعُونَ** ﴾[٢].

قال الزّمخشري: «لما قال: ﴿ **إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ** ﴾ أكّده تأكيدًا على طريقة التخييل، فقال: ﴿ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾، يريد: أن يد رسول الله التي تعلو أيدي المبايعين: هي يد الله، والله تعالى منزّه عن الجوارح وعن صفات الأجسام، وإنما المعنى: تقرير أن عقدَ الميثاق مع الرسول كعقده مع الله، من غير تفاوت بينهما، كقوله: ﴿ **مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ اللَّهَ** ﴾[٣]، والمراد: بيعة الرضوان»[٤]، وعقّب الطيبي على قوله: (أكّده تأكيدًا على طريقة التخييل): «يعني: لما رُوعيت المشاكلة بين قوله: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ** ﴾ وبين قوله: ﴿ **إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ** ﴾، بُنيَ عليها قوله: ﴿ **يَدُ اللَّهِ** ﴾ على سبيل الاستعارة التخييلية؛ تتميمًا لمعنى المُشاكلة، وهو كالترشيح للاستعارة، أي: إذا كان الله مُبايعًا، ولا بد للمُبايع – كما تُعُورِف واشتهر – من الصفقة باليد، فتُتخيّل اليد لتأكيد معنى المشاكلة، وإلا فجلَّ جنابُه الأقدسُ عن الجارحة. هذا هو المراد من قول صاحب (المفتاح): «وأمّا حُسن الاستعارة التخييلية: فأن تكون تابعة للكناية، ثم إذا انضمّ إليها المُشاكلة كانت أحسن وأحسن»»[٥]، والأحسن أن تكون الجملة حالا من ضمير الفاعل في ﴿ **يُبَايِعُونَ** ﴾، فهو أولى، والتقدير: (مبايعةً كائنةً يد الله

---

(١) سورة الفتح: ١٠.

(٢) يُنظر: فتوح الغيب: ١٤/ ٣٨٣.

(٣) سورة النساء: ٨٠.

(٤) الكشّاف: ٢٦/ ١٠٢٥، ويُنظر: مجمع البيان: ٩/ ١٤٤، وفتوح الغيب: ١٤/ ٣٨٢-٣٨٤، والبحر المحيط: ٨/ ٩٢، والبحر المديد: ٥/ ٣٨٩.

(٥) فتوح الغيب: ١٤/ ٣٨٢-٣٨٣، وينظر: مفتاح العلوم للسّكّاكي: ٣٨٨.

فوق أيديهم)، والمعنى عند الآلوسي بأنّ ﴿ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾ استئناف مؤكّد لما قبله؛ لأنه عبارة عن المبايعة[1]، قال الطباطبائي: «تنزيل بيعته ﷺ منزلة بيعته تعالى بدعوى أنها هي، فما يواجهونه ﷺ به من بذل الطاعة لا يواجهون به إلا الله سبحانه؛ لأن طاعته طاعة الله، ثم قرره زيادة تقرير وتأكيد بقوله: ﴿ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾ حيث جعل يده ﷺ يد الله، كما جعل رميه ﷺ رمي نفسه في قوله: ﴿ **وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى** ﴾»[2]، ثمّ قرروا أنّ الجملة في محل رفع خبر ثانٍ لـ«إنّ»، بعد خبرها الأول: ﴿ **إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ** ﴾[3]، وهذا الاحتمال لا يخدم المعنى المراد من إيصال فكرة أنّ من يبايع النبيّ محمدا ﷺ هو في الحقيقة يبايعه ويدُ الله فوق يده، وهي فكرة من فائدتين؛ الأولى: إن البيعة هي لله في الحقيقة، وهو إقرار بالإيمان بالله وملائكته وكتبه وأنبيائه، والفكرة الأخرى هي أن يد الله فوق أيديهم من باب التسديد والعناية الإلهية لهذه الأمة التي لازمت الرسول ﷺ وأيّدته ونصرته في جميع مواطن دعوته المباركة، وعلى الرغم من القول بالتأكيد، فإنه لا ينفي عنها الحالية من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَ**»، فإن قلتَ: فيه نظر؛ لأن: «في جواز ذلك مع كونها اسمية غير مقترنة بالواو كلام»[4]، قلتُ: إنّ جملة ﴿ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾: «مقرّرة لمضمون جملة ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ** ﴾ المفيدة أن بيعتهم النبي ﷺ في الظاهر، هي بيعة منهم لله في الواقع، فقررته جملة ﴿ **يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ** ﴾ وأكّدته، ولذلك جُرّدت عن حرف العطف»[5]، لذا يكون القول بالحال به فائدة أكثر من مجرد الإخبار بأنّ الذين يبايعونك يد الله فوق أيديهم، بل الخبر وقع في قوله: ﴿ **إِنَّما يُبايِعُونَ اللهَ** ﴾ على سبيل الحصر، ثمّ الحاجة لبيان الحال من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَكَ**»؛ أي: هم في حال البيعة يدُ الله فوق أيديهم؛ أي: نصرته ونعمته وقوته[6]، فالجملة حال من ضمير الفاعل في «**يُبايِعُونَ**»، والتقدير: (مبايعةً كائنةً يد

(١) يُنظر: روح المعاني: ٢٦/ ٩٧.

(٢) الميزان: ١٨/ ٢٧٩، والآية من سورة الأنفال: ١٧.

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٧٦، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٦٥، وفتوح الغيب: ١٤/ ٣٨٣، الدرّ المصون: ٩/ ٧١١، وروح المعاني: ٢٦/ ٩٧.

(٤) روح المعاني: ٢٦/ ٩٧.

(٥) التحرير والتنوير: ٢٦/ ١٥٨.

(٦) يُنظر: المفردات في غريب القرآن: ٥٥١، ومفاتيح الغيب: ٢٨/ ٨٧، ولسان العرب: ٦/ ٤٩٥٤.

الله فوق أيديهم)[1]، وهو ما استعرضه الطيبي من قول أبي البقاء، وإن لم يجزم به.

ثانياً: دلالة الحروف

توطئة:

أخذ هذا البحث في تبيان ما للحرف من أثر في تغيّر معنى الجملة؛ لذا لم تُقسم الفقرات على أساس ما عُرف عن الحرف من كونه حرف جرّ أو عطف أو نفي وغيره، بل كان المنهج الذي اعتمده البحث في الخوض في معانيه المحتملة، ثم تقرير معناه الحقيقي، وبابه الذي جاءه به، وتحديد نوعه في نهاية كلّ مسألة. وقد لا يكون هناك تبادل أدوار أو تناوب بين الحروف، بل يأتي الحرف على بابه ومعناه، بعد التأمّل في مقاصده من زوايا عدة، فجاءت مسائل هذا المبحث على النحو الآتي:

١. تعدّد المعنى النحوي في (إلى) بين انتهاء الغاية أو معنى الإضافة أو الحال، ومعنى (مع):

وجاء هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿ **قالَ مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ قالَ الْحَوارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصارُ اللهِ آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ** ﴾[2]، إذ ورد في (إلى) معنيان:

الأول: (إلى) لانتهاء الغاية. والثاني: فيها معنى الإضافة، أي ضم الشيء الى الشيء مما لم يكن معه والتقدير: (من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصرونني كما نصرني). والثاني: أن تكون (إلى) بمعنى (مع)، ومعناه: (من أنصاري مع الله).والثالث: أن تتعلق بمحذوف حال من الياء، أي: (من انصاري ذاهبًا الى الله ملتجئًا إليه)[3].

قال الزمخشري: «و﴿ **إِلَى اللَّهِ** ﴾ من صلة ﴿ **أَنْصارِي** ﴾ مضمّنًا معنى الإضافة، كأنّه قيل: مَن الذين يُضيفون أنفسَهم إلى اللَّه، ينصرونني كما ينصُرُني؟ أو يتعلق بمحذوف حالًا

---

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٦٥، وأنوار التنزيل: ٥/ ١٢٧، وفتوح الغيب: ١٤/ ٣٨٣، والدرّ المصون: ٩/ ٧١١، وإرشاد العقل السليم: ٨/ ١٠٦، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٢٠٩.

(٢) سورة آل عمران: ٥٢.

(٣) يُنظر: فتوح الغيب: ٤/ ١١٧.

من الياء، أي: من أنصاري ذاهبًا إلى اللَّه ملتجئا إليه؟»[1]، والأظهر من السياق أن (إلى) هنا جاءت على بابها، وليس بمعنى (إلى)، وعلى هذا المعنى يستند ترجيحنا، وقد تحدث المفسرون عن أن ﴿ **إِلَى** ﴾ ها هنا بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَآئِكُمْ** ﴾[2]؛ أي: مع نسائكم[3]، قال الفراء: «وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممتَ الشيء إلى الشيء ممّا لم يكن معه؛ كقول العرب: إنّ الذود إلى الذود إبل؛ أي: إذا ضممتَ الذود إلى الذود صارت إبلا. فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدِم فلان وإليه مال كثير. وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله: ﴿ **وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلَى أَمْوالِكُمْ** ﴾[4]، معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم»[5]، ورفض الزجّاج أيضا أن تكون الآية ذاهبة إلى أن (إلى) بمعنى (مع): «وهذا الباب يتلقاه الناس معسولا ساذجا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنهم، وأوقفهم دونه، وهذا في الحقيقة من باب الحمل على المعنى، فقوله: ﴿ **مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ** ﴾، معناه: من يُضيف نصرتَه إلى نصرة الله، وكذا ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾؛ أي: مضمومة إليها، وكذلك قوله: ﴿ **هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى** ﴾، وأنت إنما تقول: هل لك في كذا؟ لكنه لما كان هذا دعاء منه عليه السلام له، صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى، وأمّا قوله: ﴿ **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾، فليس (في) بمعنى (على)، وإنما هو على بابه؛ لأنّ المصلوب في الجذع، والجذع وعاء له»[6]، وعقّب الطيبي على قوله: (مضمّنًا معنى الإضافة): «قال الزجّاج: معناه: من أنصاري

---

(١) الكشّاف: ٣/ ١٧٣-١٧٤، ويُنظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٩، وفتوح الغيب: ٤/ ١١٧، والبحر المحيط: ٤٩٤/٢، والإتقان: ٣٢٦، والبحر المديد: ٣٥٧/١.

(٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) يُنظر: الكشف والبيان: ١٥٦/١، وفقه اللغة، للثعالبي: ٢/ ٦١٦، والوجيز، للواحدي: ١/ ٢١٢، ومغني اللبيب: ١/ ٨٨، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٢٣٣، والإتقان: ٣٢٦.

(٤) سورة النساء: ٢.

(٥) معاني القرآن: ١/ ٢١٨، ويُنظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/ ٢٤٤، والجنى الداني في حروف المعاني: الباب الثالث/٣٨٥-٣٨٦، والقاموس المحيط، مادة (الى): ١٣٤٨.

(٦) إعراب القرآن: ٣/ ٨٠٦، وينظر: معاني القرآن، للنحّاس: ١١٤٨، والخصائص: ٢/ ٣٠٩، والمحرر

مع الله، و«إلى» إنما قاربت معنى «مع»؛ لأنها إذا عُبِّر عنها بها أفاد معناها، لا أن «إلى» بمعنى «مع»؛ لأنّ إلى: لانتهاء الغاية، ومع: لضمّ الشيء إلى الشيء، المعنى: من يُضيف نصرتَه إياي إلى نصرته تعالى؟ ولما أنّ الحروف قد تتقارب في الفائدة ربما يظنّ الضعيف بعلم اللغة أن معناها واحد»[1]، ونظير هذه الآية في قوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصارَ اللهِ كَما قالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوارِيِّينَ مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ قالَ الْحَوارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصارُ اللهِ** ﴾[2]، قال الزمخشري: «فإن قلتَ: ما وجه صحة التشبيه وظاهره تشبيه كونهم أنصارًا بقول عيسى (صلوات الله عليه): ﴿ **مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ** ﴾؟ قلتُ: التشبيه محمول على المعنى، وعليه يصحّ. والمراد: كونوا أنصار الله كما الحواريون أنصار عيسى حين قال لهم: ﴿ **مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ** ﴾. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿ **مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ** ﴾؟ قلت: يجب أن يكون معناه مطابقًا لجواب الحواريين ﴿ **نَحْنُ أَنْصارُ اللهِ** ﴾ والذي يطابقه أن يكون المعنى: من جندي متوجهًا إلى نصرة الله، وإضافة ﴿ **أَنْصارِي** ﴾ خلاف إضافة ﴿ **أَنْصارُ اللهِ** ﴾ فإنّ معنى ﴿ **نَحْنُ أَنْصارُ اللهِ** ﴾: نحن الذين ينصرون الله. ومعنى ﴿ **مَنْ أَنْصارِي** ﴾ مَن الأنصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله؛ ولا يصحّ أن يكون معناه: من ينصرني مع الله؛ لأنه لا يطابق الجواب. والدليل عليه: قراءة من قرأ: «من أنصار الله»»[3]، وذهب أبو حيان في بيان قوله تعالى: ﴿ **وَإِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ** ﴾[4]: «وزعم قوم، منهم النضر بن شميل: أن (إلى) هنا بمعنى (مع)؛ أي: وإذا خلوا مع شياطينهم، كما زعموا ذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾ ﴿ **مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ** ﴾؛ أي: مع أموالكم، ومع الله، ولا حجة في شيء من ذلك»[5]، وقال المرادي: «و«إلى» في هذا أبلغ من «مع»؛ لأنك لو قلتَ: من ينصرني مع فلان، لم يدلّ على أن فلانًا وحده ينصرك، ولا بد، بخلاف (إلى)، فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة، مجزوم بها؛ إذ المعنى على التضمين:

الوجيز: ١/ ٤٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٥/ ١٤٨-١٤٩.

(١) فتوح الغيب: ٤/ ١١٧، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤١٦.

(٢) سورة الصف: ١٤.

(٣) الكشّاف: ٢٨/ ١١٠٤-١١٠٥، ويُنظر: المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/١٢١.

(٤) سورة البقرة: ١٤.

(٥) البحر المحيط: ١/ ٢٠١.

من يضيف نصرته إلى نصرة فلان»[1]؛ فهو ليس تضمينا بالمعنى الحرفي بقدر إرادة (إلى) نفسها؛ لأن المعنى من أنصاري في مضيّهم وسعيهم إلى الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿ **فَفِرُّوا إِلَى اللهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ** ﴾[2]، فهو سعي إليه وفرار إليه سبحانه، فمن منكم يمضي بطريق النصرة هذا إليه سبحانه، ويُضيف نصرتَه إلى نصرة الله تعالى، فـ(إلى) بهذا المعنى على بابها، وطلب النصرة؛ ليحتمي بها من قومه ويظهر الدعوة[3]، وهو اختيار الزمخشري، وتبعه الطيبي على ذلك.

٢. تعدّد المعنى النحوي في (الواو) بين العطف والحال:

نجد هذا التعدّد جليا في قوله تعالى: ﴿ **أَ يَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنابٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ لَهُ فِيها مِنْ كُلِّ الثَّمَراتِ وَأَصابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفاءُ فَأَصابَها إِعْصارٌ فِيهِ نارٌ فَاحْتَرَقَتْ كَذلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآياتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ** ﴾[4]؛ إذ جاءت (الواو) في قوله تعالى: ﴿ **وَأَصابَهُ الْكِبَرُ** ﴾ بمعنيين:

الأول: الواو حالية، وصاحبها (أحدكم)، و(قد) مقدّرة؛ أي: إن تكون له جنة... وقد أصابَه الكِبَر. والثاني: أن تكون الواو عاطفة على قوله (أن تكون) على تأويل الماضي؛ أي: لو كانت له جنة وأصابَه الكِبَر[5].

قال الزّمخشري: «فإن قلتَ: علامَ عُطف قوله: ﴿ **وَأَصابَهُ الْكِبَرُ** ﴾؟ قلتُ: الواو للحال لا للعطف، ومعناه: أن تكون له جنة وقد أصابه الكِبرُ، وقيل: يُقال: وددت أن يكون كذا ووددت لو كان كذا، فحمل العطف على المعنى، كأنه قيل: أيودّ أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر»[6]، والأقوى كون الواو حالية، وصاحبها (أحدكم)، و(قد) مقدّرة؛ أي: (أن تكون له

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: الباب الثالث/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) سورة الذاريات: ٥٠.

(٣) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ١٤٩، والبحر المحيط: ٢/ ٤٩٤، وتفسير القرآن العظيم: ٢/ ٤٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٦٦.

(٥) يُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٥٢٨-٥٢٩.

(٦) الكشّاف: ٣/ ١٥١، ويُنظر: إعراب القرآن، المنسوب لابن سيده: ٢/ ٥٥، ومفاتيح الغيب: ٧/ ٦٤، وأنوار التنزيل: ١/ ١٥٩، وفتوح الغيب: ٣/ ٥٢٨-٥٢٩، والبحر المحيط: ٢/ ٣٢٧.

جنة... وقد أصابَه الكِبَر)، ورجّحه ابن سيده، فالظاهر عنده أن الواو للحال: «وقد مقدّرة؛ أي: وقد أصابه الكبر، كقوله: ﴿ **وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ** ﴾[1]، ﴿ **وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا** ﴾[2]، أي: وقد كنتم، و: قد قعدوا»[3]، ويعقّب الطيبي على قول الزمخشري: (علامَ عُطف قوله: ﴿ **وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ** ﴾؟: «يعني: أن الواو تستدعي معطوفًا عليه ﴿ **أَنْ تَكُونَ** ﴾ لا يصحُّ أن يُعطفَ عليه؛ لكونه مضارعًا، وهذا ماضٍ، وأجاب: أن الواو ليست للعطف، بل للحال، وصاحبها: ﴿ **أَحَدَكُمْ** ﴾، وقد: مُقدّرةٌ»[4]، قال الطبري: «وكيف قيل: ﴿ **وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ** ﴾، وهو فعل ماضٍ، فعطف به على قوله: ﴿ **أَ يَوَدُّ أَحَدُكُمْ** ﴾؟ قيل: إنّ ذلك كذلك؛ لأنّ قولَه: ﴿ **أَ يَوَدُّ** ﴾، يصحّ أن يُوضع فيه «لو» مكان «أن» فلما صلُحت بـ«لو» و«أن» ومعناهما جميعًا الاستقبال، استجازت العرب أن يردّوا «فعل» بتأويل «لو» على «يفعل» مع «أن»، فكأنه قيل: أيودّ أحدكم لو كانت له جنة من نخيل وأعناب، تجري من تحتها الأنهار، له فيها من كلّ الثمرات وأصابه الكبر»[5]، وفيه نظر؛ لأنه يؤدي إلى تغيير اللفظ مع صحة المعنى[6]، وعلى تأويل (ويصيبه)، قال ابن سيده هو من باب: «عطف الماضي على المضارع لوضعه موضعه، وقال الفرّاء: يجوز ذلك في: يودّ؛ لأنه يتلقى مرة بـ(أن)، ومرة بـ(أو)، فجاز أن يُقدّر أحدهما مكان الآخر»[7]، فهو نظير قوله تعالى: ﴿ **يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ** ﴾[8]، أي: فيوردهم، وخلص الطيبي إلى جواز: «أن تكون عاطفة على ﴿ **أَنْ تَكُونَ** ﴾ على تأويل الماضي؛ لأنّ التمنّي هو: طلب حصول ما لا يمكن حصوله، والماضي والمضارع سِيّان في ذلك، فكأنه قيل: لو

---

(١) سورة البقرة: ٢٨.

(٢) سورة آل عمران: ١٦٨.

(٣) إعراب القرآن: ٢/ ٥٥، ويُنظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٢٧، والدرّ المصون: ٢/ ٥٩٧.

(٤) فتوح الغيب: ٣/ ٥٢٨-٥٢٩.

(٥) جامع البيان: ٥/ ٥٥٠-٥٥١.

(٦) يُنظر: الدرّ المصون: ٢/ ٥٩٧.

(٧) إعراب القرآن: ٢/ ٥٥، ويُنظر: معاني القرآن، للفراء: ١/١٧٥، والتبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٣٤١، والبحر المحيط: ٢/ ٣٢٧، والدرّ المصون: ٢/ ٥٩٧.

(٨) سورة هود: ٩٨.

كانت له جنةٌ وأصابه الكبر، ونحوه في التقدير: قوله تعالى: ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ** ﴾[1]، كأنّه قيل: «تصدّقتُ وكنتُ»»[2]. فإن قلتَ: بأن ذلك يقتضي دخول الإصابة في حيز التمني: ﴿ **وَأَصَابَهُ الكبر** ﴾ لا يتمناها أحد؟ قلتُ: إن ذلك غير وارد؛ لما أن الاستفهام للإنكار فهو ينكر الجمع بينهما[3]؛ فإن قلت: العطف على (أن تكون)؛ حملا لـ(وأصابه) على معنى (ويصيبه)؛ لأنه وحسب السياق حكاية عدم تمنّي ذلك في المستقبل، والحال لا تعمل في ذلك السياق المستقبلي؛ أي: ولا يودّ أحد منكم أن تكون له تلك الحكاية مستقبلا، من الانتقال من الجنة ثم إلى الكِبَر ثم الإعصار والاحتراق، قلت: لم يرجّح الطيبي العطف بهذا المعنى تحديدا، بل أجاز العطف على ﴿ **أَنْ تَكُونَ** ﴾ على تأويلها بالماضي؛ فكأنه قيل: لو كانت له جنةٌ وأصابه الكبر، ولم يؤيّده البحث؛ لما فيه من تغيير اللفظ مع صحة المعنى، علما أن الحال تعمل كأن تكون حكاية حال ماضية وهناك ايضا حكاية حال في المستقبل.

والقول بالحال يخلص الجملة من قيد التأويل، سواء بتأويل الماضي بالمضارع؛ أي: ويصيبه، أم بتأويل المضارع بالماضي؛ أي: «لو كانت له جنة»، فالجملة بتقدير (قد) في موضع نصب على الحال من فاعل (يودّ)؛ أي: «أيود أحدكم ذلك في هذه الحال التي هي مظنة شدة الحاجة إلى منافع تلك الجنة ومئنة العجز عن تدارك أسباب المعاش»[4]، فالأقرب على هذا المنحى أن تكون الواو للحال، وجاء العطف على المعنى؛ لأن الواو تستدعي معطوفًا عليه ﴿ **أَنْ تَكُونَ** ﴾ لا يصحُّ أن يُعطفَ عليه؛ لكونه مضارعًا، وهذا ماضٍ. وهذا ما ذهب إليه الآلوسي من بلاغة (وأصابه)، وما فيها من أثر علو السنّ والشيخوخة، وأنّ تلك (الواو) جاءت للحال[5].

---

(١) سورة المنافقون: ١٠، وتمامها قوله تعالى: ﴿ **وَأَنْفِقُوا مِنْ ما رَزَقْناكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ** ﴾.

(٢) فتوح الغيب: ٣/ ٥٢٩.

(٣) يُنظر: روح المعاني: ٣/ ٣٧.

(٤) روح المعاني: ٣/ ٣٧.

(٥) يُنظر: روح المعاني: ٣/ ٣٧، و البحر المحيط: ٢/ ٣٢٧.

٣. تعدّد المعنى النحوي في «الواو» بين العطف نصبا وجرّا أو الاستئناف:

ومثل هذا التعدّد نراه في قوله تعالى: ﴿ **فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَةٌ فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلى ما أَسَرُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ نادِمِينَ ۞ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَ هؤُلاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خاسِرِينَ** ﴾[١]؛ إذ قالوا في قوله تعالى: ﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ وجوهًا نحوية عدة، منها:

أولًا: بالنصب معطوفة على ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾، بقراءة (أن يقولَ) ثانيًا: بالجرّ معطوفة على «الفتح» أي: عسى اللهُ أن يأتيَ بالفتح وبأن يقول الذين آمنوا؛ على تقدير: وبقول الذين آمنوا. ثالثًا: بالرفع على أنه كلام مبتدأ، أي: ويقولُ الذين آمنوا في ذلك الوقت[٢].

قال الزّمخشري: «﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ قُرئ بالنصب عطفًا على أن يأتي، وبالرفع على أنه كلام مبتدأ، أي: (ويقولُ الذين آمنوا في ذلك الوقت). وقُرِئ: (يقولُ) بغير واوٍ، وهي في مصاحف مكة والمدينة والشام كذلك»[٣]، والقول بالاستئناف أقرب؛ لأن العطف نصبا؛ أي: (وأن يقولَ الذين آمنوا)؛ فيه نظر؛ لفساد المعنى؛ إذ التقدير عندها: فعسى اللهُ أَن يأتيَ بِالْفَتْحِ وعسى أن يقُول الذِينَ آمنُوا؛ وتوقّع إتيان الفتح منه سبحانه حكاية أخرى غير رجاء القول من الذين آمنوا بأنّ هؤلاءِ الذِين أَقسموا باللهِ جهدَ أَيمانهِم حبطت أَعمالُهم، كما رُدَّ ذلك بأنه «يلزمُ عطفُ ما لا يجوز أن يكون خبرًا على ما هو خبر، وذلك أنَّ قولَه: ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾ خبرُ عسى وهو صحيحٌ؛ لأنَّ فيه رابطًا عائدًا على اسم «عسى» وهو ضميرُ الباري تعالى، وقولُه: ﴿ **وَيَقُولُ** ﴾ ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم «عسى» فكيف يَصِحُّ جَعْلُه خبرًا؟ وقد اعتذر مَنْ أجازَ ذلك عنه بأنه من باب العطفِ على المعنى، والمعنى: «فَعَسى أَنْ يأتي الله بالفتح وبقولِ الذين آمنوا»»[٤]، وقيل: «هو معطوف على ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾ على أن يكون ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾

---

(١) سورة المائدة: ٥٢-٥٣.

(٢) فتوح الغيب: ٥/ ٣٩٠، ومعجم القراءات القرآنية: ٢/٢١٨.

(٣) الكشّاف: ٦/ ٢٩٥، ويُنظر: الكشف والبيان: ٤/ ٧٦، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٣١، وفتوح الغيب: ٥/ ٣٩٠، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠١، والتحرير والتنوير: ٦/ ٢٣٣.

(٤) الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

بدلًا من اسم الله لا خبرًا، فتكون عسى إذ ذاك تامّة لا ناقصة، كأنك قلت: عسى أن يأتيَ، ويقولَ»[١]، فلا يجوز أن يُقال: «عسى الله أن يقولَ المؤمنون، وهكذا قوله تعالى: ﴿ **لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ** ﴾[٢]؛ لما كان المعنى «أخرني إلى أجل قريب أصّدق»، وحمل «أكن» على الجزم الذي يقتضيه المعنى في قوله ﴿ **فَأَصَّدَّقَ** ﴾»[٣]، أمّا العطف على قوله (بالفتح)، فهو بمعنى: (عسى الله أن يأتي بالفتح وبقول المؤمنين)، فإن الإتيان بما يوجبه كالإتيان به[٤]، وهو بيّن في اضطراب المعنى، كما لا يخفى، فضلا عن «الفصل بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي؛ وذلك أنَّ الفتحَ على قوله مؤولٌ بـ«أَنْ» والفعلِ، تقديرُه: أَنْ يأتِيَ بأن يفتحَ وبأَنْ يقولَ، فيقعُ الفصلُ بقوله: ﴿ **فَيُصْبِحُوا** ﴾ وهو أجنبي؛ لأنّه معطوفٌ على ﴿ **يَأْتِيَ** ﴾»[٥]، وأجيب عنه بأن المراد: «عسى الله سبحانه أن يأتي بما يوجب قول المؤمنين من النصرة المظهرة لحالهم»[٦]، وأشار الطيبي إلى قول الزمخشري: «﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾: قُرئ بالنّصب عطفًا على ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾): «وهي قراءة أبي عمرو[٧]، فإن قيل: كيف يجوز أن يُقال: «عسى الله أن يقول الذين آمنوا»؛ لأن ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾ خبر «عسى»، والمعطوف عليه في حكمه فيفتقرُ إلى ضمير يرجع إلى اسم «عسى» ولا ضمير في قوله: ﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾، فيصير كقولك: «عسى الله أن يقول الذين آمنوا»، قيل: هو محمول على المعنى؛ لأن معنى «عسى الله أن يأتي بالفتح» ومعنى «عسى أن يأتي الله بالفتح» واحد، كأنه قال: «عسى أن يأتي الله بالفتح وبقول الذين آمنوا»، كما قال: ﴿ **فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ** ﴾[٨]، أو أن يبدل ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾ من اسم الله، كما أبدل ﴿ **أَنْ أَذْكُرَهُ** ﴾ من الضمير في قوله: ﴿ **وَمَا أَنْسَانِيه إِلاَّ**

(١) إعراب القرآن: ٣/ ٤٢٧، ويُنظر: المحرر الوجيز: ٢/ ٢٠٦-٢٠٧، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٢) سورة المنافقون: ١٠.

(٣) المحرر الوجيز: ٢/ ٢٠٦-٢٠٧، ويُنظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٤٩-٥٠، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٤) يُنظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٣١، والدرّ المصون:٤/ ٣٠٣.

(٥) الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٦) روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٧) يُنظر: النشر في القراءات العشر: ٥/ ١٦٧٨.

(٨) سورة المنافقون: ١٠.

الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾[1]، أو يُعطفَ على لفظ ﴿ **أَنْ يَأْتِيَ** ﴾ على حذف الضمير، أي: ويقول الذين آمنوا به، أو يُعطف على «الفتح» أي: (عسى الله أن يأتي بالفتح وبأن يقول الذين آمنوا)، وقريب من كل ذلك ما ذكره أبو البقاء[2]، لكن القول بالاستئناف أعنى وأظهر؛ لما فيه من حالة التقرير والنتيجة التي توصل إليها الذين آمنوا بأن ما سلف من حال الذينَ في قلوبهم مرض وندمهم على ما أسروا من خبث السريرة بأن حبِطت أَعمالُهم فأصبحوا خاسرين، فالواوُ استئنافيةٌ؛ لبيان سوء حال الطائفة المذكورة[3]، ولم يؤكده الطيبي.

٤. تعدّد المعنى النحوي في توجيه (لا) بين النهي والنفي:

ورد هذا المعنى في حاشية الطيبي في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْناكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحابِ الْجَحِيمِ** ﴾[4]؛ وقد تعدّد القول في توجيه (لا) في قوله تعالى: ﴿ **وَلا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحابِ الْجَحِيمِ** ﴾ بين كونها:

أولا: للنفي. ثانيا: للنهي، على قراءة (ولا تسألْ)[5].

قال الزمخشري: «وقُرئ: (ولا تَسألْ) على النهي عن السؤال عن أحوال الكفرة والاهتمام بأعداء الله. وقيل: معناه: تعظيم ما وقع فيه الكفار من العذاب، كما تقول: كيف فلان؟ سائلًا عن الواقع في بلية، فيقال لك: لا تَسألْ عنه. ووجه التعظيم: أن المستخبَر يجزعُ أن يُجريَ على لسانه ما هو فيه؛ لفظاعته، فلا تسألْه ولا تكلّفْه ما يُضجِرُه. أو أنت يا مستخبِر لا تقدرُ على استماع خبره؛ لإيحاشه السامع وإضجاره، فلا تَسألْ. وتعضد القراءة الأولى قراءة عبد الله: (ولن تُسألَ)، وقراءة أُبيٍّ: (وما تُسألُ)»[6]، وعقّب الطيبي على قوله: (ولا تُسألُ):

(١) وتمامها قوله تعالى: ﴿ **قالَ أَ رَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَما أَنْسانِيهُ إِلاَّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا** ﴾ سورة الكهف: ٦٣.

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٤٥، وفتوح الغيب: ٥/ ٣٩٠.

(٣) يُنظر: الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٣-٣٠٤، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٤) سورة البقرة: ١١٩.

(٥) يُنظر: فتوح الغيب: ٣/ ٦٦-٦٧، ومعجم القراءات القرآنية: ١/١٠٧.

(٦) الكشّاف: ١/ ٩٤، ويُنظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٧٥، وجامع البيان: ٢/ ٤٨٠، والكشف والبيان: ١/ ٢٦٥-٢٦٦، والتبيان في تفسير القرآن: ١/ ٤٣٧، ومجمع البيان: ١/ ٢٧٠، ومفاتيح الغيب:٤/ ٣٣،

«أي: لا تُسأل أنت يا محمد، بضمّ التاء والرفع، وهي قراءة الجماعة سوى نافع، فإنه تفرّد بقراءة: «ولا تَسألْ» بفتح التاء وجزم اللام على النهي[١]، وهي مروية أيضا عن ابن عباس ويعقوب الحضرميّ»[٢]، والأقرب أنّ (لا) للنفي، فإن قيل: قراءة الجزم تعظيم لعقوبة الكفار: «كأنها لفظاعتها لا يقدر أن يُخبرَ عنها، أو السامع لا يصبر على استماع خبرها، فنهاه عن السؤال»[٣]، وهذا النهي: «إمّا مجرىً على ظاهره والمخاطب رسول اللهﷺ وحده، وهو المراد بقوله: «نهي عن أحوال الكفرة والاهتمام بأعداء الله» أو عبارة عن تعظيم الأمر وتهويله والمخاطب كلّ من يتأتّى منه السؤال، ثم التهويل إمّا عائد إلى المستخبَر بفتح الباء، وهو المراد من قوله: «إن المستخبَر يجزع أن يجريَ على لسانه ما هو فيه لفظاعته»، أو إلى المستخبِر، بكسر الباء، وإليه الإشارة بقوله: «أو: أنت يا مستخبِرُ لا تقدِرُ على استماع خبره»»[٤]، فهو: «إيذان بكمال شدة عقوبة الكفار وتهويلًا لها كما تقول: كيف حال فلان وقد وقع في مكروه؟ فيُقال لك: لا تسألْ عنه؛ أي: إنه لغاية فظاعة ما حلّ به لا يقدرُ المخبرُ على إجرائه على لسانه أو لا يستطيع السامع أن يسمعه، والجملة على هذا اعتراض أو عطف على مقدر؛ أي: فبلغ، والنهي مجازي، ومن الناس من جعله حقيقة»[٥]، قلت: قراءة الجزم فيها نظر؛ لأن الوجه من أن عدم السؤال الوارد في الآية هو بمعنى أن لا تكون مسؤولا عن مصيرهم بعد أن أدّيت رسالتك في التبليغ، فمن أحسن أحسن لنفسه ومن أساء فعليها، والجملة حال، وموضع الواو عطف على الحالين السابقتين ﴿ **بَشِيرًا وَنَذِيرًا** ﴾ وليس للاستئناف؛ لأنه يستدعي قطع السياق، فضلا عن عدم اقترانه بالفاء الفصيحة؛ أي: فلا تسأل، فهي تأتي علة أو نتيجة وتوضيح لجملة سابقة غير مذكورة؛ ومجيء الواو: «لأنه لم يرد الدلالة على معنى الجواب، ولكن عطف جملة على جملة تتعلق بها وتقتضي على ما انطوى عليه معناها»[٦]؛ فالإرسال

وفتوح الغيب: ٣/ ٦٦-٦٧، والدرّ المصون: ٢/٩٢-٩٣، وتفسير القرآن العظيم: ١/ ٤٠٠.

(١) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات، لمكي: ١/ ٢٦٢.

(٢) فتوح الغيب: ٣/ ٦٦.

(٣) أنوار التنزيل: ١/ ١٠٣، ويُنظر: البحر المحيط: ١/ ٥٣٨.

(٤) فتوح الغيب: ٣/ ٦٧.

(٥) روح المعاني: ١/ ٣٧١، وينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٦٩٢.

(٦) التبيان في تفسير القرآن: ١/ ٤٣٧، ويُنظر: التحرير والتنوير: ١/ ٦٩٢، والمجتبى من مشكل إعراب

بالبشارة والإنذار كحالة مجردة لا تستدعي أن تسأل بفتح التاء أو ضمها، ، إذن، خلاصة المعنى: أنك لا تُحاسب يوم القيامة عن مصير أصحاب الجحيم؛ بعد أن مهّد في صدر الآية عن حال الإرسال في البشارة والإنذار، وليس أن تُلقى عليك تبعات المعاندين، فالصواب قراءة من قرأ بالرفع، سواء بمعنى: (ارسلناك بشيرا ونذيرًا غير سائل عن أصحاب الجحيم) بفتح التاء (ولا تَسأل) أم بمعنى (غير مسؤول عن أصحاب الجحيم) بضم التاء(ولا تُسأل) وكلا التوجيهين الى الحال[1]، ومثله قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّما عَلَيْكَ الْبَلاغُ** ﴾[2]، وقوله: ﴿ **لَيْسَ عَلَيْكَ هُداهُمْ** ﴾[3]، وكقوله: ﴿ **وَإِنْ ما نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّما عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسابُ** ﴾[4]، وهو يجري مجرى قوله: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾[5]، فالأظهر كون (لا) للنفي؛ لأن الإرسال للتبشير والإنذار، وهما لا يستوجبان أن يحمل الرسولﷺ أوزار قومه الذين أُرسل إليهم – كما قدّمنا –، فتمّ النفي عن سؤاله تعالى إيّاه عن أصحاب الجحيم والذين عاندوه، ولم يتبعوه؛ لأنك هادٍ وليس لك من الأمر شيء، فلا تأسف ولا تغتمّ لكفرهم ومصيرهم إلى العذاب[6]، بينما الحمل على النهي بعيد؛ لاستلزامه الجهل بحالهم مع كون الآية صريحة بتلك الحال، ولو كان على النهي: لقال فلا (بالفاء): «لأنه يصير بمنزلة الجواب، ولا يحتاج بالرفع إلى الفاء، واذا كان على الرفع فظاهر الكلام الأول يقتضيه اقتضاء الأحوال، أو اقتضاء البيان»[7]، وهو تقرير لمضمون ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْناكَ بِالْحَقِّ** ﴾: «والسؤال كناية عن المؤاخذة واللوم مثل قولهﷺ: «**وكلكم مسؤول عن رعيته**»؛ أي: لستَ مُؤاخذًا ببقاء الكافرين على كفرهم بعد أن بلغتَ لهم الدعوة»[8]، ونظيره قوله تعالى:

القرآن: ١/ ٤٥.

(١) يُنظر: جامع البيان: ٢/ ٤٨١-٤٨٣، ومعالم التنزيل: ٦٠.

(٢) سورة آل عمران: ٢٠.

(٣) سورة البقرة: ٢٧٢.

(٤) سورة الرعد: ٤٠.

(٥)يُنظر: الميزان: ١/ ٢٦٠، والآية من سورة البقرة: ٦.

(٦) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٤/ ٣٣.

(٧) التبيان في تفسير القرآن: ١/ ٤٣٨.

(٨) التحرير والتنوير: ١/ ٦٩٢.

﴿ **وَلا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ** ﴾[1]، واستعرض الطيبي كلتا القراءتين، ولم يجزم بكونها للنفي، سوى ما ذهب إليه من تفصيل احتمالي الاستئناف والحال على قراءة الرفع.

(١) سورة القصص: ٧٨.

الخاتمة

الخاتمة

في نهاية الرسالة، لا بد من وقفة نبيّن فيها أهم النتائج:

١- شمل البحث اراء جملة من النحويين والمفسّرين؛ توضيحًا وتحليلًا لما ورد في حاشية الطيبي من تعدّد في المعنى النحوي، في مقاربة للوصول للمعنى الأقرب للنصّ ومقاصده.

٢- إنّ تعدّد الاحتمالات النحويّة في آيات القرآن الكريم منشؤه صلاحية موقع اعرابي أو التركيب لأكثر من وظيفة إعرابية، فضلًا عن سائر الأسباب الأخرى من اختلاف عقدي، واختلاف النحاة، وتعدّد القراءات، وكذا ما يتعلّق بأسباب النزول، وترتيب الآيات، وما يتعلّق ذلك من الفهم العام لسياق الآيات، ولا سيما ما له علاقة بمسائل التعدّد النحوي في أكثر من حالة إعرابية، ضمن مباحث الفصل الثالث.

٣- الاختلاف في الإعراب يؤدي الى الاختلاف في المعنى وتعدّده، ويترتب عليه شيء مهم، لذا كانت غاية البحث التوصل لذلك الشيء المهم إن كان خافيا من الوهلة الأولى على القارئ، وقد تميّزت المباحث النحوية التي تناولها الباحث في حاشية الطيبي على تفسير الكشّاف للزمخشري بالتعدّد والتنوع النحوي الوظيفي والدلالي، في محاولة لاستجلاء الاحتمالات النحوية في النصّ القرآني، ومن ثمّ ما تضفيه تلك الاحتمالات والوجوه من معانٍ متعدّدة المقاصد اللغوية، فضلا عن التفسيرية والبيانية والإعجازية.

٤- تعليقات الطيبي المهمّة على الكشّاف تنوعت بين استعراض رأي الزمخشري وتأييده أو رفضه مع بيان السبب، شارحًا بعض لفتات الزمخشري وآرائه، وليس كلّها ممّا رآه يستحق الخوض فيه ولا سيما بالجانب الدلالي أو الروائي، وأغلب ما لخّصه الطيبي وذهب إليه كان من آراء النحاة: كالخليل وسيبويه والفرّاء والزجّاج وابن جنّي وابن الحاجب وأبي البقاء العكبري الذي استشهد بكثير من آرائه، من كتابه (التبيان في إعراب القرآن)، الذي استشفّ منه كثيرًا من المسائل، واعتمد عليه في حسمها نحويا، كما تطرق ضمنا لبعض الآراء النحوية مستندا إلى آراء الواحدي والبيضاوي وغيرهم القليل، ولم يحسم تلك الآراء برأيه وتحليله الخاصّ إلا ما

ندر، وكذلك ذهبَ إلى بيان آراء الإمام الرازي في مفاتيح الغيب، والبيضاوي في أنوار التنزيل، وغيرهم على نحو أقلّ.

٥- حاول الباحث أن يجيب عن مسألة: هل صب الطيبي جهوده حول تعدّد المعنى النحوي؟ أو على نحو آخر: هل كان يعدّد الاحتمالات النحوية له أو للزمخشري وسائر النحويين والمفسرين بطريقة تؤكّد ميله وتأييده لذلك التوسّع الوظيفي والدلالي لآيات القرآن الكريم؟ من الواضح من اطلاعنا على حاشية الطيبي على الكشّاف، عدم رغبته في ذلك، بدليل عدم استعراضه لقائمة طويلة من النحويين والمفسّرين في ترجيح أو منع آراء الزمخشري في مسائله النحوية المتعددة، بل كان يكتفي بإيضاح أوليّ لمراد المصنّف، ثم الردّ عليه أو الميل معه بإيراد رأي أحد المفسّرين أو النحاة على نحو لا يجعل من مسألة التعدّد وكأنّها مطلب أساس في حاشيته، بل مجرد شرح الكشاف وتبيان ما خفي معناه.

٦- من متبنّيات الطيبي أنّه لا يصرّح برأيه كثيرا، ولا يحسم الوجه الأقرب للتعدّد حسما قاطعا، تاركًا الحسم للباحثين في أن يدلوا بدلوهم فيها، بما يتوفر لديهم من أدوات التحليل النحوي والدلالي والسياقي والمنطقي، وهذا ما لمسناه في كثير من المواضع.

٧- القاعدة التي استند إليها الباحث في انتقاء الآيات محل التعدّد والترجيح والاحتمال والتأويل أن يكون للآية محل الدراسة سياق، وعلاقة تناسب مع الآيات السابقة واللاحقة، ولاسيما في آيات القصص القرآني، فإنّ الآية مقطوعة السياق فيها صعوبة في تحديد المعنى النحوي؛ لأنّ الاستناد إلى الصنعة النحوية فقط غير كافٍ في الوصول لفهم أقرب.

٨- لم يُلحظ انتصار الطيبي في آرائه لإحدى المدرستين البصرية أو الكوفية، بل كان يميل تارة إلى قول بصري، وتارة أخرى إلى قول كوفي، ولم يصطبغ بذلك بأيّ صبغة نحوية محددة، سوى ما حاول به الوصول لحقيقة منطقية لأحد الآراء.

٩- الانتصار للقراءات القرآنية في ترجيح الاحتمالات النحوية التي عرضها الطيبي كان قليلًا، وإن كانت تعدّ من سبل الترجيح حين يتوقف عليها الحسم، ولا سيما المشهورة منها، بعد ضعف الاستدلال بسائر أدوات الترجيح المحتملة.

١٠- التعدد بالمرفوعات أقل من المنصوبات؛ لأن اللبس في تعيين المرفوعات أقل ويكون

أكثر في المنصوبات لكثرتها، وكذلك التعدد في المرفوعات يكون أقل من التعدد في أكثر من علامة؛ لأنه ينفتح على التعدد في القراءات القرآنية التي تفتح بابًا لتعدد المعنى النحوي.

١١- بيّن البحث أن دلالة الحرف جاءت على بابها، وليس فيها تناوب مع حرف آخر.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الكتب المطبوعة:

- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (تفسير أبي السعود)**، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، (ت٩٨٢هـ)، مصوّرة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **أساس البلاغة**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري،(ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، (١٣٢٥هـ- ١٣٩٣هـ)، دار علم الفوائد، مجمع الفقه الإسلامي، جدة – المملكة العربية السعودية.

- **إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحّاس**، (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: الشيخ خالد

العلي، ط٢، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

- **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين الدّرويش، (ت١٤٠٢هـ)، ط٧، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، اليمامة، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م،

- **إعراب القرآن**، المنسوب لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨ هـ).

- **إعراب القرآن المنسوب للزجّاج**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج، (ت٣١١هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط٢، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.

- **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، لخير الدين الزركلي، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ٢٠٠٢م.

- **الإكمال في أسماء الرجال**، وهو تراجم رجال المشكاة، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (مطبوع بذيل مشكاة المصابيح، للتبريزي نفسه)، (ت ٧٤١هـ).

- **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (٥٧٠هـ – ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل – بيروت، دار عمّار – عمّان، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

- **الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل**، لناصر مكارم الشيرازي، مؤسسة الأعلمي، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٣٤هـ–٢٠١٣م.

- **الانتصاف بحاشية الكشّاف**، لابن المنيِّر أحمد بن محمد السكندري، صححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، (١٩٨٧م).

- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، تأليف ناصر الدين أبي

الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي، (ت ٦٩١ هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، [د.ط]، [د.ت].

• **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، [د.ط]، [د.ت].

• **الإيضاح في شرح المفصل**، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي، (ت٥٧٠هـ-٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

• **الإيضاح في علوم البلاغة**، للخطيب القزويني، جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني، (ت ٧٣٩هـ)، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

• **البحر المحيط (تفسير أبي حيان)**، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وآخرون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

• **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، لأبي العباس أحمد بن محمد بن المهدي الحجوي ابن عجيبة الحسني الانجري، (ت ١٢٢٤ هـ = ١٨٠٩ م)، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة – مصر، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

• **بدائع الفوائد**، ابن قيّم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي، (٦٩١ – ٧٥١)، تحقيق: علي محمد العمران، دار عالم الفوائد، المجلد الأول، المملكة العربية السعودية.

• **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، لمحمد علي الشوكاني، (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ٢٠١١م.

• **البرهان في علوم القرآن**، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، تحقيق:

محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار التراث، القاهرة–مصر، ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ–١٩٦٤م.

- **البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثره في الدراسات البلاغية**، للدكتور محمد محمد أبو موسى، ط٢، مكتبة وهبة، القاهرة – مصر، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.

- **البيان في تفسير القرآن**، السيد أبو القاسم الخوئي، منشورات أنوار الهدى، مطبعة فروردين، إيران، ط٨، ١٤٠١هـ–١٩٨١م.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

- **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٧، دار الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

- **تاج العروس من جواهر القاموس**، للمرتضى أبي الفيض محمد بن محمد الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، ط١، مطبعة حكومة الكويت، (١٩٦٥ هـ – ٢٠٠١م).

- **التاج المكلّل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، لأبي الطيب محمد صدّيق حسن خان القنّوجي البخاري، (ت ١٣٠٨هـ)، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

- **تاريخ ابن خلدون**، لعبد الرحمن بن خلدون، (ت ٨٠٨هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.

- **تاريخ الأدب العربي**، لبروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، راجع

الترجمة: الدكتور رمضان عبد التواب، ط٢، دار المعارف، القاهرة – مصر، ١٩٨٣م.

- **تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها**، لأحمد مصطفى المراغي، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي البابي وشركاه، مصر، [د. ط]، (١٩٧٦).

- **التبيان في تفسير القرآن(تفسير الطوسي)**، (ت ٤٦٠هـ)، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، [د، ت]، [د، ط].

- **التحرير والتنوير**، للإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.

- **تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك**، لقدري حافظ طوقان، وكالة الصحافة العربية (ناشرون)، ٢٠١٨م.

- **التسهيل لعلوم التنزيل**، لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، (ت ٧٤١هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد سالم هاشم، ط١، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- **التعريفات**، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، طبعة جديدة، ١٩٨٥م.

- **التفسير البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: محمد بن صالح الفوزان وآخرين، ط١، مطبوعات جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، (١٤٣٠هـ).

- **تفسير الصافي**، للمولى محمد بن المرتضى بن محمود المعروف بالمولى مُحسن الكاشاني، والملقّب بالفيض الكاشاني، (ت ١٠٩١هـ)، تحقيق: السيد محسن الحسيني الأميني،

ط١، دار الكتب الإسلامية، طهران – إيران، ١٤١٩هـ.

- **تفسير القرآن العظيم**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (٧٠٠ –٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، ط٢، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

- **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، للدكتور محمد سيد طنطاوي، (١٣٤٧ – ١٤٣١هـ)، دار المعارف، ١٤١٢هـ –١٩٩٢م.

- **تفسير نور الثقلين**، لعبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، (ت ١١١٢ هـ)، تحقيق: السيد علي عاشور، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، [د،ت].

- **التفسير والمفسرون**، محمد حسين الذهبي، ط٧، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

- **التقريب في التفسير**، لقطب الدين أبي الفتح محمد بن مسعود السيرافي الفالي، الشقار السيرافي، (توفي بعد ٧١٢هـ).

- **تهذيب اللغة**، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، (٢٨٢هـ–٣٧٠هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مكتبة الصحابة، الإمارات ، الشارقة ، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

- **جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري)**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، (٢٢٤ – ٣١٠ هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، [د.ط]، [د.ت].

- **الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ

- ٢٠٠٦م.

- **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، لمحمود صافي، ط٣، دار الرشيد، دمشق – بيروت، مؤسسة الإيمان، بيروت – لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- **الجمل في النحو**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت١٧٥هـ) تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي، (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

- **حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ج١، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د ت).

- **الحجة في القراءات**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣، دار الشروق، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

- **حجة القراءات**، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- **الحجة للقرّاء السبعة**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي، (٢٨٨-٣٧٧هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي،(ت٣٩٢هـ) تحقيق: محمد بن علي النجار، دار الكتب المصرية – المكتبة العلمية، القاهرة – مصر، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.

- **الخلاصة في أصول الحديث**، للحسين بن عبد الله الطيبي، (ت ٧٤٣هـ)، أصدرته رئاسة ديوان الأوقاف في العراق، بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، ط١، عالم الكتب،

١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- **دراسات في النحو**، لصلاح الدين الزعبلاوي، رقم الكتاب في المكتبة الشاملة: ٢١٢٠، لسنة ٢٠٢١م.

- **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية**، د. مازن الوعر، دار المتنبي، ٢٠٠١م.

- **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، ط١، دار القلم، دمشق، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

- **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،(ت٩١١هـ) دار هجر، مصر، [د.ط]، (٢٠٠٣م).

- **دراسة الطبري للمعنى من خلال تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد المالكي، المملكة المغربية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- **درّة الغواص في أوهام الخواص**، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، مصر.

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لشهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، تصحيح: سالم الكرنكوي الألماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

- **دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧٧هـ)**، تصحيح: محمد عبده، ومحمد محمود الشنقيطي، ط٦، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ميدان الأزهر، مصر، (١٣٨٠هـ -١٩٦٠م).

- **الدلالة والتقعيد النحوي**، دراسة في فكر سيبويه، د. محمد سالم صالح، دار الغريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.

- **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، (ت ١٢٧٠هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت – البنان، [د.ط]، [د.ت].

- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، للميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، طهران – إيران.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، (١٠٣٢هـ-١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، ط١، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، المكتبة التجارية، مصر، (١٩٦٤م).

- **شرح التسهيل لابن مالك**، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي، (٦٠٠-٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، مطبعة هجر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- **شرح ديوان امرئ القيس**، جمع وتحقيق: حسن السندوبي، مراجعة وشرح: أسامة صلاح الدين، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة – مصر.

- **الصاحبي**، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

- **الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية)**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو - محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة - مصر.

- **طبقات المفسّرين**، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوودي، (ت ٩٤٥هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- **العقد الفريد**، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، شرح وتصحيح: أحمد أمين وزميليه، ط٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (١٣٩١هـ-١٩٧١م).

- **علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي**، د. هادي نهر، ط١، دار الأمل، الأردن، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧م.

- **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار وكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**، وهو حاشية الطيبي على الكشّاف، للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، (ت ٧٤٣هـ)، مقدمة التحقيق: إياد أحمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

- **فقه اللغة وسر العربية**، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط٢، مكتبة البابي الحلبي، مصر، (١٩٥٤م).

- **في ظلال القرآن**، لسيد قطب، الطبعة الشرعية الأولى ١٩٧٢، الطبعة الشرعية الثانية والثلاثون، دار الشروق، القاهرة - مصر، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.

- **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- **الكتاب**، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **الكشّاف(تفسير الزمخشري)**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلّق عليه: خليل مأمون شيحا، ط٣، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

- **كشف الظنون**، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، [د، ط]، [د، ت].

- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).

- **كشف المشكلات**، للباقولي (ت ٥٤٣ هـ): تحقيق: د. عبد القادر السعدي، و د. محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق – سوريا.

- **الكشف والبيان(تفسير الثعلبي)**، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، (ت ٤٢٧ هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

- **الكليات**، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، (ت١٠٩٤هـ-١٦٨٣م)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

- **الكُنى والألقاب**، لعبّاس القمّي، (ت ١٣٥٩هـ)، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم

المقدسة – إيران، ١٤٢٥هـ.

- **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي الأنصاري (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزميليه: محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة – مصر، طبعة جديدة.

- **اللغات في القرآن**، رواية ابن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، ط٢، دار الكتاب الجديد، بيروت – لبنان، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم**، أ.د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ،

- **مجمع البحرين**، لفخر الدين الطريحي، (ت ١٠٨٥هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، لأمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، (ت٥٤٨هـ)، ط١، دار العلوم، بيروت – لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **محاضرات في أصول الفقه**، د. عبد الجبار الرفاعي، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء كتب السنة ، مطابع الأهرام التجارية، قليوب- مصر، (١٤١٥هـ-

١٩٩٤م)، [د،ط].

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الله بن غالب بن عطية الأندلسي، (ت ٥٤٦ هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

- **مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- **المرشد في الوقف والابتداء**، للعلامة أبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، (ت٤٠٠هـ)، تحقيق: محمد بن عمر بازمول، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م.

- **مرقاة المفاتيح**، للعلامة الشيخ علي بن سلطان محمد القاري، (ت ١٠١٤هـ)، شرح مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م.

- **المزهر في علوم اللغة**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ –١٩٩٨م).

- **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (٣٥٥– ٤٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤م.

- **معالم التنزيل(تفسير البغوي)**، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، ط١، الناشر: دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.

- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤١١هـ –١٩٩٠م.

- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي

النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

- **معاني القرآن الكريم**، للإمام أبي جعفر النحّاس، (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت٣١١هـ)، شرح وتحقيق: دكتور عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، (١٤٠٨هـ -١٩٨٨م).

- **معجم القرآت القرآنية**، د. عبد العال سالم مكرم، د. أحمد مختار عمر، ط٨، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- **معجم المؤلفين تراجم مصنّفي الكتب العربية**، لعمر رضا كحالة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- **معيد النعم ومبيد النقم**، تاج الدين السبكي، (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، أبو زيد شلبي، محمد أبو العيون، ط١، دار الكتاب العربي، القاهرة - مصر، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

- **المغرب في ترتيب المعرب**، لبرهان الدين ناصر بن عبد السيد المطرّزي، تحقيق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط١، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، (١٩٧٩م).

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، السلسلة التراثية: ٢١، الكويت ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

- **مفاتيح الغيب(التفسير الكبير)**، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ -١٩٨١م.

- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، لأحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده، تحقيق: د. علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٨م.

• **مفتاح العلوم**، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

• **المفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت– لبنان.

• **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

• **الميزان في تفسير القرآن، للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي**، ط١، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

• **الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عزّ وجلّ واختلاف العلماء في ذلك**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحّاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ -١٩٩١م.

• **النحو القرآني**، أحمد عبد الستار الجواري، مكتبة اللغة العربية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد – العراق، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.

• **النحو والدلالة**، مدخل إلى دراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

• **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري(ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. سالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.

• **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لبرهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، [د، ط]، [د،ت].

- **نهج البلاغة**، شرح: الشيخ محمد عبده، ط١، انتشارات لقاء، قم – إيران، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٥١م.

- **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، ط١، دار القلم، دمشق – سوريا، الدار الشامية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري، (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض – علي محمد صيرة – أحمد عبد الغني الجمل – عبد الرحمن عويس، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

الرسائل والأطاريح:

- **أثر تعدّد المعنى في تفسير النصّ القرآني**، هدى عبد الحسين، جامعة الكوفة، النجف الأشرف، ١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

- **اسم الفاعل في القرآن**، دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الوصفي، سمير محمد عزيز، جامعة نابلس، فلسطين، ٢٠٠٤م.

- **تعدّد التوجيه النحوي عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، عبد المحسن أحمد، أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف، ٢٠٠١، جامعة القاهرة.

- **تعدّد المعنى النحوي الوظيفي، دراسة في التركيب والدلالة**، آلاء محمد يعقوب صعنون، الجامعة الهاشمية، الأردن، ٢٠٠٤م.

- **الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه**، دراسة وصفية تحليلية، دكتور،

علاء إسماعيل الحمزاوي، أستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب، جامعة المنيا.

- **دَواعي اِحتماليّةِ الدَّلالةِ النحويَّة في القرآنِ الكريمِ**، شعلان عبد علي سلطان، جامعة بابل، العراق، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.

- **دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه**، موسى الشلتاوي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩١م.

- **عين المعاني في تفسير الكتاب العزيز والسبع المثاني**، لمحمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، دراسة وتحقيق: حمد بن صالح اليحيا(من أول القرآن إلى آخر النساء)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

- **القصدية والدلالة النحوية في النص القرآني دراسة في التوجيه والخلاف**، أطروحة دكتوراه، رافد ناجي وادي الجليحاوي، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.

- **منزلة المعنى في نظرية النحو العربي**، لطيفة النجار، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، الأردن، ١٩٩٥م.

الدوريات:

- **أسباب التعدّد في التحليل النحوي**، د. محمود حسن الجاسم، مجلة جامعة حلب- كلية الآداب- قسم اللغة العربية، ١٩٩٦، العدد: ٢١.

- **التذكرة في تسويغ الابتداء بالنكرة للعُتّابي**، دراسة وتحقيق: د. نصّار بن محمد حميد الدين، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: ١٥٣.

- **التعدد الإعرابي**، مفهومه وأسبابه، حسن عبيد المعموري، وكرار إبراهيم عيسى، مجلة جامعة بابل للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد ٢٨، العدد٩، ٢٠٢٠م.

- **تعدّد الأوجه الإعرابية والمواقف اللغوية وأثر ذلك في الدلالة**، د. محمد الحسن مختار

بلال، جامعة الإمام الهادي، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م، العدد الثاني.

- **الحدود في النحو**، الرماني، علي بن عيسى، (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق: بتول قاسم ناصر، ط١، مجلة المورد، المجلد ٢٣، العدد الأول، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

- **الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية**، د. عبد القادر مرعي الخليل، جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد، الأول، ١٩٩٢.

- **القارئ والنص**، سيزا قاسم، عالم الفكر، الكويت، العدد ٣–٤، ١٩٩٥م.

- **المعنى اللغوي وعناصر تحديده في ضوء الدرس اللغوي الحديث**، فارس عيسى، مجلة البلقاء، جامعة عمّان الأردن، مجلد ١، العدد الثاني، ١٩٩٢.

- **نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم**، دراسة تأصيلية، د. حسن عبيد المعموري، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٣، تشرين الأول، ٢٠١٥م.

Abstract

This study examines the multiplicity of grammatical meaning in Al-Tibi's footnote on Al-Kashaf by Al-Zamakhshari, and the importance of the meaning and its impact on the multiplicity of syntax, and the consequences of this multiplicity of deriving important meanings by analyzing the Quranic texts, and trying to understand them from multiple angles that expand the circle of meaning, then Ascending to the best, closest, and most obvious possibilities, which is what necessarily serves the language of the Great Qur'an, and the purposes that it came with in methods that dazzled hearts, and captured the gatherings of people. The grammatical topics dealt with by the researcher were characterized by multiplicity and grammatical, functional and semantic diversity, in an attempt to clarify the grammatical possibilities in the Qur'anic text, and then the meanings that these possibilities and faces add to the multiple meanings of linguistic purposes, as well as explanatory and graphic, then trying to narrow the circle of grammatical pluralism, and those grammatical possibilities Which works on blurring the meaning, and then standing on the meanings closest to the truth by analyzing the grammatical clues, agreeing with the context and the denominator, and searching for those good elaborations of a group of grammarians and commentators; Clarification and analysis of the multiplicity of grammatical meanings contained in Al-Tibi's footnote, in an attempt to reach the closest understanding of the text and its purposes. linguistic and literary touches; It is a consensual attempt to understand that the mind favors it and the evidence approves of it. Hoping to add something of value to the scientific field by studying grammatical pluralism, and standing on a logical pattern in dealing with it, and perhaps these studies will be an entry point to resolving much of the dispute about the plurality of these grammatical possibilities, and an attempt to limit them, as well as the formation of a unified idea that approaches the closest to the truth, Not as a matter of certainty,

but rather on the intention of being close to Him, Glory be to Him. The research was divided into three chapters, preceded by an introduction and a preface. It included the following demands: the definition of al-Tayyibi, and the reasons for the multiplicity of grammatical meanings. The first chapter was marked by: (multiple grammatical meanings in the nominatives), and the second chapter specialized in studying (multiple grammatical meanings in the accusatives), and the third chapter dealt with (multiple grammatical meanings in more than one diacritical sign and in the significance of the letters), and these chapters were appended to a conclusion, in which a review For the most important results of the research, the research included various sources and references, including: books on grammar and interpretation, the sciences of the Qur'an, language and dictionaries.

And Praise be to Allah, the Lord of the Worlds

researcher

Hashem Ali Karim Al-Saffar

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Kerbala

College of Islamic Sciences

the department of Arabic language

Multiple grammatical meaning

In Al-Taybi's footnote to Al-Kashshaf by Al-Zamakhshari

Letter submitted to the council of the College of Islamic Sciences at the University of Kerbala It is part of the requirements for obtaining a master's degree

In the language and literature of the Qur'an

Letter submitted by the student

Hashim Ali Kareem Hussein Al-Saffar

Supervised by

Assistant Professor Dr

Rafid Naji Wadi Al-Jalaihawi

Safar / 1445 AH September / 2023 AD